شهرية تصدر عن الجمعية الوطنية الحجازية العدد (٦١) ٢٠٠٧/١١/١٥



قيادة بلا منجز وطني أو قومي تبحث عن منجزات في الغرب







موسم دفع الرّشى



نجاد في الرياض:

ملفات الصراع والتنافس والحرب



العلاقات السعودية السورية:

من التحالف الى القطيعة



حقوق الإنسان السعودي والغرب



إمبراطورية النار والسلاح



أين اختفت آثارنا الإسلامية؟



ملك البطاطا والكاريزما



عنف: حركة جهيمان وولادة القاعدة



هل قُتل الحريري بيدٍ وهابيّة؟

هذا العدد

دولة الأقليّات

في منظور الإجتماع السياسي، وعلم الإثنيات أن معظم مجتمعات العالم اليوم هي (مجتمعات تعددية)، بمعنى وجود جماعات إجتماعية متعددة مستقلة تشكّل وحدات ثقافية وسياسية مؤثّرة داخل المجتمع الواحد، وتعتنق مطالب ثقافية وإقتصادية وسياسية مؤسسة على هوية كل جماعة. بطبيعة الحال، فإن هذه الوجودات تمظهر نفسها في أشكال متفاوتة، وتتخذ أيضاً وسائل متباينة في التعبير عن الذات الجمعية، فأحياناً تنزع هذه الوجودات الإجتماعية نحو المباشرة، وأخرى قد تتموضع بصورة بدائية، وبعضها الآخر ينبثق من باطن الصراعات ذات الطابع الخصامي.

وفي معظم البلدان، وهذا ثابت تاريخياً أيضاً، فإن المجتمع التعددي هو نتاج فتح عسكري، حيث يتم إخضاع مجموعة أقليّات مختلفة عن طريق القوة وإدماجها في المجتمع الجديد. ثمة مثال إستثناء بطبيعة الحال: في أميركا الشمالية نشأ المجتمع التعددي الى حد كبير من خلال التصاهر الحر بين المجتمعات عبر الهجرة، بما في ذلك الهجرة القسرية التي مارسها تجّار الرقيق السود بالقهر.

وفي الغالب، ناضلت الأقليّات، في معظم مجتمعات العالم، من أجل درء سياسة الإخضاع القهري، وكانت تبتكر خيارات من أجل حفظ وحدتها وتماسكها الداخلي عبر إحياء ثقافي متواصل، وتعزيز لعادات إجتماعية مستقلة، وترسيخ لروابط تجارية وحرفية مميزة. وفي بعض الحالات ينتقل النضال الى درجة أعلى، حين تتعرض الأقليات الى قهر سياسي، حيث تستدرج الأقلية الغالبية باقي الأقليات الى الحلبة السياسية، كما جرى في جنوب أفريقيا. والسبب في ذلك، أن القهر السياسي يبطن تهديداً وجودياً للأقليات، فالسياسة هنا تختزن أبعاد التهديد الأخرى الثقافية والإجتماعية والإقتصادية بالنسبة للأقليات، وخصوصاً حين تعتمد آليات القهر والقمع، بخلاف ما يجري في الأبعاد الأخرى، ولأن السياسة تضع الأقلية الحاكمة في مواجهة مباشرة مع الأقليات المقهورة، وبالتالي فإن الشعور بالخطر يبدو مباشراً وجليّاً.

الدولة السعودية التي نشأت في العام ١٩٣٢ هي مثال بارز لهيمنة أقلية على باقي الأقليات، حيث لا وجود حقيقي ومادي لمجتمع موحّد، فقد رسّخت الأقلية الغالبة ثقافة (أقلاوية) تمثّلها في كل حقول عمل الدولة، وسعت بقوة الأخيرة الى اختراق باقي الفئات الإجتماعية، ما جعل الأخيرة تلوذ برساميلها الثقافية من أجل تحصين وجودها أولاً، وتأكيد هويتها المستقلة ثانياً، والجهر بحقوقها الثقافية والإقتصادية والسياسية ثالثاً.

من الناحية العملية، قررت الدولة السعودية إفناء الروابط التقليدية كجزء من مهمة بناء الدولة، سعياً نحو إخضاع الفئات والمناطق كافة تحت سيطرتها، ونجحت الى حد ما في تحقيق هذا الهدف في المرحلة الأولى، على الأقل في مرحلة التأسيس حيث كانت القوة العسكرية وحدها وسيلة التوحيد السياسي. وبعد استكمال مهمة قيام الدولة وتجهيزاتها الأولية، بقي النهج نفسه ولكن بأدوات مختلفة، فسياسات التمييز ضد الأقليات كانت شاملة على أساس المنطقة، والقبيلة، والمذهب، وباتت كل جماعة تستشعر خطراً من نوع معين.

لاشك أن وعي الأقليات بذواتها الثقافية والتاريخية يحكم إستجاباتها للتحديّات الموجّهة إليها، وتمارس الدولة غالباً دوراً رئيسياً في رفع وخفض مستوى الوعي لدى الأقليات من خلال سياساتها العامة. فقد يضمر رد الفعل الثقافي لدى أقلية ما حين لا تشعر بوجود خطر ثقافي، في حين يكون تعبير الأقلية عن ذاتها ياخذ شكله الإجتماعي أو الإقتصادي، وقد يضمر رد الفعل السياسي حين يكون مستوى وعي الأقلية بحقوقها السياسية منخفضاً.

في العقدين الأخيرين، بدا واضحاً أن الأقليات المنضوية تحت الدولة السعودية باتت على مقربة من مركز السياسة وإن نفذت إليه من أبواب عدة، ثقافية أو إعلامية أو إقتصادية، والسبب في ذلك أن الإحساس بالغبن السياسي بات ممتداً وعابراً لكل الجماعات، ولم يعد مقتصراً على جماعة دون أخرى، تماماً كما أن الوعي الحقوقي في بعده السياسي لدى أغلب الأقليات محرّكاً لمناشط جماعية وعلى امتداد الرقعة الجغرافية التي تستوعب الدولة.

قبل عقدين بدأت الأقليات تعبّر عن خصوصياتها الثقافية والتاريخية عبر مجموعة مؤلّفات عن قبائل، ومناطق، ومدن، ومذاهب، ومع بدء شبكة الإنترنت في منتصف التسعينيات أصبح الاشتغال على تأسيس مواقع خاصة بالمناطق، والقبائل، والمذاهب، بعناوين ثقافية وسياسية وإعلامية، ونشهد الآن إنفجار الفضائيات التي تعبّر عن كيانات مجتمعية ومناطقية، حيث تأخذ القنوات مسميّات ذات معانٍ خاصة. ولم يكن ذلك مجرد بروزات عفوية، ما لم نبحث عن تفسيرات علمية لها، فهذه القنوات هي تعبيرات جماعية عن خصوصية ثقافية وتاريخية، وهي في الوقت ذاته وسيلة إحتجاج غير مباشر على قمع الدولة لوجودات إجتماعية حرمت من حق التعبير عن نفسها لعقود عدة.

هذا التطوّر في وسائل التعبير لا يكشف عن مجرد وجود مجتمع تعددي فحسب، بل هو يفصح عن إحتجاجات جماعية على واقع بات مرفوضاً بصورة جماعية. وقد لا تعبّر الجماعات عن أهداف سياسية بصورة مباشرة وعلنية، ولكنها في مرحلة معينة قد تضطر بفعل الضغوطات الأمنية والسياسية إلى اعتماد لغة مختلفة، أو بتعبير جيمس سكوت سجّل خفي، وخصوصاً حين تكون الدولة قادرة على البطش، ولكن حين تصبح الدولة عاجزة عن قمع من خضعوا قهراً تحت سلطانها، تستعيد الأقليات زمام المبادرة في الإفصاح عن نفسها.

باختصار شديد، أن الدولة السعودية تحكم مجتمعاً تعددياً ينقسم بين أقلية غالبة وأقليات مغلوبة، وأن الأخيرة بدأت تمظهر هوياتها عبر وسائل تعبير مختلفة، وساهم تنامي وعي أفرادها في الإنتقال الى المعترك السياسي الذي في حال إخفاق الدولة عن إنتاج ثقافة وطنية إدماجية سيؤول الأمر الى عودة الكل إلى أجزائه الأولى.

الترحيب العاصف

زيارة الملك تفجّر المكبوت البريطاني

ناصر عنقاوي

زيـارة الملك عبـد اللـه بعد عشرين عـام لبريطـانيـا كـانت مختلفـة.. فهو يزورهـا الآن وسط غمامة إعلامية سوداء، بالرغم من محـاولات الملكة التخفيف مـن وطـأتـهـا عبر المبـالـغـة في إكرام ضـيـفـهـا وعشرة آخريـن مـن الأمـراء والمسؤولين الكبار في قصرها، فيما وجد بقية أفراد الوفد متّسعاً من الغرف الوفيرة في الفنادق باهظة الثمن في العاصمة البريطانية. لفت إنتباه المضيف البريـطـاني الى غـيـاب أي عـنصـر نسائي بين الوفد الملكي الذي حضر حفل الاستقبال في قصر بنكنجهام.

لم تكن بالتأكيد زيارة هـادئة ولا عادية، فهي تأتي بعد مواجهة مصيرية مع القيم التاريخية الليبرالية والديمقراطية ونجاح المال السعودي في تكميم العدل، وتعطيل القانون منذ إيقاف التحقيق في رشاوى اليمامة، وتوريط أعلى سلطة قضائية في الفساد، وزاد الطين بلة أن يسبق الزيارة تصريح ناري من الملك عبد الله لإذاعة بي بي سي يضع الحكومة البريطانية في موقف محرج، حين قال بأن السعودية وضعت معلومات حول الإرهاب تحت تصرّف السلطات البريـطـانـيـة ولكن الأخيرة لم تـأخذ بهـا، الأمر الذي أثـار سخط الرأي العـام البريطاني الذي ألقى بـأسئلة اللوم على حكومته لتقصيرها في أخذ معلومات السعودية على محمل الجد. إكتشف البريطانيون عبر مقابلة الأمير سعود الـفيصل مع الـقـنـاة الرابعـة بـأن المعلومـات التي وضعت تحت تصرف السلطات البريطانية لم تكن أكثر مـن إشـارات غـامضـة ولا تصلـح أن تـكـون (مـانـيـوال) يـرشـد الى الجمـاعـات الإرهـابـيـة ومخطـطـاتـهـا ومصـادر تمويـلـهـا ومـنـابـعـهـا الأيـديـولـوجـيـة، هذا في الوقت الذي تتصاعد فيه حملة على دور للحكومة السعودية في دعم مراكز دينية متطرّفة في بريطانيا.

على أية حال، فإن الملك عبد الله جاء الى لندن محفوفاً بحملة إنتقادات واسعة، ليس حول الملكية المطلقة التي يتربّع على عرشها، ولا كونه ملكاً لـواحدة مـن أسوأ دول الـعـالم في مجال حـقـوق الإنسـان، وتصدير التطرف والإرهـاب لأرجاء مختلفة من العالم فحسب، ولكن لأن الملك عبد الله يـأتي هذه المرة مـتـحـرراً مـن أي مسؤولـيـة لـبـلاده في نشر الـتـطـرف، وتسـمـيـم القيم الديمقراطية، فهو يدخل الى لندن كما الفاتحين والمحررين بعد أن تغلب المال على المثال..

من تـابع حركة الملك وحـاشية مؤلفة من ٤٠٠ شخصاً جاءوا في خمس طائرات جامبو ضخمة يجوبون في قافلة من السيارات شوارع وسط لندن يخيّل إليه أن الملك عبد الله بـات أقرب الى قصر بكنجهام من نزيلته الأصلية. هذه الزيارة تكشف عن حقيقة أن العائلة المالكة تحررت من خطر العزلة الدولية، بل هناك من طالب بإخماد موجة الغضب الشعبي من أجل مصلحة قومية بريطانية عليا، فالغضب لا يعدو كونه موقفاً عابراً لا يدخل في معادلة المصالح. بل أكثر من ذلك، زيارة الملك عبد الله أوحت بـأن السعودية خلعت رداء عـار سبتمبر، وتتصرفّ الآن بمنطق المال الذي أمدّهـا بسلاح حيوي في علاقاتها الخارجية. تجاوز الحلفاء الغربيون عن آثام حليفهم الإقليمي، وعقدوا مـعـه أكبر صـفـقـات الـتسـلـح الـتـي يـحصـدون عبرهـا عشرات المليـارات من الدولارات.

مشروع الدمقرطة في الشرق الأوسط لم يعد مادة مدرجة على المباحثات الثنائية ولا في العلاقات البينية، بل كان للجانب السعودي اليد العليا في تحديد طبيعة الموضوعات المراد طرقها، ومن بينها المعارضة السعودية في بريطانيا، وتحميلها مسؤولية الإرهـاب في بريطانيا وربما في العالم، بالرغم من أن أياً من هذه القوى المعارضة لم تعتنق قط خيار العنف ولا استعمال السلاح سواء داخل بريطانيا أو إنطلاقاً من الأراضي البريطانية. للسعودية ذرائعها الخاصة في إقحام معارضيها في المباحثات مع الحكومة البريطانية، وهي اليوم قـادرة بعد أن أعطبت القيم والقوانين في الغرب مقابل توفير (كمية مـال) كافية في الأسواق الغربية، على إقحام مـا تشاء من العوامل في معاملاتها الـتـجـاريـة، وإن لم تصـل حـتـى الآن الى حد الارتـطـام بـالـقـانـون وبـالسلطة القضائية المستقلة في بريطانيا.

صورة الملك كما رسمها الآخرون من بلاده تختلف عن الصورة في الداخل، فهو في بريطانيا ليس حاكماً معتدلاً ووسطياً

مملـكـة الـصـحـراء تـزوّد الـعـالم الآن بـالمال والإنتحاريين، وكان يفترض أن يتنبّه الملك عبد الله الى أن المال قد يعني شيئاً بالنسبة للسياسيين ولـكـن الـرأي الـعـام البريـطـاني سيشتغل على دور المتطرّفين المبثوثين في أرجاء مختلفة من العالم بما فيها بريطانيا. تفاجأ الملك خلال زيارته الى لندن التي دامت يومين بسورة الانتقادات الموجّهة ضد المملكة السعودية، وبحسب دبلوماسي بريطاني كانت تعتبر صدمة بالنسبة له. كانت صورة الملك كما رسمها الآخرون من بلاده تختلف عن الصورة التي رسمت لدى البعض في الداخل، فهو في بريطانيا ليس حاكماً معتدلاً ووسـطـيـاً، ولم تـفـلـح نجاحـات أجـهـزة الأمـن في دولـتـه في مجال محاربـة الجماعات المسلحة في أن تشكّل صورة مختلفة عنه في الخارج، فقد ظلّت المملكة في الذاكرة الغربية المتشكّلة ما بعد الحادي عشر من سبتمبر بأنها راعية للإرهـاب، ووكر للمتطرفين، ونظام حكم فاسد، ومصدر تخريب للقيم الليبرالية، ودولة معادية للحرية وحقوق المرأة والأقليات.

حمل الملك في زيارته الى بريطانيا كل شرور بلاده، من التطرّف الفكري، الى الفساد المالي، الى قمع الإصلاحيين، الى عنف الجماعات السلفية، والى الديكتاتورية السياسية. في واقع الأمر، قدّمت وسائل الإعلام البريطانية كشف حساب شامل عن أخطاء بلاده سواء في الداخل عبر تشجيع الكراهية الدينية بين أطياف المجتمع من خلال مناهج تعليم دينية، واعتقال الإصلاحيين واستعمال أقصى التدابير القمعية ضد أصحاب الرأي وتعطيل الحريات العامة، وانتهاك حقوق المرأة، وإغلاق المنتديات الثقافية، وفرض رقابة صارمة على النشر، وإحتكار السلطة، وتزايد عمليات نهب الثروة الوطنية، وفي العراق عبر

جماعات العنف والقتل والتدمير في الأسواق ودور العبادة، وفي لبنان عبر إرسال أموال وأفراد لإشعال الحروب الداخلية، يشجّع عليها رجال دين سلفيون يستخدمون منابر المساجد التي تخضع تحت إشراف المؤسسة الدينية الرسمية.

في المستويات العليا، حيث الإحتكام لمعايير مختلفة، تكون العلاقات بين السعودية والدول الغربية مؤسسة على مصلحة متبادلة، فلم يعد خافياً إرتباط الرئيس جورج بوش ونائبه ديك تشيني بالأمراء السعوديين بفعل النفط وروابط تجارية وعائلية سابقة، وهذا ما يجعل أي تحرك أميركي من أجل تغيير الحكم السعودي أو تطويره مرتبطاً بتلك الرابطة المصلحية. قد يتعاون الأمراء السعوديون مع أجهزة الأمن الغربية تحقيقاً لأهداف مشتركة، ولكن هناك خطوط حمر متفق عليها يحفظ فيه الجميع حقوقهم المشتركة.

الضيافة الخاصة للملك وحاشيته لم تعبّر عن لملمة سريعة للجرح الذي أحدثه تصريح الملك عبد الله قبل وصوله الى لندن بفشل الحكومة البريطانية في مواجهة الإرهاب، حين قال في تصريح لإذاعة بي بي سي بأن السعودية (أوصلت معلومات الى بريطانيا قبل وقوع الهجمات في السابع من يوليو ولكن للأسف، لم تتخذ بريطانيا أية إجراء عملي وكان بإمكانها تفادي المأساة). هذا التصريح إعتبره الإعلام البريطاني تبديلاً للأدوار، وتحويل الضحية الى جلاد، وتنصّل الأخير من دماء الأبرياء. مرّرت الملكة اليزابيث عثرة الملك عبد الله رغم صدور بيان إم آي فايف يعتبر فيه مزاعم الملك عبد الله مليئة بالثغرات. وقال مسؤول أمني بريطاني (لقد قلنا سابقاً بأن ليس هناك شيء لدى الإستخبارات البريطانية يشير الى مؤامرة محدّدة لتنفيذ هجمات إنتحارية في لندن، وفي الحقيقة فإن المعلومات كانت غامضة تماماً ولم تكن موثوقة).

هذه التصريحات تركت أثرها المباشر على جدول اللقاءات الثنائية، فقد ألغي مؤتمر صحافي يضم وزيري خارجية البلدين، وتذرّع وزير الخارجية البريطاني بموعد مسبق في الولايات المتحدة، فيما تم الإكتفاء بمؤتمر على مستوى السفراء.

وإذا كانت الحكومة البريطانية قد أقفلت ملف التحقيق في ملف الرشى الخاصة بصفقة اليمامة، فقد تبنّت المؤسسات الأهلية والحقوقية المسؤولية نيابة عن الحكومة، حيث قام المعارضون لتجارة الأسلحة بالتظاهر ضد وقف الحكومة للتحقيق في مزاعم الفساد في صفقة اليمامة. كان الأمير بندر بن سلطان، مستشار الأمن الوطني بين أفراد الوفد الملكي ولا شك أن قدومه الى بريطانيا له مغزى خاص، فضلاً عن وقوفه على طبيعة الانتقادات الموجهّة إليه في وسائل الإعلام البريطانية. كل أمير سعودي ضمن الوفد الملكي إصحطب حاشيته معه الى لندن، ودخل بها الى القصر، وحتى الرئيس الأميركي جورج بوش جاء بطائرة خاصة إضافة الى الوفد الصحافي في البيت الأبيض. يذكّر البريطانيون ضيوفهم السعوديين بأن الملكة إليزابيث لا تصطحب في رحلاتها الخارجية أكثر من ٣٠ عنصراً منهم سكرتارية خاصة ومصففات الشعر، وفي ذلك إشارة الى البذخ السعودي غير المسبوق الذي تأباه التقاليد الملكية العريقة. وفيما بلغت نفقات زيارة الملك وحاشيته ما يقرب من مليار دولار، فإن ثمة إنتقادات صحافية واجهت رئيس الوزراء براون الذي تولى حقيبة المالية لعشر سنوات، أنفق ٣ آلاف جنيه بريطاني (٦ آلاف دولار أميركي) من أموال دافعي الضرائب لشراء ربطات عنق بيضاء من محلات سافيل راو بمناسبة إستقبال الملك وحاشيته في تلك الليلة.

ناشطو حقوق الإنسان كان لهم طريقة مختلفة في استقبال الضيف وحاشيته، فقد تظاهروا أمام السفارة السعودية من أجل تعويم زيارة الملك وإثارة إنتباه الرأي العام ووسائل الإعلام المحلية والعالمية بشأن ملف الانتهاكات لحقوق الانسان في السعودية. زعيم حزب الديمقراطيين الليبراليين بالنيابة فينس كابل، أعلن مقاطعة الزيارة وانسحب من طاقم المستقبلين في القصر الملكي. وقال بأن (وفق كل المعايير، فإن تقييم وزارة خارجيتنا هي

بلغت نفقات الملك وحاشيته نحو مليار دولار، فيما واجه براون انتقادات لإنفاقه ٣ آلاف جنيه لشراء ربطات عنق في ليلة إستقبال الملك

مريعة على الإطلاق، فهو يشير الى تمييز منظم ضد النساء، وأتباع الديانات الأخرى، وممارسة عقوبة الإعدام بصورة منظمة عبر الرجم، وقطع الرؤوس).

يحاول المسؤولون البريطانيون، شأن نظرائهم الأميركيين، التخفيف من حدّة الانتقادات ضد علاقات دولتهم مع أنظمة شمولية كالسعودية، ويصرّ أولئك المسؤولين على أن حكومتهم تثير بصورة دائمة قلقهم بشأن أوضاع حقوق الانسان مع السلطات السعودية، ولكن المداولات غالباً ما تهيمن عليها الأزمات الإقليمية، والتعاون ضد الإرهاب، والروابط التجارية التي تقدّر بسبعة مليارات دولارات سنوياً بالنسبة للمصدّرين البريطانيين.

رئيس الوزراء جوردون براون التقى الملك عبد الله وناقش معه ملفات العراق ولبنان وإيران، والمساعي الأميركية بشأن مؤتمر السلام في الشرق الأوسط في أنابوليس هذا الشهر، حيث أبلغ براون رسالة واضحة للقيادة السعودية بأن بريطانيا تأمل في أن يجلس السعوديون مع الوفد الإسرائيلي بصورة علنية. للتذكير فحسب، فإن أولمرت يريد من المشاركين العرب إعترافاً واضحاً بأن فلسطين المحتلة هي (دولة الشعب اليهودي).

في المجمل، فإنها زيارة غير عادية يقوم بها الملك، ويقول البريطانيون بأنها من المرات النادرة التي تمضي زيارة قائد أجنبي بصورة خاطئة، والسبب في ذلك أنها كانت زيارة بالغة التعقيد، وزادها تعقيداً إنتقاده الساذج لأجهزة الاستخبارات البريطانية بخصوص مكافحة الإرهاب، ما يعتبر إستفزازاً واضحاً للشارع البريطاني عموماً وللحكومة البريطانية، وأيضاً الغياب غير المنظور ولأسباب شخصية بالنسبة لوزير الخارجية البريطانية ديفيد ميليباند، وما لحقه من قرارات وتداعيات.

يقول المراقبون بأن تلك الهزّات على سطح العلاقة بين البلدين هي غير مريحة لأسباب مركّبة. وخلال هذه الزيارة، فإن ثمة تبايناً بدأ ينزل الى موضوعات على الأرض منها عدم التوافق على قمة السلام في الشرق الأوسط، فيما تكفّلت منظمات حقوق الإنسان وجماعات الضغط بعرض باقي الموضوعات الخلافية على صعيد حقوق الإنسان، والفساد المالي عبر صفقات الأسلحة، وبث الكراهية الدينية. بالنسبة لبريطانيا، كما أميركا، كان الهدف دائماً تأمين خطوط المصالح الإستراتيجية وتعزيز عوامل الإستقرار في المنطقة كشرط حيوي لحفظ المصالح. ولكن هذا الهدف بات مشوباً بالعفن، خصوصاً بعد تفجّر ملف الرشى بصورة صادمة وتتجاوز القيم الأخلاقية.

على أية حال، فإن الزيارة التي قام بها الملك عبد الله لم تكن مؤسسة على كمية معلومات كافية حول ما يمكن أن يكون عليه إستقبال الضيف في بلد بات محتقناً بدرجة شديدة على الدولة التي صدّرت له الفساد والإرهاب لقاء كمية أموال يراد لها أن تكون ثمناً بخساً للقيم التقليدية في المجتمع والدولة معاً، وغياب تلك المعلومات هو سبب صدمة الملك في زيارته العاصفة.

سوء الفعل والتقدير السعودي لسمعة آل سعود في الخارج

استنفار الشارع البريطاني ضد آل سعود

خالد شبكشي

اعترف وزير الخارجية السعودية في مقابلة مع القناة التلفزيونية البريطانية الرابعة بأنه تفاجأ بحملة التنديد والإعتراض ضد الملك وزيارته، تلك الحملة الهائلة من النقد التي أبرزها الخطاب الإعلامي الشعبي، والنقد المرير الذي ووجه به الملك من قبل العديد من الفاعليات السياسية وأعضاء البرلمان، والمظاهرات والإعتصامات التي شارك فيها سياسيون ومنظمات مجتمع مدني.

كانت المفاجأة كبيرة ليس للوفد الرسمي السعودي فحسب، بل وللحكومة البريطانية نفسها التي لم تتوقع أن نظرتها في تغليب المصالح الإقتصادية على شعاراتها المرفوعة المتعلقة بالأخلاقيات السياسية (احترام حقوق الإنسان، ونشر الديمقراطية، وحقوق المرأة والأقليات وغيرها) ستلقى ذلك الحجم الهائل من الإعتراض والإحتجاج وصل الى حد المطالبة بمحاكمة الملك السعودي نفسه، باعتباره ديكاتوراً مستبداً، وداعماً للإرهاب الوهابي الذي أدى الى تفجيرات واشنطن ونيويورك ولندن ومدريد وغيرها.

أوضحت زيارة الملك عبدالله للندن ـ وبجلاء كبير ـ أن هناك تحولاً استراتيجياً في الرأي العام الغربي ضد الحكومة السعودية وأيديولوجيتها الوهابية العنيفة.. وبرغم أن هناك إدراكاً كبيراً لدى الشرائح الإجتماعية ـ كما النخب السياسية والإقتصادية ـ بقدرة المملكة الإقتصادية ودورها السياسي والإستراتيجي للغرب، إلا أن ذلك لم يشفع لحكومة براون ولا للمملكة إليزابيث الثانية ولا الطاقم البريطاني بمجمله، لم يشفع لهم إقامة علاقات متميزة مع السعودية. فمقابل الوعي الشعبي والرسمي بجدوى العلاقة المتميزة مع السعودية وانعكاساتها الإيجابية على الإقتصاد البريطاني، فإن القلة من الجمهور من يحترم النظام السعودي، أو يثق به، أو يرى التنكّر للمفاهيم الإنسانية التي شبّع بها المجتمع البريطاني ـ والغربي عامة ـ والتضحية بها على مذبح المصالح مع السعودية.

هناك ـ حسب محلل غربي ـ هامش محدود للمناورة أمام صانع القرار البريطاني، وهو هامش آخذ بالتقلص، فيما يتعلق بمرونة التعاطي مع الأنظمة التسلطية. ويفسر ذلك بالقول أن المواطن البريطاني صار أكثر وعياً بالإزدواجية المتعلقة بالمعايير الإنسانية وتطبيقاتها ليس فقط بين (الداخل البريطاني/ الغربي مع الخارج العالمثالثي) بل في ازدواجية التعاطي مع أنظمة تسلطية متشابهة، بحيث تتصيد بريطانيا والحكومات الغربية بعضها وتحابي بعضها الآخر. هذه الإزدواجية غير مقبولة خاصة لدى الأجيال الجديدة، ولا يستطيع الإعلام أن يخفيها، بعد الإنفتاح الكوني والعولمة في شتى ميادينها.

ما يقوله المحلل آنف الذكر، عكسه روبرت فيسك في مقالته المشهورة ضد الملك السعودي أثناء زيارته للندن من خلال مقاربته للعلاقة البريطانية مع موغابي ومع الملك عبدالله. فهل كان الملك السعودي أكثر ديمقراطية من موغابي الذي يرفض براون مجرد اللقاء معه؟ أم هل ما يجمع بريطانيا من قيم مع السعودية أكبر مما يجمعها مع زيمبابوي؟ أم هل كان السبب أن الملك عبدالله في سحنته أقل سواداً من موغابي، الأمر الذي يضفي على العلاقة طابعاً عنصرياً؟ أم أن احترام الملك السعودي كان لمجرد أنه ملك غني، يمكن (استحلاب) دولته بأية صورة غير قانونية، بحيث يسوغ ذلك كله غض النظر عن استبداد وفساد وإرهاب النظام السعودي. وعلى حد تعبير روبرت فيسك فإن: الحقيقة المحزنة والقبيحة هي أننا نزود أولئك الناس بطائرات مقاتلة وويسكي وعاهرات، مقابل صفقات تسلح بعشرات المليارات من الدولارات!

مضى زمن قطع السعودية علاقتها مع بريطانيا لأن الأخيرة بثت فيلم (موت أميرة)! ومضى زمن يهدد فيه السفير السعودي بريطانيا من أن نشر قصاصة تقرير للسفير البريطاني الأسبق في جدة (جيمس كريغ) تم تهريبها للصحافة البريطانية، سيؤدي الى قطع العلاقات فوراً! وهو أمرٌ تكرر قبل أشهر فيما يتعلق بالتهديد ذاته إن مضت التحقيقات البريطانية في صفقه اليمامة التي قدمت فيها رشاوى للأمير بندر بلغت نحو مليارين ونصف المليار من الدولارات!

لم تعد الحكومة البريطانية بالضرورة قادرة على الإلتفاف على القانون أو اعتماد وسائل التضليل لجمهورها، وقد وجدت نفسها في قرارها الأخير بإيقاف التحقيق في صفقة رشاوى (اليمامة) هدفاً للكثير من السهام من الداخل والخارج، ولم يبد حتى الآن أن التحقيق سيبقى طي الكتمان مهما كان التذرع بمقولة الحفاظ على (الأمن القومي البريطاني). فهذا الأمن لا يعدو أن يكون مجرد انتهازية تقطف من خلالها مصالح لشركات بريطانية من خلال عقود مع السعوديين يدفعون ثمنها كرشوة مسبقة لتحقيق غايات سياسية أهمها أن يبقى النظام السعودي طليق اليد في استبداده وفساده والتغطية عليهما.

في حقيقة الأمر، فإن السعوديين لم يوجهوا اللوم هذه المرة للحكومة البريطانية، ولم يطالبوها وهم في عقر لندن، بكف لسان الصحافة الطويل، أو أن يمنعوا المظاهرات والإعتصامات، أو يوقفوا الإهانات التي تتعرض لها دولة آل سعود ورموزها.. والسبب أن السعوديين أعضاء الوفد الزائر رأوا بعينهم أن الحملة الهجومية ضد النظام السعودي غير المسبوقة قد فاجأت مضيفيهم، وأحرجتهم كما أحرجت الضيوف، ورأوا بأنفسهم كيف أن الحكومة البريطانية كانت هدفاً للحملة أيضاً، وبالتالي لم يكن طلبهم بإيقافها منطقياً وممكناً، كما كانوا يتصورون عن جهل.

من سوء تقدير الحكومة السعودية وملكها ومستشاريه أنهم جميعاً لم يلتفتوا الى التحولات في الرأي العام البريطاني منذ أحداث ١١/٩ على الأقل. أصبحت السعودية مكشوفة اعلامياً منذ ذلك الحين، وأصبحت متهمة بتمويل العنف والإرهاب، لا في اميركا وغيرها بل في بريطانيا نفسها، حيث البرامج التلفزيونية والمقالات والدراسات التي تضخ على مدار السنين الماضية.

اكتشف الرأي العام البريطاني ان (الحمل) السعودي الوديع يخبئ تحت جلدته مخالب وأنياب تنهش وتخرب داخل بريطانيا. عنفاً فكرياً، وتمويلاً مستمراً لمراكز وأشخاص محسوبون على السعودية، كان ينظر اليهم كحمائم، وإذا بهم يتحولون في غفلة من الزمن الى قنابل تخريب وتفجير أساءت للأمن في بريطانيا، والأهم أساءت الى سمعة الجالية الإسلامية فيها فأصبحت متهمة بسبب أولئك المعتنقين للفكر الوهابي والذين يجري تمويلهم ولسنوات من قبل السعودية.

ومن سوء التقدير السعودي، أن الزيارة جاءت ولما يجف حبر الجدل الطويل العريض حول الفساد والرشاوى المتعلقة بصفقة اليمامة، والتي نظر اليها الكثيرون على أنها أوجدت ثغرة كبيرة أخذة بالتعاظم أفقدت القضاء البريطاني شيئاً من استقلاله، وافقدت الحكومة البريطانية احترامها، وأوضحت أن الفساد السعودي صار كالسرطان الذي لا بد وأن يصيب من يقترب منه بحيث أدى الى إفساد جزء من الطبقة السياسية والأكاديمية وقبلها طبقة رجال الأعمال ورؤساء الشركات البريطانية، وهو ما أثار حنق الكثيرين.

زد على ذلك فإن زيارة الملك للندن جاءت بعد فترة نوقشت خلالها مواضيع سعودية كثيرة لها صلة بوضع الجالية البريطانية، مثل المناهج التي تبث الكراهية، حيث كانت أكاديمية الملك فهد بلندن عرضة للتشهير، الأمر الذي أدى الى سحب كل مناهج التعليم والإستعاضة عنها بدروس منتقاة تعطى نسخ منها للطلاب يوماً بيوم! وقبل الزيارة بأيام أثير موضوع سواقة المرأة للسيارة في السعودية، وأثير معها دور القضاء السعودي وعواره الدائم، كما أثيرت قضايا تمويل الإرهاب في العراق من قبل جهات نافذة في السعودية، وأيضاً موضوعات لها علاقة بانتهاكات حقوق الإنسان داخل السعودية نفسها من خلال منظمات حقوق الإنسان وغيرها.

كل هذا أدى الى تهيئة الرأي العام البريطاني وعلى مدى زمني غير قصير ليغير نظرته للحكومة السعودية. فهي لم تعد حكومة معتدلة، ولا حكومة يجمعها مع الغرب قيم إنسانية مشتركة كما كان يروج، ولا هي حكومة إصلاحية في حين تعتقل الإصلاحيين، ولا هي حكومة مقاومة للإرهاب الذي أصبح في قائمة أجندة الدول الغربية، خاصة وأن السعوديين ـ حكومة وأنصاراً وهابيين ـ يشاركون في كل حروب المنطقة بالتفجير والتفخيخ والتمويل من نهر البارد الى أفغانستان، ومن اندونيسيا والفيلبين الى المغرب، ومن الشيشان الى أعماق أفريقيا.

وزاد الطين بلّة الحديث الصحافي الذي أجراه الملك عبدالله قبيل زيارته بساعات للندن مع قناة البي بي سي، فقد اتهم الملك لندن بانها لم تبذل جهوداً كافية لمكافحة الإرهاب الدولي، وأن السعودية سلمت معلومات لبريطانيا قبل الهجمات الارهابية في ٢٠٠٥/٧/٧ ولكن الاخيرة للاسف لم تتخذ اي اجراء ربما كان من شأنه تفادي المأساة التي وقعت. واضاف بغفلة وجهل ومزايدة: (إن معظم الدول ومن بينها بريطانيا لا تأخذ الإرهاب على محمل الجد بشكل كاف).

هذا التصريح كان بمثابة قنبلة غير محسوبة بدقة سعودياً، ويبدو أن مستشاري الملك كانوا بقدر من الجهل ما دفعهم الى اقتراح مثل هذا الكلام. فالسعودية هي المتهمة برعاية الإرهاب، ولا يحتاج أحد لإثبات ذلك، فالأحداث تكشف عن نفسها، وهي المتهمة بتفريخ العنف حتى من قبل الكتاب السعوديين أنفسهم.. فلماذا قال الملك ما قال؟ كان الملك يريد أن (يزايد) على بريطانيا في مكافحة الوهابيين القاعديين، وكان يريد أن يبعد التهمة عن نفسه ودولته باعتبارها مساهمة في مكافحة الإرهاب كما أنها إحدى ضحاياه.


غوردون براون والملك الجاهل: الإحراج!

ولكن التصريح إياه، أدى الى وقوع الحكومة البريطانية تحت ضغط الرأي العام، باعتبارها مهملة ومقصرة في الإستفادة من الخدمات السعودية!، كما وقعت تحت ضغط البرلمانيين لكشف ملابسات المعلومات المقدمة من السعودية والتي أشار اليها الملك ـ غير الكاذب!. الأمر الذي أدى الى تشكيل لجنة برلمانية تحقق في التصريح السعودي، وتتأكد من المعلومات التي قدمها السعوديون وما إذا كانت المعلومات مفيدة وجرى تجاهلها، أم أنه لم تكن هناك معلومات على الإطلاق!

بعد التحقيق تبين أن لندن لم تتلق معلومات بخصوص الحادثة، وأن كل ما جاء به السعوديون من معلومات كان عاماً، لا يمكن لأحد أن يستفيد منه، كالقول بأن هناك احتمال هجمات ارهابية بدون معلومة أو دليل أو مصدر. وكان يهم الملك فيما يبدو أن يربط بين الإرهاب الذي تموله حكومته ومؤسسته الدينية وبين المعارضين في الخارج، باعتبارهم أدوات ارهابية ولكنها كانت محاولة فاشلة الى أبعد الحدود.

لكن الحكومة البريطانية انزعجت كثيراً من ضغط عوائل القتلى والبرلمانيين والصحافة، الى حد اضطر معه مكتب رئيس الوزراء بأن يصرح بأن بلاده (لم تتلق أي تحذيرات قبل الهجمات.. لم نتلق أي تحذيرات محددة من أي مصدر). وإزاء هذا الجدل والتصريح غير المنطقي، ألغى ديفيد ميليباند وزير الخارجية البريطانية لقاءً مع نظيره السعودي سعود الفيصل احتجاجاً على تلك التصريحات، وتم تخريج الأمر إعلامياً على أساس أنه تبنى طفلا ثانياً وأنه كان بحاجة الى عطلة لبعض الوقت لمساعدة زوجته في الإعتناء بالطفل. لكن هذا لم يقنع الرأي العام، حيث أن الوزير أنهى اجراءات التبني قبل اسبوع في أميركا وأنه لا يعقل بأن يلغي لقاءاته المهمة من أجل طفله!

المهم ان تصريح الملك السعودي كان بمثابة القشة التي قصمت ظهر البعير، فانهالت الإعتراضات على هذا الملك (المستبد الإرهابي) الذي يريد (أن يعلمنا كيف نكافح الإرهاب)، وبدأت الموجة تكبر شيئاً فشيئاً، بسبب جهالة الملك ومن معه، من الذين لا يدركون المثل العربي: إذا كان بيتك من زجاج، فلا ترم بيوت الناس بالحجارة!

كان تصريح الملك بمثابة الإعلان عن انفجار الغضب الداخلي لدى البرلمانيين خاصة من حزب براون الحاكم، ومن منظمات المجتمع المدني والمنظمات الحقوقية والإعلاميين الذين وجدوا في زيارة الملك مادة دسمة للحديث عن فساد العائلة المالكة واستبدادها وانتهاكها لحقوق مواطنيها وحقوق المرأة والأقليات.

وهكذا اكتشف ال سعود، بأن أموالهم المتكاثرة بسبب اسعار النفط، لم يكن لها دور على الصعيد الشعبي، فهي قد تقنع كبار السياسة على الصمت، لكن الجمهور اتخذ طريقاً آخر.. طريق التصعيد مع نظام رأوا أنه خدعهم بمساعدة مسؤوليه لعقود طويلة. نظام رآه البعض فاشياً، وقذراً، وإرهابياً، الى آخر العبارات التي طفحت بها توصيفات الصحافة البريطانية والمعلقين.

جولة الملك الخارجية

موسم دفع الرّشى أم صحوة سياسية؟

محمد الأنصاري

هناك خلل هيكلي في السياسة الخارجية السعودية قد يفسر السكون المستديم في حركة الدبلوماسية السعودية وضعف تأثيرها على الأوضاع في المنطقة.

هناك أولاً، ضعف ذاتي، أي قصور، في الأداء السياسي والدبلوماسي، من جهة أن الطاقم السياسي والدبلوماسي السعودي غير كفوء من جهة التأهيل، ومن جهة الحرية المعطاة لبعض أفراد الطاقم في التفكير والبحث وفي الأداء. إذا كانت السياسة السعودية الخارجية يرسمها أمراء العائلة المالكة الكبار وفي مقدمتهم الملك، فلنا أن ندرك قصور تأهيل هؤلاء، فهم يمارسون السياسة بالسليقة وحسب التجربة والخطأ، وعلى أساس ما تمّ توارثه من رؤى وتجارب صاغها مؤسس الدولة وسار عليها أبناؤه. وهذا يعني بالتحديد أن السياسة السعودية لم ترسم على أساس رصين من العلمية والدقة، بقدر ما تتحكم فيها ردود الأفعال الآنيّة، خاصة وأننا نعلم بأنه لا يوجد مركز دراسات يعتمد عليه في التخطيط والإقتراحات، يراعي أهداف الدولة الكبرى واستراتيجياتها وإمكاناتها وطموحاتها والمشاكل التي تعترضها. بل أن أقل من ذلك لا يتوفر، فحتى الكتابات في الشأن الخارجي قليلة للغاية، بل هي نادرة جداً إن كان الحديث خلاف الرأي الرسمي، سواء كانت مقالات أو دراسات تنشر داخل المملكة أو خارجها يتولاها مواطنون سعوديون أصحاب معرفة ودراية وخبرة.

إن غياب العلمية، والأسس التي تُبنى عليها سياسة خارجية ناضجة، يؤدي الى التخبط وعدم الوضوح، والتقدم والتراجع في آن واحد، وبالتالي تكون السياسة عرضة للجمود وثقل في الحركة وتأخر في المبادرة - إن وجدت - وغَلَبة النزعات الفردية الإجتهادية ضمن الطاقم الحاكم، فهذا يجرّ باتجاه ما، والآخر يجرّ باتجاه معاكس، كما توضح في السنوات الأخيرة، تبعاً لتعدد أقطاب الحكم وانشطار البيت الحاكم وفق مصالح متخالفة ولا نقول متعارضة.

ويندرج ضمن ضعف التأهيل هو أن السياسة الخارجية السعودية لم تنتج أو تخرّج شخصيات لها القابلية للعطاء والتحرك. فاغلب الدبلوماسيين - وهم من خارج دائرة العائلة المالكة - غير مؤهلين، وسبب عدم التأهيل هو تضاؤل صلاحياتهم الى حد الإنعدام، والغموض في الأهداف الحكومية، ذلك أن العائلة المالكة غير منفتحة حتى مع طاقمها السياسي ولا تريده حتى أن يعلم الخلفية السياسية والمصلحية التي تقف وراء مواقف الدولة المتنوعة تجاه القضايا المتعددة في المحيط العربي والإسلامي والدولي. إن الدبلوماسين السعوديين في الجملة لا يعدو أن يكونوا مجرد ممثلين رمزيين للدولة، تقيدهم ضآلة كفاءتهم ومعرفتهم، كما تجبرهم السياسة الحكومية على الوقوف باعتبارهم مجردين من أية سلطة أو صلاحية. ومع ضعف الجسد الدبلوماسي عامة، كان ينتظر أن يعوض من بيدهم القرار من الأمراء، خاصة وزير الخارجية، حالة الضعف في الحراك السياسي السعودي الخارجي، مع الأخذ بعين الإعتبار أن حركة الملك وولي عهده ورجال آل سعود الكبار ضعيفة بطيئة وغير واعية بسبب عامل السن. ولكن الجيل الثالث من العائلة المالكة شاخ هو الآخر، وهو يعيش حالة من الإستعلاء والغطرسة الناشئة عن الجهل والتي لا تفيد الدولة بل تزيدها انتكاساً.

في الطرف الآخر، فإن السياسة الخارجية السعودية اعتمدت في نفوذها على الدفعات المالية والمساعدات للدول كيما تحصل منها على (التسليم) بقيادية الدولة السعودية فترسخ الأخيرة كلمتها ومواقفها في القضايا الإقليمية والدولية. ولكن الإعتماد على سياسة المساعدات وحدها أوقع المملكة في أزمة، ورأينا العديد من الدول العربية وغيرها والتي كانت بالأمس القريب مدافعاً عن السياسة السعودية تحولت الى وجهة أخرى، ولم تعد تحترم الدور والموقف السعوديين. وفي الماضي كانت السياسة السعودية تدفع المال في كل الإتجاهات، أما اليوم فهي تستخدم المال في اتجاهات سياسية محددة، الأمر الذي جعل المنتفعين من المال السعودي قلة من الدول، أما الحركات السياسية والدينية المنتفعة من المال السعودي فقد تقلص عددها الى أدنى حد، ودخلت كثير من الحركات حقبة معادية للحكومة السعودية، أو على الأقل حقبة معارضة للنهج السياسي السعودي.

ومن جهة ثالثة، فإن السياسة الخارجية السعودية اعتادت أن تكون ملحقاً بالسياسة الأميركية في كل القضايا الإقليمية والدولية، مع محاولة النشوز بحدود في الموضوع الفلسطيني. لكن السعودية اليوم تقف مع الأميركيين في كل الخطوات السياسية ولم تستطع أن تميّز نفسها لا في الموضوع الفلسطيني ولا اللبناني ولا في دارفور ولا في أفغانستان ولا في العراق ولا في موضوعة الحرب على الإرهاب وغيرها من القضايا. ولأن الدور الأميركي والسمعة الأميركية الى انحدار، فإن السياسة السعودية نفسها - باعتبارها ملحقاً - تخسر كما يخسر الأميركيون من سمعتهم داخلياً وعربياً وإسلامياً. ولهذا وبقدر ما هي السياسة الأميركية مكروهة في المنطقة، فإن حلفاءها مكروهين أيضاً: الحكم في مصر والأردن والسعودية والسلطة الفلسطينية.

ومن جهة رابعة، وبشكل دراماتيكي، ولكن غير علمي، وبحسابات خاطئة للمصلحة الوطنية، ومكانة المملكة نفسها في العالمين العربي والإسلامي، فرّطت العائلة المالكة بالكثير من الأوراق التي يمكن أن تلعبها وتقوي رصيدها ومكانتها، حينما أصبحت طرفاً في النزاعات بدل أن تكون محايداً وقاضياً الى حد ما كما كانت في الماضي. لقد فرطت في القضية الفلسطينية وعادت حماس والجهاد، وفرطت في لبنان لصالح قوى إقليمية ودولية كلها أكلت من رصيد السعودية وتأثيرها حتى لدى أقرب المقربين لديها وهو تيار المستقبل الذي يرأسه سعد الحريري. كما خسرت السعودية سوريا

حين قطعت شعرة معاوية مع النظام هناك، وسعت الى إسقاطه، وبالتالي خسرت حليفاً قوياً لها في المنطقة له تأثير كبير على القضية الفلسطينية، والقضية العراقية، والقضية اللبنانية، وقضية العلاقات العربية الإيرانية. وخسرت السعودية بسبب خمولها دورها المتميز في السبعينات في شمال أفريقيا، كما خسرت نفوذها في القرن الأفريقي: في جيبوتي والصومال وأريتريا وحتى السودان. وخسرت السعودية نفوذاً مفترضاً لها في العراق (وإن بقي نفوذها السلبي موجوداً وقد يرتد عليها بعودة المقاتلين السعوديين من العراق) لصالح ايران وتركيا وسوريا. وخسرت السعودية بشكل جزئي علاقاتها المتميزة مع اليمن ومع سلطنة عمان ومع إيران، وكذلك نفوذها في الباكستان حين وقفت مع مشرف مقابل كل قوى المعارضة الإسلامية والوطنية هناك.

وهكذا، وأين اتجهت تجد الخسائر السعودية متراكمة، الأمر الذي يصح معه القول بأنها أصبحت لاعباً من الدرجة الثالثة في الأحداث، ولم تنجز السياسة السعودية شيئاً طيلة العقدين الماضيين، اللهم إلا اتفاق مكة الذي أجهضه الأميركيون، والذي يشير الى أن السعودية لا يمكن إلا أن تكون تابعاً للسياسة الأميركية. إن الرصيد السياسي الكبير الذي بناه فيصل في السبعينات تآكل الى أدنى حدوده اليوم، فلم تعد السعودية زعيمة العرب، ولا زعيمة المسلمين، حتى وإن كانت اليوم تستعيد إرثها لتصبح الأكثر ثراءً، ولكنها في نفس الوقت أقل استقلالية في قراراتها السياسية.

دفع الرّشى

التحوّل الإستراتيجي في السياسة الخارجية السعودية جاء على دفعات خلال العقدين الماضيين، أهمهما دفعتان: التحول الذي أعقب حرب تحرير الكويت، حيث انكفأت السعودية على نفسها، وقلصت اهتمامها بالخارج أياً كان شكله وانكفأت تضمد بعض جراحها ومشاكلها الداخلية، فضلاً عن أن تلك الحقبة قد أسّست لحالة من العداء بين السعودية وحلفائها من الجهات الإسلامية في العالم، بعد أن كانت حليفاً ثبت بالنسبة للسعودية عدم جدارتها حين وقفت ضد القوات الغربية التي جاءت لإخراج صدام من الكويت. أما الدفعة الثانية، فجاءت بعد أحداث سبتمبر، بحيث زادت الشرخ بين السعودية ودول عربية وإسلامية عديدة، والى بنيان جدران بين معسكر الخير (البوشي!) ومعسكر الشر الذي تمثله ايران وسوريا وحماس وحزب الله وغيرهم. ويضاف الى هذا، فإن السعودية بعد أحداث ٩/١١ اعتمدت منهج إرضاء الأميركيين بأي ثمن ممكن. إن اراد الأخيرون تنازلاً في القضية الفلسطينية فعلوا، وإن أرادوا غطاءً لحرب لبنان والعراق وأفغانستان فعلوا، وإن أرادوا عزلاً وحرباً ضد سورياً فعلوا، بل وإن أرادوا حرباً ضد إيران رغم ما يترتب عليها من خسائر محتملة كبيرة للسعودية، فإن الأخيرة لا يسعها إلا المراهنة على الحصان الرابح (الأميركي بنظرهم) والمضي الى آخر الشوط.

يمكن القول أنه ومنذ ذلك الحدث، فإن السياسة الخارجية السعودية تفسر نفسها بناءً على معطياته ونتائجه. السعودية لا تريد أن تخسر أميركا والغرب، ولا بد أن تدفع ثمناً من سمعتها وسياستها، فالمهم ان يبقى النظام السياسي صامداً أمام منافسيه في الخارج ومحاولات إصلاحه في الداخل. المهم أن لا يجرد الغرب على السعودية سلاح التغيير، وربما سلاح التقسيم. وفعلاً تكلل الجهد الحثيث بالنجاح، فتراجع الغرب عن دعواته، وحاولت السعودية التقرب أكثر فأكثر من كل المشاريع الأميركية المطروحة السياسية والإستراتيجية.

تشاء الأقدار أن أسعار النفط أخذت بالإرتفاع خلال السنوات الماضية، الأمر الذي استثار لعاب الغربيين أنفسهم، فتدافعوا نحو السعودية، مثلما فعلوا من قبل أثناء الطفرة النفطية في منتصف السبعينيات، إذ لا بد أن تعود أموال البترودولار الى الغرب بصورة أو بأخرى، إما على شكل سندات في الخزانة الأميركية، أو على شكل سلع، أو على شكل مقاولات ضخمة ومشاريع، أو على شكل أسلحة ورشاوى وما أشبه، أو على شكل إستثمارات في عواصم غربية عديدة.

هذه هي أهمية السعودية اليوم، فرغم ضعفها السياسي، فإن جيوبها المالية المتلئة تمثل إغراءً كبيراً أقوى من الطروحات والقيم الغربية المدّعاة، وأقوى حتى من الأداء السياسي السعودي على الصعيد الإقليمي الذي يمكن تثميره في المشروع الغربي/ الأميركي. ذلك أن السعودية بمجرد تخليها عن محيطها الطبيعي، صارت لا تقدم فائدة كبيرة للسياسة الأميركية، اللهم إلا في جانب التخريب: شراء الذمم لدى البعض، والأهم إشعال الفتن خاصة الطائفية منها.

وهكذا، فإن زيارة الملك الى العواصم الأوروبية، وفرش البسط الحمراء أمام أقدامه، لا يعبر عن احترام بقدر ما يعبر عن جشع وطمع بالمال السعودي المهدور، الذي لا يمكن أن يهدره إلا نظام مستبد لا يراعي مصالح شعبه. وطالما أن الإستبداد والفساد سمتان تدران المال على الغرب، فلا مانع من حماية هذا النظام والدفاع عنه وعن فساده.

ومن هنا كانت زيارة الملك عبدالله غير سياسية بمعنى مناقشة ملفات سياسية والوصول بها الى اتفاق مشترك، فالمشترك السياسي موجود مع دول الغرب، إن كان بشأن لبنان أو العراق أو حتى الموضوع النووي الإيراني. لذا، يمكن الإستخلاص بأن هدف الزيارة مجرد دفع الرشى للدول الغربية على شكل صفقات وعقود لم تنشر حتى الآن تفاصيلها، ويراد لها أن تستكمل فيما بعد. ومقابل هذا سيكون الغرب راضياً عن النظام السعودي مادحاً لإصلاحات! خادم الحرمين! مبجلاً للديمقراطية الوليدة في صحراء نجد! صامتاً عن الوهابية مفرخة الحروب والإرهاب.



من أراد النهب والابتزاز فليذهب ويبتز!

لم تكن زيارة الملك عبدالله تعبيراً عن صحوة سياسية، ولا بحثاً في موضوع سياسي مختلف عليه مع الغرب، بل هي زيارة علاقات عامة، وتقوية التواصل بالحبل السرّي للنظام السعودي مع الغرب، يضخ من خلاله وبصورة معاكسة (الوليد) الى (أمّه) الدعم والغذاء!

لقطات من الزيارة الملكية

حقوق الإنسان الضائعة في متاهات البازار الغربي

عبد الوهاب فقي

أزعجنا الغرب بدعاواه الديمقراطية والدفاع عن حقوق الإنسان وكل مفردات القيم التي يبشرنا بها، فلم نجد منها إلا سيلاً من الدماء تجري في أكثر من بلد عربي وإسلامي، ودعماً للديكتاتوريات، وحماية لأعداء الإنسانية. تتوقف تلك المفردات عن الإستخدام خارج حدود الدول الغربية، فالمنتج الديمقراطي صنع خصيصاً للرجل الأبيض، أما مواطنو العالم الثالث، فهم ـ من خلال الممارسة الحقيقية والفعلية للسياسة الغربية ـ دو مستوى الإنسانية. وإذا ما أريد تفعيل هذه المفردات على أرض الواقع فإنها تتوقف عند حدود المصالح المباشرة للغرب الذي يمتلك استعداداً واسعاً وبراغماتية شيطانية للإلتفاف على كل مزاعمه، الى حد قلب الحقائق إن تعلق الأمر بالمسوغات التي تدفعه للدفاع عن أنظمة فاسدة مستبدة كما في السعودية ومصر وتونس وغيرها. بل أن الغرب ذاته سيجادلك بأن (بلدك) الذي تعيش فيه (ديمقراطي!) وأن (ملكك الفاسد) هو من أشرف خلق الله! وأطهرهم وأنزههم! إن الغرب على استعداد ليجادلك بأن اللون الأسود يميل الى البياض، وأن الحاكم الأعمى الذي يقودك يمتلك عينا زرقاء اليمامة.

عكس هذا ستجد الغرب أعمى عن أي تطورات حقيقية في المجال الديمقراطي إن كان ذلك البلد منافساً أو لا يقبل الإنضواء تحت المظلة الغربية. وبهذا تكون مفردات حقوق الإنسان والديمقراطية مبتذلة الى أبعد الحدود، كما وجدناها خلال السنوات الماضية. لقد اصبحت سلاحاً يستخدمه الغرب ضد النظم التي لم تقبل الخضوع، أي أنها صارت جزءً من أدوات السياسة لا من أدوات القيم التي يزعم الغرب الترويج لها.

لكن ما ينطبق على الغرب كحكومات لا يشمل شعوب الغرب نفسها، ومعظم منظمات المجتمع المدني فيه، مع علمنا بأن بعض المنظمات الحقوقية قد احتويت ضمن اللعبة السياسية الكبرى ومصالح الدول المهيمنة. شعوب الغرب ترسخت لديها الحالة الإنسانية، وهي في مجملها جاهلة بما تفعله حكوماتها، وهي بالطبع رغم تضليلها لا تقبل بما تقوم به حكوماتها باسمها.

باختصار: ضمير الغرب الرسمي السياسي والإنساني في ثلاجة، أما الضمير الشعبي فلا زال حيّاً ينبض!

وتأتي زيارة الملك عبدالله لعواصم أوروبية لتؤكد هذه الحقيقة: حقيقة أن الغرب ضد أي تحول ديمقراطي يقطع عليه طريق السلب والنهب والإستثمار الإستراتيجي لمشاريعه. ترى أين كان موضوع حقوق الإنسان في زيارة الملك السعودي للدول الأوروبية؟ ولماذا أصبح الملك السعودي بالنسبة للمملكة اليزابيث ـ كما يقول أحد الكاريكتاريرات ـ أكثر (ليبرالية) من زوجها فيليب؟! تقول هذا والمسؤولون في حالة سجود لبراميل النفط!

حقوق الإنسان المسعود!

موضوعة حقوق الإنسان لم تكن ذات قيمة في المباحثات البريطانية السعودية. لم يكن السعوديون يريدون مناقشة هذا الموضوع، ولم يكن الموضوع في الأصل ضمن أجندة المناقشات، بل أن زيارة الملك السعودي للندن وعواصم اوروبية اخرى تستهدف في الأساس التغطية على موضوع حقوق الإنسان في السعودية.

لكن الحكومة البريطانية التي واجهت حملة عنيفة من منظمات حقوقية ومن تعليقات الصحافة والبرلمانيين من نفس الحزب الحاكم وغيره، حملة قائمة في أساس منها على حقيقة استبداد وديكتاتورية النظام السعودي، تشير فيما تشير اليه الى اضطهاد المرأة والأقليات المذهبية في السعودية، وكذلك الأقليات الدينية المهاجرة للعمل.. لم يكن أمام الحكومة البريطانية إلا الزعم بأنها ناقشت موضوع حقوق الإنسان في السعودية للتغطية على حقيقة أن مجمل النقاش كان يدور حول صفقات التسلح البريطانية للسعودية والتي تصل قيمتها الى عشرات المليارات من الدولارات.

لم تكن الحكومة البريطانية قادرة على الدفاع عن استبداد النظام السعودي، ولا رد الهجمات العنيفة. فزعيم حزب الأحرار الديمقراطيين (ثالث أقوى حزب في بريطانيا) قاطع مأدبة أقامتها الملكة على شرف الملك السعودي في قصر باكنغهام، محتجاً بأن سجل حقوق الإنسان للحكومة السعودية (مروع)، وأن هناك تمييزاً منظماً ضد النساء ومن يدينون بعقائد أخرى، وأن النظام يطبق عقوبات بدنية على صغار المجرمين كقطع اليد والرأس في أماكن عامة.

أما العضو اليساري جون مكدونل، النائب عن حزب العمال، فأبدى انزعاجه من استقبال الحكومة (لواحد من أكبر الزعماء غير الديمقراطيين الذين ينتهكون حقوق الإنسان على مستوى العالم).

هنا زعمت متحدثة باسم مكتب رئيس الوزراء غوردون براون بأن حكومتها أعربت عن قلقها بشأن أوضاع حقوق الإنسان في السعودية، وقالت بأن تلك الحكومة لديها مخاوف بشأن مجالات معينة، لتنتهي الى القول بأنها (تعترف) بوجود تطورات مهمة تحدث في السعودية مثل (تشكيل هيئة وطنية لحقوق الإنسان)!

هنا اضطر وزير الخارجية السعودية أن ينفي (وبخشونة) مزاعم مكتب رئيس الوزراء من أن الحكومة بحثت مسألة حقوق الإنسان، وقال بأن الموضوع لم يثر، وأن حقوق الإنسان أمر يخص



الوهابي المتسامح!

الحكومة السعودية وشعبها. واضاف: (نحن مسؤولون أمام شعبنا، وهو الذي يسألنا عن الحقوق التي نضمنها، لكننا لم نتحدث كحكومتين بشأن هذه القضية)!

هنا ابتلعت الحكومة البريطانية ذلك النفي لتصحح مزاعمها فيخرج علينا متحدث باسم داوننغ ستريت ليقول بأن (مسألة حقوق الإنسان لم تتم إثارتها خلال المباحثات التي جرت وجهاً لوجه بين براون والملك عبد الله، لكن الحكومة أثارتها مع أعضاء في الوفد السعودي). وتابع بأن براون تحدث مع الملك عن موضوع التعليم في السعودية وعن عملية السلام والتعاون في مجال الإرهاب!

واضح أن موضوع حقوق الإنسان بدأ بالتراجع من أحد ثوابت السياسة الأوروبية والأميركية، الى مجرد موضوع ثانوي لا يتطرق إليه إلا حين يراد ابتزاز نظام من الأنظمة، والسعودية لا تحتاج الى ابتزاز كبير، فهي تدفع فاتورة الحماية طائعة مختارة!. وفي المقابل فإن أصدقاء السعودية

المتلهفين على أموالها تخلوا متعمدين عن دعوات الديمقراطية وغضوا النظر عن الإنتهاكات المستمرة والمتصاعدة من قبل حلفاء أميركا في الشرق الأوسط، حتى لا يزعجوهم، خاصة حين يكونوا ضيوفاً لديهم، وبتخصيص أكثر حين لا تكون تلك القضايا على طاولة المباحثات، بل قد تكون السعودية اشترطت على الحكومة البريطانية عدم إثارة الموضوع من أصله. ويبدو أن لندن وعواصم غربية أخرى لا تريد أن تضغط على حلفائها


للبابا سيف من ذهب!

السعوديين في هذا المجال لأنه يتعارض مع مصالحها وقد يؤدي الى نتائج عكسية بسبب الحساسية المفرطة لدعاة الإستبداد السعوديين الذين قد يعيقون صفقة التسلح من طائرات التايفون.

مزاعم الديمقراطية الغربية تجد تجسيداً عكسياً لها في السعودية كما في مصر وغيرهما. الغرب لا يريد ديمقراطية ولا حقوق إنسان، بل يريد شيئاً آخر أهم لديه من هذه القيم!

وحقوق المرأة

تورط وزير الخارجية السعودية في لقائه مع القناة التلفزيونة البريطانية الرابعة حين سأله المقدم عن حقوق المرأة السعودية التي لا تمتلك الحق حتى بقيادة السيارة. قال الوزير الإجابة المعروفة: الموضوع قضية اجتماعية لا دخل لها بالحكومة. أي أن المجتمع هو الذي يرفض ذلك. والمجتمع هنا يمثله بجمعه مجموعة من الجهلة الوهابيين الذين لا يشكلون نسبة تذكر من مجموع الشعب السعودي.

ولكن المذيع عاد وسأله: لماذا لم تطرح الحكومة قانوناً يمنح الحق للنسوة بقيادة السيارة، وبالتالي فمن لا يريد لا يقود؟ هنا تهرب وزير الخارجية مرة


وللشعب سيف من لهب!

أخرى بصورة ملتوية بأن المسألة لا تتعلق بالقانون بل بالأعراف الإجتماعية.

ولكن المذيع باغته بسؤال محرج: ولكن ماذا عن رأيك أنت! هل تؤيد أن تقود المرأة السيارة أم لا؟!

أشاح الوزير بوجهه وهو يحاول الخروج من المأزق، مانحاً نفسه فرصة للتفكير، ليقول بعدها التالي: (عن نفسي.. أعتقد أنهن ينبغي أن يقدن السيارات.. لكننا لسنا من يتخذ قرارا في هذا الشأن. يجب ان يكون قرار الأسر. ليست مسألة سياسية انها مسألة إجتماعية. نعتقد أن هذا أمر تقرره الأسر.. أمر يقرره الناس ولا تفرضه الحكومة).

السؤال ماذا لو قررت بعض النسوة قيادة السيارة، فهل سيسكت الطاقم السياسي عنهن، أم سيعتقلهن كما فعل من قبل؟!

وحقوق المسيحيين أيضاً!

حين زار الملك فهد لندن عام ١٩٨٥، ألبسته الملكة الصليب، فثارت ثائرة بعض التيارات الدينية الملتصقة بالسلطة. ولاتزال صورة الملك تستخدمها فلول القاعدة في السعودية لتثبت بأن الملك السعودي والعرش السعودي بمجمله ما هو إلا صنيعة للإستعمار وأعداء الإسلام.

الملك عبدالله لم يشأ هذه المرة أن يقبل وساماً بريطانياً يحمل الصليب، فقد تعلم من سيرة سلفه! ولكنه أراد أن يكسب بعض الألق ويظهر بلده كبلد متسامح دينياً، وأن ينافس ـ ربما ـ الإنفتاح الإيراني خاصة في عهد خاتمي، الذي شتمه الوهابيون كثيراً واستدلوا بصور لقاءاته مع المسيحيين واليهود ليقولوا بأنه عميل لأعداء الإسلام. هذه المرة جاء الملك عبدالله ليلتقي ولأول مرة البابا في الفاتيكان، وكأنه يمثل جميع المسلمين فيما يمثل البابا جميع المسيحيين، والحقيقة فإن الطرفين لا يمتلكان التمثيل المزعوم.

الزيارة للفاتيكان كان يجب ان يقوم بها المفتي أو أي شيخ وهابي، حينها يكون طابعها دينياً بحتاً. لكن الملك يعلم بأن مؤسسته الدينية المتطرفة لا تتحمل لقاءً مثل هذا ولا أدنى منه. إنها لا تقبل أن تقابل قيادات دينية إسلامية غير وهابية داخل السعودية إما لأنهم متصوفة أو شيعة يوصمون دائماً بأنهم مبتدعة ومشركون. وإذا كان الملك يمثل قيادة سياسية، فإن البابا ليس بعيداً عن مجال السياسة أيضاً، ما يجعل الزيارة أقرب الى السياسية منها الى أي شيء آخر.

بالطبع، وبعيداً عن هدية الملك للبابا والتي كانت عبارة عن سيف مذهب، إضافة الى ما يشبه التماثيل المصنوعة من الذهب والفضة لجمل وسعفة نخيل.. وهدية البابا للملك وهي لوحة منقوشة كبيرة تعود للقرن السادس عشر تجسد الفاتيكان اضافة الى ميداليات بابوية.. فإن الرجلين لم يجدا ما يختلفان بشأنه: فقد بينا اتفاقهما حول ضرورة إيجاد حل عادل لنزاعات الشرق الأوسط ومواصلة الحوار بين الأديان للنهوض والتعايش، وأكدا على ضرورة الحوار بين الثقافات وأهمية التعاون المسيحي الإسلامي لترقية العدل والقيم الروحية.

وكل هذا مجرد كلام في كلام. فلا السعودية رائدة في الحوار حتى مع مواطنيها المختلفين، ولا هي نموذج التعايش السلمي، ولا هي من يقبل الآخر بأفكاره، خاصة وأن هذه القضية من المسلمات في المملكة يكررها الكتاب في الصحافة المحلية صباح مساء. ما قالا أنهما يشتركان فيه مجرد دعاوى غير صحيحة. حتى البابا نفسه أظهر موقفاً سياسياً وفكرياً عنيفاً ضد المسلمين في العديد من المناسبات، كان آخرها محاضرته التي ألقاها في جامعة ألمانية حين ربط الإسلام بالعنف.

إذن ماذا يريد الملك من زيارة البابا، وماذا أراد البابا من رسالة يوصلها إليه.

الملك أراد إظهار التسامح الوهابي المسعود، وهو تسامح لم يوجد على مدى التاريخ السعودي/ الوهابي لا مع المسلم المختلف ولا مع غير المسلم، ولا مجال هنا للتفصيل.

أما البابا، فأراد استثمار زيارة الملك ليخفف من غلواء التشدد السعودي تجاه المسيحيين من العمال الأجانب، فأشار الى الوجود الإيجابي والمثمر للمسيحيين في السعودية. في ذات الوقت تمت تهيئة تصريح يليق باستقبال الملك عبدالله، بحيث يذكره بما يريده البابا. فقد صرح الأسقف المسؤول عن الكاثوليك في منطقة الخليج بول هيندر من مقره في أبو ظبي: (آمل أن يكون هناك ـ في السعودية ـ المزيد من الأمن والحرية لأبنائنا). وأضاف: (أنا لا أتوقع أن أتمكن من بناء كاتدرائية، لكن على الأقل نحتاج الى حرية العبادة في أمان). وتساءل مسؤولو الفاتيكان عن سبب حظر بناء الكنائس في السعودية، بينما يستطيع المسلمون بناء مساجد في أوروبا، خاصة وأن هناك ما يصل الى ١.٢ مليون مسيحي في السعودية غالبيتهم من العمال.

والى وقت قريب لم يكن المسيحيون قادرين على ممارسة عباداتهم حتى في منازلهم، وقال هيندر ان القواعد التي تنظم العبادات الخاصة لغير المسلمين في السعودية ليست واضحة وعرضة للتفسير من قبل متشددين في المواقف المختلفة. وتابع: ما هي الحدود، وكم عدد الاشخاص الذين يمثلون جمعاً خاصاً؟ ما مدى ارتفاع الاصوات الذي يمكن ان نصل اليه خلال مراسمنا؟ ليس هناك قواعد محددة . وأضاف: إن ذلك يترك للشرطة هامشا للحكم على كل حالة. واذا كان هناك متشدد في موقع مسؤولية فليس هناك حماية ويمكن ان تتهم بسرعة بعمل شيء غير قانوني حتى لو اعتقدنا انه قانوني.

وتمنى هيندر أن تسمح السلطات السعودية للمسيحيين باستخدام قاعات لا يظهر من الخارج أنها أماكن عبادة. وقال: أهم شيء هو أن نحصل على إمكانية التجمع بحرية، والأمن في ممارسة عبادتنا وقداسنا وأنشطتنا. وحث هيندر السلطات السعودية أن تسمح للمزيد من رجال الكنائس بدخول البلاد لتوجيه الكاثوليك.

إمبراطورية النار والسلاح

فريد أيهم

ما هذه الإمبراطورية العظمى المتعطشة الى الأسلحة؟!

الإمبراطورية السعودية كالنار، يقال لها هل امتلئت وتقول: هل من مزيد؟!

أكوام هائلة من الأسلحة، من آخر ما أنتجته المصانع الغربية البريطانية والألمانية والفرنسية والأميركية، تتدفق على السعودية، وكأن الأخيرة في حرب مع اسرائيل، أو كانت في يوم ما في حرب مع اسرائيل، أو أنها تتعرض لتهديدات خطيرة مصيرية إقليمياً، أو كأنها قادرة على استيعاب هذا الكم الهائل من الأسلحة في حين أن جيشها لا يزيد عن مائة ألف جندي متكرّش غير قادر حتى على التصويب.

أمرٌ مدهشٌ وعجيب حقاً.

عشرات المليارات تتدفق خلال الأعوام الثلاثة باتجاه الغرب، فيما عشرون بالمئة من الشعب يعيشون تحت مستوى الفقر، كما تقول الإحصاءات الحكومية.

مليارات تنفق، والشعب يُفقر، في معادلة يعجب منها من يعجب، ويضحك منها من يضحك.. حتى أن التحذيرات بدأت تتزايد من انكماش الطبقة الوسطى وتخلخلها ما يفضي الى مشكلات اجتماعية وسياسية عاصفة!

الإنفاق على التسلح، وبشكل اسطوري، كما واردات النفط نفسها، لم تحل مشكلة المواطن الحالم بمدرسة نظيفة يدرس بها أبناؤه، فلا زالت المدارس بيوتاً مستأجرة، تتساقط أحجارها على رؤوس الطلاب، ويتبرع المواطنون لها بأجهزة التبريد ويكلفة الصيانة! ولم تحل مشكلة المواطن في مستشفى حكومي لا تنطبق عليه مواصفات (مجازر الحيوانات)!

هل نحن في بنغلاديش؟!

هل نحن على خط النار، ونحن لا نشعر؟!

من يهددنا ونحن لا نشعر؟ من هو هذا العدو الذي أطلق روع العائلة المالكة الى عنان السماء، فراح الأمراء يندفعون على السلاح وهم ليسوا أهلاً لحمله؟!

في كل يوم تسجل لنا أرقام غينيس أضخم صفقات السلاح، وكأن السعودية اللاعب والمنافس الوحيد لنفسها! فهي كل عام تسجل رقماً أعلى مما سبقه، حتى ليخيل اليك أن السعودية صارت دولة عظمى، أو دولة إقليمية قادرة على قهر إسرائيل، في حين أن مراكز الدراسات الإستراتيجية تضعها دون مستوى (اليمن)! نعم دون مستوى اليمن عسكرياً!

هذا موسم قطف الأموال السعودية.. موسم الجنون الملكي السعودي.. موسم التفريط بالثروة الوطنية.. موسم تباع فيه الأسلحة للسعودية باعتبارها أرخص وأسهل وأسرع وسيلة لجني الأرباح، وجني الأموال عبر الرشاوى للأمراء.

كلما زادت إيرادات النفط، كلما زاد اللصوص، وزادت الصفقات الجنونية، وزاد (الخطر الموهوم) على السعودية، مع أن الأخيرة محمية غربية، وبقرار غربي، لن يسمح لأحد بالتقرب منها. فلماذا السلاح، إذا كان آل سعود سيدفعون ثمن حمايتهم لأميركا، ومادامت أميركا تحميهم بسلاحها ورجالها؟!

خلال عشرين عاماً حصلت بريطانيا على نحو ٢٠٠ مليار دولار من السعودية، على شكل طائرات حربية وصيانة!

وفرنسا وقعت عقوداً للبحرية السعودية اعتبرت هي الأخرى أسطورية، ولاتزال لها عقود عديدة مع البحرية السعودية، وهي بعد أن فقدت صفقة التايفون لصالح بريطانيا تبحث عن مجالات تسليح في مضامير أخرى للحرس الوطني والبحرية السعودية. أما ألمانيا فدباباتها ليوبارد وعرباتها من بين صفقاتها مع السعودية. أما أميركا التي تمنعت خلال السنوات الماضية في بيع السعودية بعض أسلحتها، بسبب أحداث ٩/١١، فإنها لم تقاوم المال السعودي، فبعد الأواكس والإف ١٥، جاءت الآن لتعقد صفقة بقيمة عشرين مليار دولار، حرص الكونغرس بقيادة انطوني وينر حسب نيويورك صن ٢٠٠٧/١١/١٣ ان لا يمضيها قبل أن توقع السعودية بأنها لن تستخدمها لا ضد الجنود الأميركيين ولا ضد إسرائيل.



لمن السلاح؟ ومن هو العدو؟ لقد تاهت البوصلة منذ زمن، وآل سعود يكدسون السلاح ـ في أحسن الفروض ـ لتستخدمه أميركا إذا ما أرادت في حربها ضد إيران أو سوريا أو غيرهما. لا ننسى دعوة نائب وزير الدفاع السعودي الأمير عبدالرحمن بن عبدالعزيز لنظرائه الخليجيين في ٢٠٠٧/١١/٩، للإستعداد لمواجهة التهديدات الإيرانية، او حسب تعبيره تنامي قوى إقليمية!

هل السعودية تستطيع أن تواجه إيران؟ بالقطع لا؟ وإيران لا تبحث عن مواجهة، بل السعوديون الذين شربوا حليب السباع، خاصة بندر وجماعته السديرية يبحثون عن أزمة ليبرروا انحيازهم لأميركا. افتعال الأزمة يقضي بتصعيد الخطر الإيراني، وتوجيه الرأي العام العربي للخطر الإيراني المحتمل، أما الخطر الإسرائيلي الذي يخرق الأجواء السعودية متبختراً فهو غير موجود، بل اصبحت اسرائيل حليفاً. ألم ينقل عن أولمرت أن دولاً عربية بينها السعودية طلبت من اسرائيل استمرار عدوانها على لبنان حتى إنهاء حزب الله في حرب تموز ٢٠٠٦؟

إذا كان ولا بد أن تعود أموال النفط الى الغرب، فنحن نقترح على الحمقى من آل سعود، أن يوقعوا صفقات تبني مدارس، وجامعات، ومستشفيات، وتشق شوارع لعشرين سنة قادمة. نريد آل سعود، أن يصرفوا الأموال الى الغرب من أجل بناء منازل للفقراء، ويبنوا محطات كهرباء أو تستخدم الطاقة الشمسية والرياح، لا أن يحصروا أموالهم ورشواتهم في السلاح فحسب، فإن الله لم يخلقهم رجال حرب، بل هم أجبن من أن يدخلوا معركة لا يتكوّون فيها على اسرائيل وأميركا.

إن عنتريات وزير الخارجية وتصريحات نائب وزير الدفاع البلهاء، ولصوصيات سلطان ولي العهد، كلها تبين أن العائلة المالكة فقدت بوصلتها، ولم تعد ترى ما ينفعها أو يضرها. هذه العنتريات نريد إظهارها يوماً ضد إسرائيل والدفاع عن سماء الوطن في الشمال فوق قاعدة تبوك، واسترجاع الجزر التي تدعي السعودية ملكيتها في نزاعها مع مصر: صنافير وتيران، والتي صمتت عنها بعد أن خسرتها مصر لصالح اسرائيل! ونريد من آل سعود أن يستعيدوا جزرهم في جنوب البحر الأحمر والتي سيطرت عليها ويا للغرابة اسرائيل، وأصبحت ترعى فيها الغنم!

العلاقات السعودية السورية: من التحالف الى القطيعة

محمد فلالي

السعودية تتكلم بخطاب واحد، وسوريا تتكلّم بخطابين.

في سوريا، فإن التيار الأغلب بين الطاقم الحاكم لازال يميل الى تخفيف الخلافات مع السعودية، وهو التيار الذي يسعى للتهدئة معها، فيما لا يتمتع التيار الذي يمثله نائب الرئيس فاروق الشرع بالقوة الكافية، فهذا التيار يميل الى معاملة السعودية بالمثل، لا أكثر ولا أقل. فمقابل الحملات الإعلامية السعودية ضد النظام السوري، تقوم سوريا بالعمل ذاته وبإمكاناتها القليلة، وأيضاً مقابل تصريحات المسؤولين السعوديين (العدوانية) يقابلها تصريحات مسؤولين سوريين ترد الحجر من حيث جاء. لكن هذا التيار ليس المسيطر، وإن بدا أن الرئيس السوري عالق بين التيارين، فعدا تصريحه المشهور عن (أشباه الرجال) لم تصعّد سوريا سياسياً ضد الحكومة السعودية، ربما لأن الحكومة السورية لا تريد ـ وهي لا تزال تسعى لاستعادة أراضيها المحتلة، أو الدفاع عن نظام الحكم المهدد بالإسقاط العسكري ـ أن تفتح لها جبهات جانبية، مهما شاغبت تلك الجهات.. هذا إذا لم نقل بأن هناك أملاً سورياً بأن يعود الدفء للعلاقات مع السعودية في فترة قادمة، مع أنه أملٌ يتباعد يوماً بعد آخر.

تتضح صورة الخطاب والهدف السوري حين ألقى فاروق الشرع محاضرة في أغسطس الماضي جاء فيها عبارة استفزت السعوديين، حين قال بأن الدور السعودي صار (شبه مشلول).. وهو توصيف صحيح، ودقيق لمن يتتبع السياسة الخارجية السعودية، والجملة هذه لم تأت في سياق التعريض بالدور السعودي، بقدر ما كانت تعبيراً عن الألم من غيابه.

لكن السعودية ردّت حينها بعنف شديد لا يتناسب مع هذه الجملة التي وردت في محاضرة، وكان يمكن أن تمرّ دون أن يعلم بها أحد، خاصة وأن السعوديين كمسؤولين وكإعلام دأبوا قبلها بمدة تزيد على العامين على توجيه النقد والطعن الحاد والخشن ضد سوريا بما لا يقاس بما قاله الشرع نفسه. وكأن السعوديين تعودوا أن يشتموا سوريا وسياساتها وشخصياتها بل ويتآمروا على نظام حكمها دون أن تبدي دمشق رداً، أو لا يحق لها أن ترد. ولعل صانع القرار السعودي، لم ينزعج من الجملة إياها، بقدر ما انزعج من أصل الرد، ومبادرة المواجهة غير المتكافئة. يدلنا على ذلك قول الشرع في سياق الجملة المشهورة إن للسعودية (دورا مهما في المنطقة وفي التضامن العربي وفي العلاقات العربية العربية والعربية الإسلامية)، لكنه شبه مشلول!

فتحت النار على دمشق ونظام حكمها وعلى الشرع، لتعلن (قطيعة نهائية مع نظام دمشق).. هذا ما قاله السعوديون. في بيان انفجاري لمصدر سعودي مسؤول رداً على تلك المقولة جاء: (حديث الشرع لا يصدر عن إنسان عاقل) وأنه أحد أسباب الخلل في العلاقات بين البلدين. وأن (الشلل أصاب سياسة بلاده ـ سوريا ـ وليس السعودية). واتهم البيان سوريا بأنها (عملت على نشر الفوضى والقلاقل في المنطقة). وعموماً اعتبرت السعودية كلام الشرع: تصريحات نابية، تضمنت الكثير من الأكاذيب والمغالطات تستهدف الإساءة الى المملكة، كما عدها المصدر الرسمي: (استهتار واضح بالتقاليد والأعراف التي تحكم العلاقات بين الدول العربية الشقيقة)!!

لا شك أن رد الفعل السعودي ـ كما هو واضح ـ كان أكبر بكثير من الرد على جملة لم تعجب آل سعود، حيث من الواضح أن توصيف فاروق الشرع كان مجرد مناسبة للبركان السعودي لينفجر بوجه سوريا لأسباب سياسية واستراتيجية، سنأتي على ذكرها.

لم يتوقف الرد السعودي عند هذا الحدّ، فقد تحركت الماكنة الإعلامية السعودية وجوقاتها لمهاجمة سوريا بعنف والإنتصار للموقف السعودي، فكيف يتجرأ مسؤول سوري مهما بلغ شأنه، ليواجه عملاقاً سعودياً؟!

جنبلاط هاجم الشرع وقال بأن (تعبير شلل الذي استخدمه في وصفه السياسة السعودية هو ما يطبقه نظامه في الساحات المجاورة ليبسط نفوذه وهيمنته عليها). اما رضوان السيد مستشار السنيورة فقال بأن تصريحات السوريين ليست هي المفاجئة (بل كان المفاجئ بعض الشيء الردُّ السعوديُّ العنيف، وذلك أن النظام السوري معروفٌ بهذه الأساليب منذ كان).. وتابع: (الشلل.. الذي استخدمه فاروق الشرع لوصف سياسات السعوديين غير صحيح. فالسعودية ما تحركت منذ عقود مثلما تتحرك في العامين الأخيرين).

حركة فتح دخلت على خط المواجهة، فتحدث أحمد عبدالرحمن الناطق باسمها مشيداً بجهود السعودية ودورها القومي تجاه القضايا العربية. وأضاف: (من الغريب أن تنعت السياسة السعودية بأنها مشلولة وهي في الواقع السياسة الأكثر حضورا وفاعلية). مؤكداً: (نحن هنا نربأ بالموقف السعودي أن يقال عنه انه موقف مشلول أو كلمات من هذا القبيل، فالموقف السعودي هو الموقف الفاعل والمبادر لحماية وحدة الموقف العربي ويتميز بالايجابية وطول النفس والترفع عن الأمور الصغيرة).

ياسر عبدربه تحدث هو الآخر بالنيابة عن السلطة الفلسطينية عن (مزايدات النظام السوري على السعودية في موضوع القضية الفلسطينية) .. وأضاف: (نحن لا نقبل التهجمات، ولا نقبل تحويل الموضوع الفلسطيني الى ورقة مزايدة سياسية للتهجم على السياسة السعودية). وزاد: (لقد جرى فتح هذه الجبهة الكلامية ضد السعودية لأن سورية لا تريد ان ترى دوراً فعالاً للمملكة في حل الأزمة اللبنانية).

أما سعد الحريري فأصدر بياناً مدافعاً عن السعودية وهاجم الشرع وسوريا، وقال: (اننا اذ لا نستغرب من نابغة الديبلوماسية السورية ان يضيف كارثة جديدة الى سجل نظامه الحافل بالنشاز والسقطات الديبلوماسية). وقرّب النار الى قرصه حين قال: (ان اقتراب جلوس المحكمة الدولية للنظر في جريمة اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري يفقد من دون شك فاروق الشرع وجميع شركائه في نظام الجريمة والقتل والاستبداد في دمشق آخر ما تبقى لهم من

أعصاب).

بيد ان الصحافة السعودية ومواقعها الإلكترونية كانت الأشرس: فمشاري الذايدي كتب عن (أزمة في قلب العروبة النابض) دافع فيه عن (البيان السعودي الحاد ضد السياسة السورية، وتحديدا ضد نائب الرئيس فاروق الشرع) الأمر الذي (أربك النظام في دمشق، الذي لم يتعود على ردود سعودية إعلامية بهذه اللهجة والنكهة).

وكتب سلطان القحطاني في إيلاف عن (سوريا أحرقت مراكبها والسعودية لن تنتظر رسالة الغفران) منددا بصمت السفير السعودي في دمشق الذي يسمع ويرى ولكن (لا يتكلم)، خلص فيه الى القول منذراً بإسقاط النظام السوري: (لقد أحرقت دمشق جميع مراكبها ومضت بعيدًا جدًا في موضوع مناكفتها لحلفائها السعوديين.. يفترض أن تعي دمشق أن حزب البعث لم يبقَ له سوى نقلة واحدة على لوح الشطرنج ويمكن أن يصبح جزءًا من تاريخ المنطقة الماضي. لسان الرياض قد تغيّر وسياسة المجاملات ولت). ولمح الكاتب الى أن الرياض قد تسحب سفيرها من دمشق (لتطوي بذلك ملف العلاقات بين البلدين الى الأبد).

وفي سياق التصعيد كتب سعودي آخر مقالاً متبختراً: (دمشق تزأر.. أم تئن؟).. خلص فيه الكاتب الى أن (مشكلة سورية أنها لفت الحبل على رقبتها أكثر مما تحتمل، ولذا تفتق ذهن الشرع بالهجوم الذي خرج به على السعودية... لا أعتقد أن دمشق تزأر بقدر ما أنها تئن من سياساتها الخاطئة في كل اتجاه!).

الكاتب السعودي العاقل الذي ظهر في فترة الصراع المستمر بين السعودية وسوريا هو جمال خاشقجي الذي كتب محاولاً عقلنة السعوديين.. فبالرغم من انتقاده للشرع، إلا أنه رأى ان لا فائدة للرياض ودمشق من المهاترات الإعلامية، ودعا الى اقتناص (الفرص الضائعة) فالمنطقة حسب رأيه تتشكل من تروس قوية عديدة و(هناك ترس مهم غائب.. إنه في قلب المنطقة إنه الترس السوري الذي يجب أن يعود) من خلال حركة السياسة السعودية تجاه سوريا.

إزاء الهجمة السعودية، ظهرت أجنحة التهدئة في سوريا، فرد أحدهم موضحاً بأن بلاده لن ترد على البيان السعودي، وأن ما جاء في البيان غير صحيح، وأحال التوضيح الى نص مقابلة الشرع. ثم تلاه توضيح آخر يقول بأن تصريحات الشرع (حرفت بغير حق) وهو اعتذار غير مباشر. وقال سليمان حداد رئيس لجنة الشؤون العربية في البرلمان السوري بأن بلاده لا تضع البيان السعودي في خانة (الإنتقاد البنّاء).. وأوضح ان السعوديين كانوا انتقائيين في اختيارهم لكلام الشرع الذي قال هو أيضاً: (نحن لا نضحي بعلاقات مع السعودية عمرها ٣٧ عاماً، فلماذا لا تذكر هذه النقطة؟) وأوضح ان الشلل الذي قصده الشرع يجري على كل الدول العربية تقريباً. ولفت الإنتباه الى ان الرد السعودي كان قاسياً وليس موضوعياً، وأن له خلفيات سياسية تصعيدية لا تريد بلاده ان تجاريها.

مآخذ سوريا على السعوديين

وهكذا فسوريا لم تحسم خيار القطيعة مع السعودية ومآخذها عليها يشمل التالي:

١) أن السعودية تسعى لتحجيم الدور السوري العربي، سواء في المحيط اللبناني أو الفلسطيني.

٢) أن السعودية دولة غير مواجهة لإسرائيل وتريد التصرف بالنيابة عن سوريا، وأنها تقدمت بالمبادرة العربية لأهدافها الخاصة دون أن تتشاور حتى مع سوريا المعنية أساساً بقرار الحرب والسلم مع اسرائيل.

٣) أن السعودية تحركت في الآونة الأخيرة للعب دور في إسقاط نظام الحكم السوري من خلال احتضان المعارضة السورية في اوروبا (الإخوان وعبدالحليم خدام) إضافة الى تأجيج الحملة العدائية ضدها من خلال أتباعها في لبنان. فضلاً عن أن السعودية ومن خلال علاقاتها المتميزة مع اميركا طرحت - عبر الأمير بندر - مشروع إسقاط النظام السوري والمساهمة فيه، حتى قبل أن تتوتر العلاقات السعودية السورية، بل بمجرد سقوط نظام الحكم البعثي في العراق.

٤) أن السعودية ركن في التحالف ضد المصالح السورية الإستراتيجية، ويستهدف عزلها عن محيطها وتطويق تأثيراتها في قضاياها الخاصة وغيرها، وتستشهد سوريا بغياب السعودية عن مؤتمرات عقدت في دمشق حول العراق لم تحضرها السعودية، وكذلك إصرار السعودية على عدم دعوة دمشق لمؤتمر أنابوليس.

٥) أن السعودية تموّل جماعات دينية متطرفة سورية يقصد منها توتير علاقات سوريا مع أوروبا والولايات المتحدة، وأن الرياض تبعث بالعديد من أبنائها الى سوريا ليس فقط للمساهمة في مواجهة الأميركيين في العراق، بل لتأسيس شبكات محلية في سوريا لزعزعة الأمن.

٦) أن السعودية في مسلكها السياسي تخطت حدود اللياقة الدبلوماسية ووصلت الى حد احتقار النظام واستصغاره وإهانته بالتصريحات والتلميحات.

٧) ان السعودية أوقفت منذ سنين طويلة دعمها لسوريا، حتى تلك المتفق عليها عربيا وثنائياً، بهدف إضعاف النظام، بل أنها تدخلت لدى العديد من المستثمرين السعوديين لفك ارتباطهم أو التخفف من استثماراتهم في سوريا لإضعاف اقتصاد البلاد والنظام السياسي فيه في النهاية.

الموقف السعودي

قلنا ان السعوديين يتحدثون بخطاب واحد.. وكما هو واضح فإنهم أكثر حماسة من الإميركيين والإسرائيليين في الدعوة الى إسقاط النظام السوري، الى حد أن الهجوم الإسرائيلي على سوريا والذي وقع على إحدى المنشآت - قيل أنها تسليحية أو نووية - لم تلق أية رد بالتنديد من قبل السعودية وكأنه لم يحدث شيء. الأمر الذي أثار السوريين هو التسريبات الإعلامية السورية القائلة بأن هناك دولة عربية واحدة على الأقل كانت على علم مسبق بالهجوم الإسرائيلي، رجحت الصحافة الإسرائيلية أنها (السعودية) التي صارت أقرب الى اسرائيل من مصر والأردن حتى، الدولتان اللتان تقيمان علاقات علنية ومباشرة مع اسرائيل!



القطيفة

ليس هناك بين السعوديين إلا صوت الصقور الذين يمثل الأمير (بندر) رأس حربتهم. وخطاب السعوديين السياسي وموقفهم الحقيقي قائم على:

- لا يمكن تطبيع العلاقات مع نظام كالنظام السوري، ولا يمكن إعادة العلاقات معه في

المستقبل المنظور. إن الأولوية هي لإضعاف النظام السوري وإسقاطه إن أمكن عبر تبني المعارضة له والترويج الإعلامي ضده.
- إن السعودية ضمن حساباتها العقدية - المحركة لسياستها الخارجية - ترى أن التوازن في المنطقة يمكن أن يعود في حال استبدل النظام العلوي بنظام سنّي، يوازن الخسارة التي وقعت في العراق.
- السعودية تعتقد بأن النظام السوري لا يمكن أن يقدم شيئاً مفيداً للعرب، وأن ورقة الجولان يمكن حلها في غياب النظام القائم وليس في حضوره.
- إن مواجهة النظام السوري جزء من معركة أكبر مع ايران وحماس وحزب الله وحتى حكومة المالكي في العراق.
ولكن ما هي مآخذ النظام السعودي على نظام الحكم السوري؟
(١) أوّل ما يأخذه السعوديون على الأسد أنه مرتبط استراتيجياً بإيران. والعلاقات الإستراتيجية رغم أنها ليست جديدة وقد ترسخت في عملية تراكمية على مدار ثلاثة عقود، إلا ان الحساسية الغربية تجاه ايران وملفها النووي انتقلت الى السعوديين الذين صاروا ضمن معسكر الإعتدال. ويعتقد السعوديون أن قوة الإيرانيين وتمددهم في المنطقة العربية كان قد جاء من (البوابة السورية) سواء باتجاه لبنان أو فلسطين. لهذا حفلت الشتائم السعودية لبشار الأسد بأن نظامه متحالف مع طهران، ولو كان حليفاً للأميركان لما كانت هناك مشكلة! اما العلاقة مع ايران فتهمة، كما قال كاتب سعودي: (أليس نظام دمشق حليف طهران في السراء والضراء؟!). ويعطي السعوديون للتحالف الاستراتيجي صبغة من جنس عقليتهم، فلا بد ان يكون التحالف (عقدياً) وليس مصلحياً أو توافقاً في الإهداف أو بعضها على الأقل، بل واتهم النظام السوري بأنه ينشر التشيّع لصالح إيران!. ويحمل السعوديون نظام دمشق العمل لصالح الأجندة الإيرانية في العراق ولبنان وغيرهما الى حد أن النظام السوري اتهم بـ (الإستتباع) لإيران، أي أن الموضوع أكثر من تحالف استراتيجي كما كان سابقاً مع الأسد الأب! فحسب كاتب سعودي إن سياسة بشار الأسد الخارجية هي (سياسة شيعية بامتياز).
(٢) أن السعودية تتهم سوريا بشن حملات اعلامية ضدها من قبل اتباعها في لبنان، وخاصة قناة المنار! ومع ان السعودية هي من يمتلك الإعلام، ومع أن السوري لا يرد إعلامياً كما هو واضح وليست له الوسائل، وبرغم أن السعودية هي البادئ، فإن المنار بالذات لم تشأ الدخول في حرب إعلامية إلا مضطرة حين جهزت (العربية) أسلحتها قبيل الذكرى الأولى لعدوان تموز ٢٠٠٦ بسلسلة من الموضوعات الحادة ضد حزب الله. فما كان من الأخير إلا أن دخل المعركة بحدود، ثم توسط الوسطاء فهدأت.
(٣) وتأخذ السعودية على سوريا قتل رفيق الحريري وتفجير الوضع الداخلي اللبناني، وهي لا تريد حتى الإنتظار لقرار المحكمة الدولية بحيث سلمت بالإتهام ورتبت علاقتها مع سوريا على ذلك الأساس.
(٤) السعودية تتهم سوريا بأنها أفشلت (اتفاق مكة) وانها دعمت حماس للسيطرة على غزة. بالرغم من ان السلطة الفلسطينية هي التي رفضت الجهد العربي للتحقيق في أحداث غزة.
(٥) تأخذ السعودية على سوريا أنها تسهل دخول السعوديين المقاتلين الى العراق للتخريب والقتل والتدمير. وهذا الإتهام صحيح، على الأقل لفترات سابقة، ولكن السعوديين هم المسؤولون عن ضبط أبنائهم، ومسؤولون عن ضبط التحريض للقتال في العراق وهو تحريض داخلي يقوم به أمراء ومشايخ وهابيون.
(٦) ويا للغرابة يأخذ السعوديون على سوريا أنها تنشر الفكر الديني المتطرف، ويستشهدون بظاهرة (نساء القبيسيات) كنساء منقبات!، كما يأخذون عليها الترويج (للتصوف)!
(٧) وتأخذ السعودية على سوريا دعم الحركات والأحزاب المتطرفة - من وجهة نظرها - مثل حماس وحزب الله والجبهة الشعبية القيادة العامة والجهاد الإسلامي وغيرها. وهذا الموقف - في عيون أكثر العرب والمسلمين - شرف وليس اتهاماً. وترى السعودية أن سوريا صارت عامل عدم استقرار في المنطقة، وعنصراً شاذاً في مواقفها عن الدولتين الأساسيتين: العراق ومصر.

ملخص القول:

لا تزال سوريا تعتقد بأن ليس من صالحها خسارة السعودية كموقف في معركتها مع اسرائيل، في حين تعتقد السعودية أن النظام السوري ضعيف ولا يستحق أن يوقف الى جانبه، ويجب الإستمرار في محاصرته وربما إسقاطه وتهيئة البديل له.
وفي الوقت الذي يرى فيه السوريون أن الموقف السعودي الداعم للموقف السوري أمراً بعيد المنال، ولكنه ممكن الوقوع، فإن السعوديين لا يلحظون وربما لا يقدرون حقيقة الموقف وقيمة الأوراق التي تمتلكها دمشق، الأمر الذي يجعل السعودية (خاسرة) على كل الأصعدة.
إن خروج القوات السورية من لبنان لم يفض الى قوة للدور السعودي فيه. على العكس من ذلك، فإن ما ظهر كإضعاف للموقف السوري هناك، أضعف بصورة أكبر السعودية نفسها، ومنذ عامين على الأقل، صار واضحاً أن قوة الدور السعودي في لبنان إنما كان محمياً بالوجود السوري الذي ما إن أضعف حتى تحولت الأوراق الى واشنطن وباريس، وربما طهران.
محاولة السعودية حصار دمشق، بدت فاشلة على صعيد الوضع اللبناني والفلسطيني والعراقي. يمكن القول أن العلاقات السابقة الحسنة بين دمشق والرياض، كانت تمنح الأخيرة صورة أفضل في السياسة الإقليمية، وفي عين الجمهور العربي. بمعنى أن العلاقة مع دمشق كانت تقدم السياسة السعودية بصورة ملطفة ومتوازنة، وليست كما هي عليه اليوم سياسة استتباعية للموقف الأميركي، وكأن السعودية - حينها - دولة ممانعة ومواجهة الى حد ما، بحيث صار لها نصيب في كلا (المائدتين) مائدة الصلح مع اسرائيل، حيث تبدو السعودية كعرّاب أميركي صرف، ومائدة بديلة تشير الى دعم خيار الصمود والمقاومة.
السعودية لم تفتح النار على دمشق فحسب، بل فتحت النار على حماس وحزب الله أيضاً، وبالتالي فهي أساءت الى سمعتها أكثر مما أساءت الى سمعة سوريا، بغض النظر عما تقوله بأن حماس وحزب الله مجرد دميتين بيد النظام السوري، ذلك أن المواطن العربي يضع الأمور على شكل مقارنات بين توجهات سياسية، فكيف ينظر ذلك المواطن للمتحالفين مع سوريا، والذين يقاومون إسرائيل وأميركا على أرض الواقع، والى جانبهم المتحالفين مع السعودية وأميركا من الحريري الى عباس الى جنبلاط الى جعجع؟
والسعودية فوق هذا، بصراعها مع سوريا، لم تسقط أوراق دمشق لا في العراق ولا لبنان ولا فلسطين، ولا تستطيع السعودية أن تفرض على دمشق مبادرة صلح مع اسرائيل كيفما كانت، فهي ليست (نائباً) عن سوريا، ولا (متحدثاً) باسم لبنان، ولا (ناطقاً) باسم الفلسطينيين الذين انتخبوا حماس، وبالتالي فالسعوديون لا يلعبون بأوراق (أصيلة) لا بالأصالة ولا بالنيابة.. ومن هنا تتضح خسارة السعودية للموقف السوري، الذي كان ولعقود سابقة رديفاً للسياسة السعودية الإقليمية، وهو اليوم ليس بحاجة الى مسايرتها، وصارت لديه بدائل أخرى تعوض خروج السعودية ضدّه.
وأخيراً، فإن سوريا مرتبطة بحلف سياسي ناهض، مدعوم شعبياً على الصعيد الإقليمي، في حين أن السعودية ترتبط بحلف أميركي أسود مكروه سمي بحلف المعتدلين، وهو حلف يفتقد الشعبية ويعتمد الهراوة كما في أفغانستان ولبنان والعراق. ومثل هذا الحلف يلاقي المشاكل والفشل في أكثر من مكان، ولن يكون مصير المتحالفين معه جيداً طالما أن قائد السفينة جورج بوش.

نجاد في الرياض

ملفات الصراع والتنافس والحرب!

عمر المالكي

تتجه العلاقات السعودية الإيرانية الى التصادم، فهناك حماسة من جناح متشدد سعودي يقوده الأمير بندر، ترى أن (الدمّل) الإيراني يجب فتقه والى الأبد بالسلاح الأميركي، وإسقاط نظام الحكم هناك. هذا التيار المتشدد، يميل الى أطروحة ديك تشيني، نائب الرئيس الأميركي، ويتبناها ويدعو إليها، ويرى أن الخطر الإيراني مهما تصاعد، ومهما كان الثمن الذي يجب أن يدفع لإزالته فيجب دفعه الآن وليس في المستقبل.

الجناح السعودي المتشدد يرى في ضرب إيران وسيلة لاستعادة الدور السعودي عافيته، فطالما أن إيران واقفة بالجوار، فإن إمكانية استعادة السعودية لدورها كما كان في حقبة النفط في السبعينيات الميلادية أمرٌ مستبعد. ويرى السعوديون أن كافة الملفات الأخرى - التي تدخلت فيها ايران - يمكن حلها آنئذ بسهولة، أي بعد أن يتم تغيير نظام الحكم في طهران. وحسب الرؤية السعودية، فإنه يمكن ضبط الوضع في العراق في الإتجاه الذي يريدونه إذا ما تم هدم الحائط الإيراني ليس على الحدود، وإنما في طهران، بحيث يمكن فيما بعد تنظيف الشارع السياسي العراقي من القوى الأصولية الشيعية التي برزت بعد إسقاط صدام حسين.

وأيضاً يرى السعوديون بأن التدخل الإيراني عقّد (الحل السلمي) للصراع العربي الإسرائيلي، بالنظر الى دعم طهران للقوى الفلسطينية الرافضة للسلام مع اسرائيل، وبالقضاء على النظام الإيراني، تصبح القوى الممانعة مكشوفة، وفي مقدمتها سوريا، التي سيسقط نظامها هو الآخر كتفاحة فاسدة.

في الموضوع اللبناني، سيتلقى حزب الله ضربة تنهيه عن بكرة أبيه، وستستعيد السعودية نفوذها في لبنان، وسيخرج أعداؤها منه بحكم الأمر الواقع.

السعوديون ايضاً يعتقدون بأن التهديد العقائدي/ الطائفي الإيراني - من وجهة نظرهم - لا يمكن القضاء عليه بضرب الذيول بل الرأس، والرأس في طهران.

والخلاصة أن مشروع الجناح السعودي المتشدد بقيادة بندر، يرى الأولوية في مواجهة إيران، والمساهمة في حربها، وتحمل عبء الحرب مالياً، حتى وإن أدت الحرب الى تخريب بعض المنشآت النفطية، وتقلص القدرة التصديرية للسعودية.

ويشاطر هذا الجناح السعودي، اليمين الأميركي المتشدد، في رؤيته القائلة بأن النظام الإيراني ضعيف في الداخل ولا يتمتع بشعبية، وأن الهجمات الأميركية الأولية ستكشف عن تخلّي الجمهور الإيراني عن حكومته، وبالتالي يمكن تطوير الهجوم الجوي الى هجوم بري، أو الى هياج في الشارع بما يشبه الثورة يسقط (حكم الملالي). وعليه يستغرب السعوديون السديريون من تردد الولايات والغرب في المواجهة مع ايران، ويستغربون من أن التصريحات الإيرانية لنجاد ومسؤولي الحكم الإيراني لا تلق من الغرب الحافز الكافي لمواجهته وبلاده على أرض الواقع.



التنافس حتى الحرب!

ويبدو أن (اللعبة الطائفية) التي تجيد استخدامها السعودية، والتي نجحت فيها في الثمانينيات في محاربة إيران ومحاصرتها، لم تعد مفيدة، أو أن معطيات الوضع الحاضر لا تسمح باستخدامها على نحو موسع بالنظر الى التشابك في الموضوعات والقضايا.

فالأميركيون لا يستطيعون استخدام اللعبة الطائفية على نحو واسع، وبالتالي يخسرون تحالفهم مع الإئتلاف الشيعي الحاكم في بغداد. والسعودية لا تجازف بالدخول في المعركة الطائفية على نحو مكشوف ونهائي، دون أن تلحظ تأثير ذلك على الوضع الشيعي المحلي، ودون النظر الى تحالفاتها مع قيادات

علمانية شيعية عراقية مثل إياد علاوي، حيث ستحرقه الورقة الطائفية ويكون أول ضحاياها، وبالتالي لن يكون البديل الذي تنشده السعودية.

بطبيعة الحال، فإن السعودية تخشى من إيران قوية. ويبدو أن هذا قدر الخليج. فحتى لو



كاتيوشا يسقط في نهاريا: أين موقف السعودية؟

نجح مشروع تغيير النظام الإيراني الحالي، وهو يبدو مستحيلاً، فإن أي نظام قادم سيكون مزعجاً للسعودية، وسترى فيه منافساً. فالمشكلة هي مشكلة الديمغرافيا، والثقافة والإرث الحضاري.. إيران قوة كبيرة، سواء حكمها معمم، أم حكمها علماني، ولا يبدو أن أي علماني سيحكم إيران سيكون أقل من الشاه! بمعنى آخر، فإن تغيير نظام الحكم لو حصل، لا يغير من معادلات القوة الإقليمية.

ماذا يزعج السعوديين من إيران؟

يقول السعوديون كلاماً كثيراً عن تمدد إيران السياسي في المنطقة، ويبدون انزعاجهم من الملف النووي الإيراني، كما يبدون تخوفاً من قوة إيران المتعاظمة عسكرياً. ولو أخذنا هذه المواقف كمؤشرات فيمكن وضع الأمور على النحو التالي:

١) لا يشعر السعوديون بخطر حرب مع إيران. فإيران كما هو واضح تبنت منذ عهد رفسنجاني مروراً بخاتمي وانتهاءً بنجاد سياسة في غاية التودّد للسعودية، ولطالما سكبت في آذان السعوديين عبارات مثل: للعالم الإسلامي جناحان لا يمكن أن يطير إلا بهما معاً، أي السعودية وإيران، ولطالما كرر الإيرانيون عبارات المديح للدور السعودي في المنطقة، وعرضوا التنسيق مع الرياض في مختلف المجالات. إن فلسفة الأمن عند الإيرانيين سواء لبلادهم أو للمنطقة والتي طالما عرضوها لا تقوم على أساس المصادمة والحرب والتهديد (وهو ما كان الشاه يفعله) بل على محاولة إقناع شركائهم في الخليج بالتعاون المشترك. ولكن لأن القرار السعودي والخليجي عامة ليس بيد حكام الخليج، فإنهم رفضوا مشروع إيران فيما يتعلق بأمن الخليج الذي يقول بان (حماية الخليج من قبل دوله). والخليجيون عموماً على استعداد للتنازل للأميركيين عن أن يعترفوا لإيران بدور مركزي في أمن الخليج. ومع هذا، فإن التوجس الخليجي من إيران له ما يبرره بالنظر لبعض التصريحات المتهورة من قبل بعض المسؤولين الإيرانيين، وفي نفس الوقت فإن القيادات الخليجية لا ترى خطراً آنياً إيرانياً عسكرياً، بمعنى أن تقوم إيران بهجوم عسكري على دول الخليج، على شاكلة ما فعله صدام بالكويت، هذا إذا كان بإمكان إيران فعل ذلك أصلاً.

٢) قد يقال بأن الإنزعاج الخليجي ـ السعودي بوجه خاص ـ يعود الى أن موازين القوى العسكرية في المنطقة اختلت بشكل شديد لصالح إيران، وهذا الإختلال صحيح كان وسيبقى، فلا يجب أن تتوقع أن تكون السعودية بمستوى القوة العسكرية الإيرانية، حتى ولو اشترت كل أسلحة الدنيا. فالقوة البشرية الإيرانية والخبرات العسكرية والسياسة الوطنية في تصنيع السلاح، والطموحات السياسية الإيرانية كلها تجعل من إيران ـ كدولة وليس كنظام حكم فحسب ـ قوة يحسب لها ألف حساب. لكن ما أزعج السعودية، أنها لم تكن تنظر يوماً الى نفسها كندّ عسكري لإيران، بل كانت ترى في القوة العربية جميعاً بما فيها القوة العراقية تمثل عامل توازن بنحو أو بآخر. وحين أُسقط نظام الحكم في العراق، لم تشأ السعودية أن تدخل العراق ضمن منظومة الأمن الخليجي، وبالتالي أخرجته من مشاريع التوازن العسكري، إن لم يكن جعلته الى جانب إيران أكثر منه الى جانب السعودية نفسها.

٣) والسؤال: لماذا تنزعج السعودية من اختلال التوازن العسكري مع ايران؟ إن لذلك انعكاس على دورها الإقليمي، فتضاؤل قدرة السعودية عسكرياً، بل وعجزها عن حماية نفسها كما تبين أثناء غزو العراق للكويت، أسقطها من أعين حلفائها، فهي لا تستطيع أن توفر حماية لنفسها فكيف بها توفر الحماية لغيرها. ولماذا يخضع الخليجيون الى السعودية كحام لهم، في حين أن أميركا تحميهم جميعاً؟ إذن ليتجهوا نحن (الإله الأكبر) ويعطوه القواعد العسكرية والتسهيلات كما في رأس مسندم، وقاعدة السيدية، وقواعد البحرين البحرية، وقواعد الكويت البرية.. وهذا ما حدث بالفعل منذ بداية التسعينيات الميلادية. فدول الخليج تعول على الحماية الأميركية، وليس السعودية، وبالتالي فإن نفوذ واشنطن زاد في الخليج، ولكن على حساب السعودية نفسها.

٤) ما أزعج السعودية حقاً هو التمدد السياسي الإيراني، فالمنافسة الإيرانية على النفوذ مع السعودية تم اختباره، وتبين أن السعودية غير قادرة على المنافسة حتى وإن كانت مدعومة بقوى كبرى. إن النفوذ الإيراني في أفغانستان أكبر منه في السعودية، مع أن الأخيرة كانت الدولة الأولى في دعم المجاهدين الأفغان، فلماذا تغير الوضع معكوساً؟! السبب كان رهان السعودية على الطالبان فكانت ضمن ثلاث دول اعترفت بها بين العالم (اضافة الى الإمارات والباكستان) وبسبب التخلي السعودي عن قوى المعارضة الأفغانية الأخرى، في حين أن الرهان الإيراني كان على تلك المعارضة كبيراً. وخسرت السعودية العراق، لا بسبب شدّة المنافسة الإيرانية، بل بسبب سوء التخطيط السعودي، والإنغلاق في البوتقة الطائفية، وإلا فإن أكثر المعارضات العراقية القوية كانت على استعداد لفتح ذراعيها للسعودية وليس لإيران. أيضاً تخلت السعودية عن الورقة الفلسطينية فيما كانت ايران تستثمر فيها منذ انتصار ثورتها، ومن يدعم المقاومة الفلسطينية



المفاعل النووي الإيراني: انزعاج سعودي

سيتحصل على نفوذ غير مسبوق، فما بالك بان تتخلى مصر والسعودية عن تلك الورقة؟! وأيضاً في لبنان فتحت ايران وسوريا علاقاتهما مع كل القوى هناك، فيما حشرت السعودية نفسها في أطر ضيقة، وأضاعت الرؤية الإستراتيجية، فخسرت وستخسر مستقبلاً.

٥) بقي موضوع الملف الإيراني النووي. فالسعوديون يرون المشروع النووي الإيراني غير قابل للمنافسة، حيث لا تستطيع السعودية

مجاراة إيران في هكذا مشاريع، فلا هي تمتلك مثل هذا الطموح، وليست لها القدرات العلمية، ولا تستطيع أن تتحمل دفع ثمن قرار (وطني) كهذا. إذن فهي لا تريد هذا المشروع الإيراني مهما تم التأكيد على سلميته، ولكنها ستصمت حين ترضى واشنطن عنه، أو تتفق ايران مع الغرب حول اشتراطاته الأمنية والسياسية. فالسعودية أولاً وآخراً تابع للسياسة الغربية. لكن السعوديين يتحدثون عن احتمالية تسرب الإشعاعات النووية، كمبرر لمعارضته، ويميلون الى أن إيران حين تمتلك الخبرة ستقوم بإنتاج قنبلتها النووية، فيختل التوازن العسكري الى أبعد الحدود. هنا يمكن القول بأن السعوديين يغارون من النجاحات الإيرانية العلمية، خاصة وأن التطور الإيراني انعكس على جمهور الحكومة السعودية نفسها وأظهرها بمظهر الفاشلة والتابعة.

خيارات السعودية

على الصعيد السياسي: السعودية لا تستطيع منافسة النفوذ الإيراني في فلسطين ولبنان والعراق وأفغانستان، لا لشيء إلا لأن خيار السعودية السياسي مختلف عن الخيار الإيراني. خيار السعودية غربي بالدرجة الأساس، ولا يتمتع بشعبية بين الجماهير العربية، وخيار الإيرانيين مقاوم مغر يجبر حتى الكارهين لإيران إظهار بعض الإحترام لها ـ على الأقل. السعودية في مواجهتها السياسية مع ايران ليست رأساً بل جزءً من مشروع يقوده آخرون غربيون، ويشاركها فيه دول عربية مثل مصر والأردن. في حين أن المشروع السياسي الإيراني تقوده ايران بنفسها وتتحالف مع الآخرين على أساسه، وعلى أساس مصالح مشتركة مع حلفائها، بعكس السعوديين الذين يدفعون ثمن تهور الأميركيين والغربيين. لهذا تكون ايران حاضرة في القضايا المختلفة وتمثل نفسها، في حين أن غياب السعودية لا يعني شيئاً كثيراً فهناك ممثلون أميركيون وعرب ينوبون في اتخاذ القرار عنهم، كما هو واضح الآن بالنسبة للبحث عن رئيس لبناني.

وعلى الصعيد العسكري: فإن السعودية تعلم بأن الأسلحة التي تشتريها لا ترقع التوازن العسكري المختل في غير صالحها مع إيران، والأخيرة عينها على واشنطن واسرائيل، في حين أن عين السعودية على إيران باعتبارها العدو المحتمل، في حين يتراجع العدو الإسرائيلي بعيداً عن الأنظار. ولذا فإن ما تؤمله السعودية هو أن تتضافر جهود واشنطن مع السلاح المخزن في السعودية مع القواعد العسكرية الخليجية لتصدّ أية احتمالات عدوان إيراني ـ إن وجد ـ وربما القيام بهجوم على ايران على النحو الذي يريده تشيني ـ بندر.

في الإتجاه نفسه، فإن السعودية في اجتماعات وزراء دفاع دول الخليج والذي انعقد في الرياض هذا الشهر، أشارت الى ضرورة التسلح والتنسيق الخليجي، لأن هناك تحولات في المنطقة أهمها أن هناك قوى إقليمية تهددها. ولكننا نعلم أن دول الخليج مجتمعة لا تشكل قوة عسكرية ذات بال، فضلاً عن أن معظم دول الخليج غير مقتنعة بالمواجهة مع ايران، خاصة عمان والبحرين والكويت، وترى التنسيق معها بدل استعدائها.

في الموضوع النووي الإيراني: اقترحت السعودية على لسان سعود الفيصل تشكيل محطة تخصيب تساهم فيها العديد من الدول بحيث تزود جميع دول المنطقة بحاجتها من اليورانيوم المخصب. واقترح سعود الفيصل ان يجري التخصيب في دولة محايدة مثل سويسرا. هذا الإقتراح هدفه ايران كما هو واضح، فدول الخليج ليست لديها مشاريع نووية، ولا يسمح لها بذلك، وليست لديها القدرة لا على التخصيب، ولا على استخدام اليورانيوم المخصب. فكل الإطروحات السعودية افترضت أنها ستقوم برد على ايران وتبني محطة نووية، وهذا من قبيل التهويش والمنافسة غير الواقعية.

الإيرانيون رأوا بأن من يستطيع التخصيب وهو يقوم به حالياً، سيكون ساذجاً إن قبل أن يبيعه الآخرون يورانيوم مخصباً ينتج خارج الحدود. ولهذا رفضوا العرض السعودي وقالوا بصريح العبارة إنه (إملاء أميركي)، وذكروا بأن إيران عرضت على دول الخليج وكل الدول العربية استعدادها لتوفير يورانيوم مخصب لها في حال أرادت ذلك وبسعر زهيد!



صناعة السلاح الإيرانية

يبقى القول بأن الصراع مع ايران من قبل السعودية ودول عربية أخرى مفتعل، وهو لا يعدو انعكاساً للصراع الإيراني الأميركي. إن مبررات الصراع مع ايران ضعيفة بالنسبة للسعودية وحتى مصر والأردن، ولكن لأن المنطقة تعيش ما يشبه الحرب الباردة التي انتهت، فإن السعوديين على وجه التحديد لا يمتلكون قرارهم فيها ولا يستطيعون الوقوف على الحياد. ومع ذلك لا ننسى أن لدى السعودية هواجس عقدية وسياسية، ثم إن الأمراء السعوديين ينظرون الى أنفسهم بشكل مضخم، ويعتبرون أنفسهم أكاسرة جدد، ومثل هذا الغرور السياسي لا تقبل به إيران ولا تلتفت إليه، مع حرصها على علاقة طيبة مع السعودية. يدلنا على ذلك أن ايران لم تدخل في المهاترات الصحافية والإعلامية وقلما ردت على تصريحات السعوديين، كما أن ايران بعثت بمسؤوليها مراراً وتكراراً للرياض لتهدئة مخاوفها وتليين مواقفها، في حين لم يزر مسؤولون كبار ايران، اللهم إلا سعود الفيصل والملك عبدالله حين كان ولياً للعهد ولمرة واحدة فقط. في حين أن نجاد زار السعودية ثلاث مرات، وقبله زار خاتمي السعودية مرتين، وزار رفسنجاني السعودية مرة واحدة، فضلاً عن وزراء خارجية ايران وغيرهم من المسؤولين الذين يقومون بجولات مكوكية المرة تلو الأخرى.

هذا النشاط الدبلوماسي الإيراني فهمه السعوديون بشكل مختلف، فهذه الزيارات صورت لهم الإيرانيين الذين يزعجون الغرب كشخصيات ضعيفة تتودد للسعودية وتتوسل اليها، وتصوروا أن محورية السعودية هي الأساس وليس لأن إيران لها أجندة تعاون مع السعودية ولا تريد أن تخسر العلاقة معها.

الإصلاحي الحامد وشقيقه الى السجن مرّة أخرى

المباحث ولاة أمر، والقضاة شهود زور!

خالد شبكشي

لا يستفزّ المراقب الحقوقي سجن الإصلاحي الدكتور عبدالله الحامد، المرة تلو الأخرى، ويطرد من الوظيفة، ويمنع من السفر، ويراقب على مدار الساعة من قبل أجهزة المباحث.. لا يستفزّ المراقب هذا السلوك الطغياني المتعود عليه من دول اعتادت انتهاك حقوق مواطنيها، وانعدمت لديها الرؤية، ورأت أن حكامها الفراعنة أرباباً من دون الله.. بقدر ما تستفزّه الإتهامات التي خرجت عن سياق المعقول، والتي لا يصدقها المواطن ولا الحقوقي لا في الداخل ولا في الخارج.

التهمة التي أدخل على أساسها (الحامدان) السجن هذه المرة لا تختلف عن سابقاتها، فالرجل حسب المدّعي المباحثي العام، طالب بعقابهما لأنهما (حرضا على ولاة الأمر) وأنهما (يدعمان الإرهاب).. وهي ذات التهمة السابقة التي اعتقل والإصلاحيون على أساسها لسنوات.

المسألة اختلفت هذه المرة بشأن التحريض على ولاة الأمر. فمن هو المحرّض (بفتح الراء وتشديدها)؟

الذين حرضهم الحامد على ولي الأمر كانوا مجموعة من النسوة اللاتي اعتقل أبناؤهن وأزواجهن وآباؤهن، ولم يحاكموا وفق القانون بعد أكثر من ثلاث سنوات من الإعتقال، ولم توجه لهم تهمة، ولم يعين لهم محام، فقامت النسوة بالإحتجاج السلمي الصامت أمام مبنى المباحث في القصيم!

هذه هي كل الحكاية! وبدل أن يتحرك المسؤولون فيعيدوا الأمور الى نصابها القانوني، القانون الذي وضعته وزارة الداخلية نفسها، والذي يقول أنه يجب تقديم المعتقل الى المحاكمة العلنية في مدة لا تزيد عن ستة أشهر.. بدلاً من ذلك، قام رجال المباحث باعتقال النسوة، ودسوا في منزل إحداهن أسلحة! لأنها طالبت بحقوق زوجها المريض المعتقل والذي شوي جسده بالتعذيب. اعتقلت النسوة، وساعد في اعتقالهن رجال الهيئة (هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر) المنكرة قولاً وفعلاً، ووجهت لهن تهمة الإخلال بالأمن والتطاول على ولي الأمر ودعم الإرهاب بالسلاح!

أما الحامد وآخرين فاعتقلوا وأطلق سراحهم بكفالة، ثم وجهت لهم تهمة تحريض اولئك النسوة على ولاة الأمر، وبأنهم يدعمون الإرهاب!

هكذا هي حكاية المعتقلين السياسيين في السعودية، خاصة الإصلاحيين منهم، وبالخصوص أكثر الدكتور عبدالله الحامد الذي صمد مراراً وتكراراً أمام القضاء الفاسد ووزارة الداخلية المتغولة في جرائمها واستبدادها. وقدم الحامد ومحاموه مرافعات تفضح كل الزيف الديني عن الحكومة، وتكشف أن الإتهامات المتعود عليها لا تشرف الحكومة السعودية نفسها.

تساءل الحامد والحقوقيون في الداخل والخارج: متى كان تشجيع النساء المثكولات بأبنائهن وأزواجهن وآبائهن على الإعتصام السلمي جريمة؟! وفي أي قانون غبي كتب ذلك؟! ينسى القضاء السعودي الفاسد، ورجال المباحث المسعورون، ومن وراءهم من وزير الداخلية ومسؤوليه، أن هذه التهم تشكل في اساسها فضيحة للعدالة والإصلاح السعوديين المزيفين. ولكن ماء الحياء جفّ من وجوه الطغاة، ولم يعودوا يهتمون إلا بإدانة الحامد وزملائه الإصلاحيين المسجونين في جدة وغيرها، وقبلهم مئات من البشر المضطهدين في سجني الحائر والرويس.

مشكلة الحامد ـ إن كانت هناك مشكلة ـ هو أنه يتمتع بالشجاعة والجرأة في الدفاع عن حقوق المواطنين، ومشكلته أن آل سعود ووزير داخليتهم لا يخيفونه بالإعتقال والطرد والتعذيب. ومثل هذا الرجل الصامد كالجبل الأشم لا بدّ من كسره، لإن زبانية آل سعود يعتقدون بأن كسر الحامد وإخوته من الإصلاحيين يعني كسر المطالبات بالإصلاحات السياسية وغيرها. الإصلاحات التي يزعم آل سعود أنهم يقومون بها ويروجون لها في الخارج، ويقولون بأنهم إصلاحيون منذ (تأسيس مملكتهم السوداء) وأنهم إصلاحيون بدون أجندة إصلاحية وبدون فعل إصلاحي، في حين أن كل أفعالهم تشير الى مناقضة كل ما يمت الى الإصلاح بصلة.

المديرة التنفيذية لقسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في هيومن رايتس ووتش سارة ليا ويتسن علقت على اعتقال الحامد: (هذا الحكم ضد الشقيقين عبد الله وعيسى الحامد يعزز من حقيقة أن المحاكم السعودية متواطئة في حرمان المواطنين من الحق في التجمع السلمي وشرعية انتقاد السلطات). وفندت ويتسن مزاعم الحكومة السعودية وتعهداتها بإجراء إصلاحات وقالت: (إن الحكم ضد الشقيقين الحامد يُظهر أن حديث الحكومة السعودية عن الإصلاح بمجال حقوق الإنسان ليس أكثر من كونه كلاماً).

وطالبت ويتسن من الملك عبدالله الإفراج الفوري عن المعتقلين الإصلاحيين، وإلغاء الحكم الصادر بحق الحامد وأخيه عيسى بالسجن لمدة أربعة وستة أشهر على التوالي.

وفي المملكة لم يصدق الناس مزاعم المباحث بشأن دعم الإرهاب، وأبدوا تقززاً من اعتقال النساء اللاتي يطالبن بمحاكمات عادلة لذويهم، بل واستنكروا فعل المباحث بدس أسلحة في بيت إحدى النساء القياديات في الإعتصام. وفي الجملة، يتأكد يوماً بعد آخر، أن النظام السعودي ليس فقط غير قادر على إصلاح نفسه، بل أن حركة الإصلاح نفسها مقبلة على تقديم الكثير من التضحيات لتحقيق المنجز الإصلاحي رغم أنف آل سعود ومباحثهم وزبانيتهم، ورغم فساد القضاء السعودي والقضاة الذين اشتراهم آل سعود.



د. الحامد: ثمن الحرية غالٍ!

بعد بلادها.. العراق وفلسطين ولبنان

السعودية.. مشروع تقسيم داخلي

يحي مفتي

رغم معارضتها لأي مشاريع تقسيم للكيانات الجيوسياسية القائمة، وخصوصاً تلك التي تمثّل وجوداتها ضمانة أمنية لبقائها، إلا أنها على استعداد للدخول في مشاريع تقسيم داخلية، كتلك التي مارستها في الداخل حين اعتنقت مبدأ إبقاء القسمة الداخلية من أجل توحيد السلطة المركزية. هذا على مستوى دولتها، ولكنها بالنسبة للخارج، فإنها تميل الى تحقيق مشروع الانقسامات الداخلية من أجل إضعاف مصادر التهديد المحتملة لها (العراق مثالاً)، أو من أجل النفوذ اليها (لبنان مثالاً)، أو السيطرة عليها (فلسطين مثالاً).

من حيث المبدأ، تتوجس العائلة المالكة من أية مخططات تقسيمية في الخارطة الجيوبوليتيكية الإقليمية، ليس حرصاً على وحدة الدول القائمة ولا انطلاقاً من عقيدة دينية أو حتى سياسية، ولكن خوفاً من انتقال العدوى الى الدار، ولذلك تنبري بعفوية الى مناهضة التقسيم. يبقى اليمن مثالاً ناشزاً في تلك المعادلة لأسباب خاصة، فالسعودية كانت دائماً تخشى الدول القويّة التي تهدد وحدتها الداخلية أو تمتلك أدوات الإستقلال، ولذلك خالفت ميولها الفطرية في المثال اليمني، فدعمت حركة إنفصال اليمن الجنوبي خلال الحرب الأهلية العام ١٩٩٤، ثم قامت بعد إعادة توحيد شطري اليمن الشمالي والجنوبي بدعم حزب التجمع الوطني للإصلاح الإسلامي. تاريخياً، كانت اليمن ساحة لمشاريع تقسيمية سعودية تعتمد وتتغذى بدرجة أساسية على الإنقسامات السياسية والإجتماعية.

فلسفة الوحدة في المنظور السعودي لا تنبعث من رؤية قومية عروبية ولا عقدية إسلامية، وإنما هي تدور في فلك الدولة التسلّطية التي تعزّز وجودها من تكاثر النظائر المتساندة، أي وجود دول تسلطية أخرى تحمل ذات السمات والخصائص بما يشرعن وجودها، كونها تعيش ضمن محيط متماثل، وفي الوقت نفسه تضمن مساندة الدول الأخرى التي تكفل وحدتها من رفض أي تغيير في بنية الدول وكذلك أنظمة الحكم. ولذلك عارضت الوحدة العربية بين مصر وسوريا، والعراق لاحقاً، وعملت على تخريب مشروع الوحدة العربية عبر تمويل عمليات إغتيال لجمال عبد الناصر، وتقديم عروض مالية مغرية لشخصيات سياسية في سوريا والأردن للمشاركة في مخطط تخريبي يعيد الجمهورية العربية المتحدة الى أجزائها الأولى.

في المقابل، لم يثبت حتى الآن أن شارك أمراء العائلة المالكة بصورة مباشرة أو عبر حلفائها من شخصيات وقوى سياسية عربية أو إسلامية في مشاريع تفتيت الكيانات الجيوبولتيكية القائمة، خشية أن تفتح تلك المشاريع نفقاً يعبر منه المتربّصون بوحدتها، فضلاً عن هشاشة الدولة التي يديرونها وتعدد المنافذ التي تسمح لهم بتشجيع

يتوجس الأمراء من مخططات التقسيم في خارطة المنطقة، ليس حرصاً على وحدة الدول ولكن خوفاً من انتقال العدوى الى الدار

عناصر التقسيم في الداخل.

إذاً، فالعائلة المالكة تعارض تقسيم الدول المحيطة وربما البعيدة المحمّلة بنذر شؤم عليها، ولكنها في الوقت ذاته على استعداد تام للضلوع في مشاريع تقسيم داخلية، أي داخل حدود الدول الأخرى، بما يحقق نفوذاً واسعاً لها، وإضعافاً لقدرة الأخيرة على توجيه تهديد لها، وإبقائها مرتهنة لدعمها المالي والسياسي.

يتحدث المسؤولون العراقيون عن تمويلات سعودية لمنظمات إنشقاقية سنية وشيعية وبعثية، ويتحدث اللبنانيون عن أموال طائلة لمنظمات متطرفة مثل (فتح الاسلام) أو حتى الجماعات الموصولة بتيار المستقبل الذي يقوده الحريري، ويتحدث الفلسطينيون عن أموال الى مستشار الأمن القومي الفلسطيني السابق محمد دحلان من أجل إسقاط حكومة حماس. لماذا كل ذلك؟

يعتقد كثير من المراقبين أن مصدر تميّز السعودية يكمن في قدرتها على توظيف الإسلام في معاركها السياسية، لسببين أساسيين أنها تسيطر على إدارة الحرمين الشريفين، ما يسبغ على الدولة السعودية مسحة دينية، والسبب الثاني وجود مؤسسة دينية مشرعنة للدولة ومشبّعة، أي المؤسسة الدينية، بنزعة شديدة التطرف إزاء الآخر المسلم وغير المسلم ويمنحها حق الدعوة ولو عن طريق القوة، الأمر الذي يزودها بقدرة فريدة على اختراق المجتمعات العربية والإسلامية ذات الطبيعة المحافظة. في ضوء ما سبق، يمكن المجادلة بأن لجوء العائلة المالكة الى عوامل التقسيم مذهبية كانت أم قبلية أو حتى مناطقية تستمد قوتها من القدرة التمويلية الهائلة التي تتمتع بها العائلة المالكة في صنع الأنصار المرتزقة وتوظيفهم في معاركها السياسية الداخلية، تماماً كما جرى، للأسف، مع مجموعات فلسطينية في لبنان حيث تمّ تمويلها لخوض مشاريع مناهضة للقضية الفلسطينية وحقوق الشعب الفلسطيني وانخرطت في معارك لبنانية ـ سعودية على أرض لبنان، كتلك التي جرت في مخيم نهر البارد في الشمال اللبناني، وقد يجري التحضير لمعارك أخرى في المخيمات الفلسطينية بتمويل لبناني سعودي.

لقد حذّر مسؤولون في أكثر من بلد عربي تزاول السعودية على أراضيها نفوذاً ودوراً تقسيمياً من مغبّة الإنجرار الى لعبة قذرة تستهدف تثمير الإنقسام الداخلي لدعم فريق سياسي على حساب آخر، أو تجنيد طائفة ضد أخرى. وكنا عبر صفحات (الحجاز) قد حذّرنا العائلة المالكة من مخاطر التشرذم السياسي على قاعدة مذهبية، فيما الفضاء العام مفتوح لها من أجل ممارسة دور توحيدي يمنحها قدرة أكبر على النفوذ المعنوي ويحفظ لها مكانة خاصة في نفوس الجميع وليس فريق سياسي أو طائفة.

المرونة المفقودة لدى العائلة المالكة في علاقاتها الخارجية وخصوصاً في الدائرتين العربية والإسلامية، وإحساسها المتضخم بالخطر على قاعدة مذهبية بدرجة أساسية يجعلها دائماً حبيسة هواجس متخيّلة يعزّزها حلفاؤها عبر معلومات مفبركة أو مضخّمة. يدهش المرء ما يقرأ في

تصريحات الأمراء الكبار من أرقام فلكية تعكس الخطر المتضخم. في تصريح ورد في مقابلة مع مجلة (نيوزويك) لوزير الخارجية الأمير سعود الفيصل في ١٣ نوفمبر جاء فيه أن (الإيرانيين طرحوا فكرة أن تحل قوات عراقية هربت الى إيران في عهد صدام حسين (٤ ملايين فرد)، مكان قوات التحالف، وهذا الأمر تم رفضه لأنه غير واقعي، وفي الوقت ذاته عدواني). فهل أخبرنا الأمير عن مصدره في هذا الرقم الفلكي، وكأن الجيش العراقي بكامله قد انتقل الى إيران خلال حرب الثماني سنوات أو وقع في أسر القوات الإيرانية ويجهّز الآن للحلول مكان قوات التحالف، والمصيبة أن يرد هذا الرقم في مجلة أميركية من العيار الثقيل. الملك عبد الله نفسه كان قد أفصح عن رقم فلكي آخر لوزير الخارجية العراقي هوشيار زيباري حين قال له (ما لم تطردوا ٣ ملايين جندي إيراني من العراق فلن تشهد بلادكم إستقراراً)، وقد أثار ذلك الرقم سخرية الوزير العراقي واستخفافه بالمصادر التي يعتمد عليها الملك. وكان السفير الأميركي السابق في العراق زلماي خليل زاد قد زار السعودية قبل سنوات والتقى الملك وعدداً من الأمراء فواجهوه بوثائق ومعلومات مثيرة للشفقة والدهشة كونها مزوّرة حول هوية رئيس الوزراء العراقي وأنه عميل لإيران، وأن هناك ٣ ملايين جندي إيراني داخل العراق، فما كان منه الا أن قال لهم من أين تأتون بهذه المعلومات وكيف لم نشعر بها نحن المتواجدين على أرض العراق، وأن الوثائق التي بحوزتكم هي مزوّرة، إلا أن الأمراء أصرّوا على موقفهم، ما دفع بالسفير زاد الى توجيه إنتقادات علنية للسعودية في مقالة بصحيفة نيويورك تايمز في يوليو الماضي واعتبر سياساتها مناهضة للإستقرار في العراق.

وإذا ما وضعنا ذلك مع تصريحات للملك عبد الله لصحيفة (السياسة) الكويتية في يناير الماضي تنذر بالتدخل في الشأن العراقي دعماً لأهل السنة، في حال إنسحبت القوات الأميركية في العراق، وانتشار تقارير عن تمويل سعودي لجماعات مسلحة مرتبطة بتنظيم القاعدة لزعزعة النظام العراقي، وإعداد مخطط يشارك فيه رئيس وزراء العراق الأسبق إياد علاوي لإسقاط حكومة المالكي، فإننا نجد بأن العائلة المالكة باتت في الرؤية العراقية الشعبية والرسمية معاً ضالعة في مخطط تقسيمي داخلي، وإن عارضت مشروع تقسيم العراق، لما له من تداعيات عليها، فضلاً عن كون التقسيم سيقوّي طرفاً ويضعف آخر.

لبنانياً، فقدت السعودية وجهتها السياسية بعد أن حققت نجاحاً إستثنائياً من خلال تجميع الفرقاء اللبنانيين في الطائف وإصدار وثيقة الوفاق الوطني في نوفمبر ١٩٨٩ التي أسست لدولة ما بعد الحرب الأهلية، وقد اعتبرت الوثيقة أساساً يستند إليه بالرغم من تحفظات وانتقادات الفرقاء كافة على بعض نصوصها، الا أن الأخير تمسّكت بمبدأ دستوري مازال جميع الفرقاء سواء من الموالاة أو المعارضة يحتكم إليه وهو مبدأ العيش المشترك.

ومنذ اغتيال رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري في الرابع عشر من فبراير ٢٠٠٥، وخسارة السعودية لأكبر شخصية نافذة تعتمد عليها في لبنان، إنزلقت نحو الفرقية، وبدأت تعزيز الإنقسام الداخلي عبر خوض معارك الفرقاء المحليين، حتى أصبحت جزءاً أساسياً من لعبة التقسيم. ومنذ خروج القوات السورية من لبنان في ٢٦ أبريل ٢٠٠٥، كانت السعودية تعتقد بأنها قد حصلت على فرصة تاريخية لملء الفراغ الأمني في لبنان، ولعجزها عن إرسال قوات عسكرية الى لبنان، لجأت الى حلفائها في الداخل، وتقديم الأموال لهم لمواجهة من أسموهم بحلفاء سوريا في لبنان.

وكما في العراق، فإن السعودية دخلت الى لبنان عبر الحالة الفرقائية، ولذلك لم تقبل أي مشروع توافقي داخلي، فقد نظر إليها فريق المعارضة على أنها جزء من فريق السلطة، المدعوم أميركياً، وفرنسياً. استنزف السفير عبد العزيز خوجه جهوده التوفيقية بوحي من عقيدته السياسية والدينية كفرد، ولكن توجيهات حكومته أملت إتجاهاً آخر، فما إن يقترب من نقطة التوافق حتى تتبدد جهوده فيصبح للأمراء أجندة أخرى يفصح عنها تارة رئيس تيار المستقبل سعد الحريري، أو رئيس اللقاء الديمقراطي وليد جنبلاط، أو رئيس حزب القوات اللبنانية سمير جعجع.

بدء مرحلة التجاذب الداخلي مع اقتراب الإستحقاق الرئاسي أقحمت السعودية في أتون صراع طرفي هابط، ففي ظل سباق المسافات القصيرة التي يقطعه بعض الأقطاب التوافقيين في لبنان تتدخل السعودية لدعم مرشح على حساب مرشحين آخرين لم يحسم الجدل حولهم، الأمر الذي أدّي الى تعطيل دورها التوافقي المأمول، إلى درجة توقف النداءات التي كانت تنطلق من رئيس مجلس النواب وعدد من الإعلاميين والسياسيين في لبنان الى السعودية من أجل التدخل للعب دور الرعاية، فيما أصبح الفرنسي هو اللاعب الرئيسي في لبنان، نيابة عن الأميركي.

المرونة المفقودة لدى العائلة المالكة وإحساسها المتضخم بالخطر على قاعدة مذهبية يجعلها حبيسة هواجس يعزّزها تهويل الحلفاء

على العكس، هناك من اللبنانيين من طالب السعودية بوقف دورها التقسيمي عبر دعم أحد المرشّحين وتجاهل مواقف الفريق الآخر. فقد دعا رئيس الحزب الديمقراطي اللبناني الوزير السابق



طلال أرسلان في ٢٣ أكتوبر الماضي السعودية (الى رفع الغطاء علناً عن مرشح النصف زائد واحد لأنه انبعاث للفتنة الداخلية). ويشرح ذلك بما نصه (إن سلوك بعض المسميين على المملكة في لبنان يتعمّد بقصد أن يصور لأكثرية الشعب اللبناني بأن المملكة أصبحت فريقاً أساسياً في الخلافات اللبنانية الداخلية تستعدي الأكثرية الشعبية لصالح الأكثرية البرلمانية الوهمية وحكومتها). وقال بأن هناك من يحاول (الاستظلال) بالسعودية لتمرير مصالحه الشخصية على حساب لبنان وتنفيذ موجبات رهاناتهم على حساب وحدة أهله (وأكثر من ذلك من الانقلابيين من يرتكب جرم التهديد المستدام بالفتنة المذهبية، الشيعية — السنية بالتحديد بطريقة توحي للناس بأن المملكة العربية السعودية لا تعترض على الفتنة ان لم تكن تشجع عليها).

رئيس تيار المردة سليمان فرنجية قال في مقابلة مع قناة (أو تي في) التابعة للتيار الوطني الحر الذي يقوده الجنرال ميشيل عون في ٢٣ أكتوبر الماضي بأن الموالاة لديها مرشح واحد وهو نسيب لحود، لأن الأخير هو مرشح السعودية. وقد أشارت الصحف اللبنانية الى أن الأخيرة تشارك في تحرّك من أجل توفير مظلة امنية للإستحقاق الرئاسي عبر تمويل الخطة الأمنية لحماية نوّاب الموالاة من أجل إنجاز خطة ترشيح رئيس بالنصف زائد واحد. هناك من لفت الى أن المعارضة رفضت تدّخلاً سعودياً وقبلت بمصر للعب دور الوساطة بين الفريقين اللبنانيين: فهل أصبحت مصر بديلاً عن السعودية في إدارة عملية التسوية بين الموالاة والمعارضة، بعد انتقادات واسعة من الزعماء اللبنانيين المحسوبين على المعارضة لدور السعودية التقسيمي؟.

خلاصة الأمر، لم تحد العائلة المالكة عن نهجها في الدخول الى البلدان العربية المضطربة أو المرشحة للإضطراب عبر فريق موالٍ لها، أو تكون فيها قادرة على اختراق فرقه وقواه السياسية أو الاجتماعية، وكأنها تصرّ على إرتكاب الخطأ تلو الآخر، بالرغم من إدراك من وقع عليهم الخطأ تماماً لما تقوم به العائلة المالكة وما تهدف إليه من وراء ذلك، فإذا فشلت رهاناتها حصدت كفلاً مماثلاً من الخسارة التي تكبّدها الفرقاء الموالون لها.

جذور العنف الوهابي

حركة جهيمان وولادة القاعدة

هاشم عبد الستار

في محاولة للعثور على جذور العنف في السعودي في شكّله المنظّم، مازالت المساعي البحثية تتجه لاختبار طبيعة التحدّرات الإجتماعية والأيديولوجية التي أنتجت شبكة القاعدة ومقاتلين ينتمون الى الفكر السلفي المتشدد. فموجة العنف الديني الذي وصل ذروته التدميرية في الحادي عشر من سبتمبر يرجعها البعض الى صباح مشمس في نوفمبر ١٩٧٩، حين احتل مئات من الاسلاميين الراديكاليين غالبيتهم من السعوديين فيما قدّم الباقون من بلدان أخرى الحرم المكي، في مطلع العام الهجري وكان بداخله مائة ألف حاج.

في كتابه الصادر هذا العام بعنوان (حصار مكّة) يصف ياروسلاف تروفيموف، تلك العملية بأنها الأولى للجهاد العالمي، التي ألهمت الجهاديين المستقبليين للقاعدة الذين سعوا إلى إشعال حرب حضارات على مستوى العالم وإعادة الوهج للإسلام وفق التفسير السلفي. وفيما أحال الثوّار منارة الحرم الى عش للقنّاصين، فإن العائلة المالكة المهزوزة فرضت حظراً إعلامياً مطبقاً على الاخبار وقامت بإرسال قوات لمواجهة المنتفضين في مكة.

استغرق الحصار إسبوعين، وقد تطلّب سحق الثوّار الذي قادهم الداعية السعودي جهيمان العتيبي استعمال الدبابات، والأسلحة الثقيلة والغازات السامة، وكذلك مساعدة وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية والكوماندوس الفرنسي، وقد دفع المئات إن لم يكن الآلاف حياتهم في هذه الحوادث.

أسامة بن لادن، الذي قامت عائلته بالمشاركة في عملية التوسعة للحرمين الشريفين، قد نقل عنه قوله بأن طريق الدم يعتبر السبب الرئيسي لتحوّله ضد البيت السعودي الحاكم. ففي كتاب جديد للمراسل الخارجي لصحيفة وول ستريت جورنال ياروسلاف تروفيموف رواية لهذا التحوّل، والإحياء العالمي الذي أحدثته.

يورد تروفيموف نصوصاً جديدة تؤسس لتحليل حول الرابطة الحميمية والموضوعية لتحوّل حركة جهيمان الى مصدر إلهام لشبكة القاعدة. يقول: حين بدأ إطلاق النار في صبيحة الثاني والعشرين من نوفمبر ١٩٧٩، التقط الدبلوماسيون الأميركيون المقيمون في جدة الإشارات الأولى للمشكلة من مسؤولين دناركيين وبريطانيين في السعودية. فقد وجد الدبلوماسيون الأوروبيون أنفسهم عاجزين عن التواصل مع عواصمهم: الملك خالد، المتحمس لإبقاء أخبار العنف غير المفكّر فيه في المسجد الحرام سراً، قرر قطع كل الاتصالات الهاتفية مع العالم الخارجي.

وقد بدأ المستشار السياسي مارك هامبلي، المتحدّث باللغة العربية من بين الدبلوماسيين الأميركيين في السعودية، بالقيام بتحقيقات من جانبه. الشخصيات السعودية ذوو العلاقة كانوا في موقع يستحيل الوصول إليه أو تعقّبه أو الحصول منهم على إجابات مقبولة. قال أحدهم (ليس هناك أي شيء يجري في مكة) وطمأن آخر (إنه مجرد تدريب). (هناك عدوى التيفوئيد) كما ذهبت الى ذلك أكثر الإجابات خيالاً.

في ظروف مختلفة، كان يتمنى أي دبلوماسي أميركي أو عميل لوكالة الاستخبارات المركزية سي آي أيه أن يصل بسيارته الى موقع الإضطراب، الواقع على مسافة تستغرق ساعة واحدة. ولكن بالرغم من القرب، فإن مكة أرض محرّمة على غير المسلمين. وفي العام ١٩٧٩، لم تكن السي آي أيه أو السفارة الأميركية في السعودية قد جنّدت أي مسلم يحظى بالبراءة الأمنية المطلوبة بحيث يمكن الوثوق به في مثل هذه المهمة. فما عرف حينذاك مهما كانت درجة أهمية كان بالغ الحساسية بما يجعل صعوبة الافصاح عنه في إتصال هاتفي مفتوح قد يكون مسجّلاً من قبل الاستخبارات السعودية. ولكن المتصّل كان على استعداد لمقابلته لفترة قصيرة لاحقاً، في فندق الرمال بجدة، وقد أسرع هامبلي لمقابلته.

وحين دخل الدبلوماسي الى بهو الفندق، فإن المتصّل الغامض بدأ بالحديث عن دور لطيارين سعوديين وأميركيين شاركوا في قصف الثوّار. ولكن الطيّارين الأميركيين الذين حلقوا فوق سماء مكة لم يعلموا في ذلك الوقت، بأن المسلّحين الذين أطلقوا النار عليهم من الأسفل من بينهم مواطنون أميركيون تحوّلوا الى الخط العنفي للإسلام غير المتسامح.

فقد تمكّنت السعودية من الوصول الى المجتمع الأميركي من أصل أفريقي منذ أن قدم مالكوم إكس الى الحج في سنة ١٩٦٤، ملغياً أمة الاسلام لحساب دين عامة المسلمين. وفي أواخر السبعينيات، إنضم مئات من المتطرّفين السود، بمن فيهم بعض من النمور السود السابقين، الى المدارس الدينية المموّلة سعودياً داخل الولايات المتحدة، وفي المملكة ذاتها. وقد التحق عدد منهم بجهيمان العتيبي في دخوله الى المسجد الحرام في نوفمبر ١٩٧٩، متسلّحين بمهارات حرب عصابات المدن التي تعلّموا عليها في الداخل.

وخلال إسبوع من المعارك في المسجد الحرام، اندفعت ملالات سعودية أميركية الصنع من نوع إم -١١٣ الى عمق الحرم. وذلك حين تذكر أحد المتحوّلين الى الاسلام من الأميركيين من أصل أفريقي وصفة من (كتب الطبخ الثورية) كما يصفها الرفاق الثوار.

فقد أفرغ الحجّاج مئات من القوارير الزجاجية التي كانت تملأ من بئر زمزم داخل المسجد الحرام، وتعلّم المتحوّل الأميركي كيف يحيل تلك القوارير الى قنابل مولوتوف.

وحين حاول أحد الجنود بقيادة مركبته عبر الأبواب، علقت الهوائية في إطار أحد الأبواب، وكان الثوار على مقربة منه فاستغلوا الفرصة فاندفعوا وقاموا بطي السجاد حول المركبة المسلّحة، وحصروها في مكان مغلق. ومن ثم، وكما يقول أحد الثوار، فإن أحد الأميركيين قفز فوق السطح، وأشعل القادح، وفتح الغطاء ورمى بقنبلة موتولوف ملتهبة في الداخل. وبعد ثوان، فإن ما كان بداخل المركبة تحوّل الى فرن ملتهب، فتفحّم الطاقم البائس في

شعلة نار، وابتهج المسلّحون عبر نداء قوي (الله أكبر).

وقد أصبحت السفارة الأميركية مدركة لمثل تلك المشاركة في انتفاضة مكة من قبل على الأقل إثنين من المتحوّلين الأميركيين الى الإسلام وذلك في الثامن من ديسمبر ١٩٧٩، أي بعد أربعة أيام من اقتحام قوات الأمن السعودية الحرم المقدّس. وبقيت المعلومات المحرجة هذه مكتومة من قبل الحكومتين الأميركية والسعودية على السواء.

وفي ٣٠ ديسمبر ١٩٧٩، إلتقى السفير الأميركي جون سي. وست وزير الداخلية الأمير نايف لمناقشة مساعدة الأمن الأميركي في شؤون مكة والسؤال حول مصير المواطنين الأميركيين. أحدهم، كما رد الأمير نايف بناء على مذكرة السيد وست، (كان إرهابياً بكل تأكيد)، ولم يعد على قيد الحياة، والآخر مازال تحت التحقيق. وبحسب تعليق السفير ويست (أعتقد بأن ذلك يعني لاحقاً أنه سيعدم، ولكن ذلك أقصى ما يمكننا فعله).

وفي لقاء متابعة مع السفير الأميركي في التاسع عشر من يناير ١٩٨٠، ذكر الأمير نايف، الذي لا يزال يتولى منصب وزير الداخلية في السعودية، ذكر مرة أخرى بأن الأميركي الآخر المشتبه به مازال في الحجز. وقد كان السفير ويست مندهشاً (كنت أعتقد بأنه قد تم شنقه الأسبوع الماضي)، كما كتب المبعوث في ذلك الوقت، في مذكرته حول قدومه الأخير للسعودية من أجل متابعة القضية.

وفي الواقع، فإن الثوار الشباب الذكور الذين تم القبض عليهم داخل المسجد قد تم إعدامهم، سواء في الساحات العامة في يناير ١٩٨٠، أو بصورة سرية في الشهور اللاحقة. ولكن، بناء على مسؤولين أميركيين تم إيفادهم الى السعودية في ذلك الوقت، فإن السجين الثاني قد نجا من سيف السيّاف. وبعد

قرار الأمير سلطان بتصفية قادة انتفاضة الحرم فشل في قطع دابر الأفكار الراديكالية التي أنجبت القاعدة وستبقى قادرة على إنجاب المزيد

مناشدات ومداولات من قبل المسؤولين الأميركيين، فقد تم السماح للسجين الأميركي بالعودة الى بلاده، كمواطن حر مرة أخرى.

في حقيقة الأمر، أن حركة جهيمان بالرغم من الأسرار التي أحاطت بها بقرار من العائلة المالكة، قد انتهت بصورة غامضة. وتذكر بعض المصادر بأن اجتماعاً جرى بين أقطاب العائلة المالكة من أجل تداول مصير عوائل قيادات انتفاضة الحرم، وكان هناك هاجس تسريبات عن أي خطة يتم اعتمادها من أجل إغلاق ملف الحركة بصورة نهائية وحاسمة. وفيما تحفظ الملك خالد إزاء خيار تصفية عوائل الثوّار، وإخفاء أثرهم على أساس أن هؤلاء لا ذنب لهم، قال أمير آخر بأن هذه العملية ستثير الرأي العام العالمي على العائلة المالكة، حيث أن مقتلة عظيمة بهذا الحجم تتضمن نساءً وأطفالاً لابد أنها ستحرّك المنظمات الحقوقية الدولية، وستخضع الحكومات الغربية الى ضغوطات من مؤسساتها المدنية التي ستطالب بقطع روابطها مع السعودية. ولكن برز رأي حمل صاحبه على عاتقه مهمة إنهاء القضية بصورة سريعة وسريّة، فكان الأمير سلطان الذي تعهّد بالقيام بهذه المهمة، وتم تنفيذ الإعدام بالمعتقلين الثوّار ودفنوا بصورة جماعية. ولم يعرف عن مدفنهم الا قلة صغيرة جداً.

ما غفل عنه الأمراء أن عملية التصفية الجماعية لقادة إنتفاضة الحرم، لم تدفن معها أيديولوجية دينية ناشطة كانت ومازالت تجد في الجامعات والمدارس والمساجد خلايا دهنية كفلت لتلك الأيديولوجية الحياة والانتشار والانتقال مكانياً داخلياً وخارجياً، وزمانياً عبر مستقبل الحركات السلفية الناشطة التي بزغت بصورة لافتة في حرب الخليج الثانية بعد احتلال الكويت في أغسطس ١٩٩٠، حيث تبنى الخلف السلفي الناشط سياسياً أفكار جهيمان في التغيير الثوري، وفي قراءة النظام السعودي، وهو ما أبرزته بجلاء (مذكرة النصيحة)، فكانت بمثابة مينافستو سلفي، تشتمل على مخطط إعادة تشكيل الدولة السعودية على أسس دينية سلفية، وتبطن تجريداً لمشروعية العائلة المالكة، وجاء من يكتب لاحقاً عن (الكواشف الجلية في كفر الدولة السعودية)، المستندة على أدبيات حركة جهيمان التي خطها بيده، وهو يقدّم قراءة شاملة لمنهج الدولة السعودية غير الملتزم بالثوابت السلفية.

كانت أكبر من حركة سياسية مغلقة، ولذلك صعب النيل منها على طريقة تصفية حركة جهيمان، فقد صنع الناشطون السلفيون تياراً إجتماعياً في المجتمع السلفي وبدرجة أساسية النجدي، الأمر الذي جعل القضاء عليه مستحيلاً. لجأت العائلة المالكة الى أقطاب المؤسسة الدينية من أجل الحصول على مشروعية الاصطدام بالتيار، وقطع مصادر نفوذه وإمداداته الإجتماعية، ودخل أقطاب التيار السلفي الناشط في مواجهة مع رموز المؤسسة الدينية، مهّدت لحملة إعتقالات واسعة في صفوف التيار، وحرم الرموز من ممارسة نشاطاتهم الدينية بطابعها الإجتماعي، وكان من الصعب السيطرة على كل أطراف التيار، فقد نشأت فروع لها واشتقاقات جديدة لم تكن السيطرة عليها سهلة، بل جاء من يحمل الراية بعدهم، نذكر منها نشوء (لجنة الحقوق الشرعية) التي قادها محمد المسعري وسعد الفقيه وعبد الله الحامد والشيخ عبد الله المسعري وسليمان الرشودي وآخرين. وفيما تم إنهاء نشاط اللجنة في الداخل نقل القطبان البارزان في اللجنة نشاطهما الى الخارج لبدء مرحلة جديدة من العمل السياسي من خارج الحدود، في وقت كان القادمون من الجهاد الأفغاني يستعدون لنسج خيوط الخلايا التنظيمية في الداخل، بعيداً عن أجهزة الرصد الأمنية.



الأصل والصورة

كانت الأفكار السلفية الراديكالية بلغت انتشارها الواسع، ولم يكن أفراد القاعدة بحاجة الى مزيد عناء للعثور على ما يعين على تجنيد أفراد جدد للتنظيم، الذي كان يتهيأ لاعادة انتشاره في مناطق حيوية ضمن المجال الخليجي والعربي عموماً. لم يكن مفاجئاً أن تنشق الألفية الجديد عن حقائق مفزعة حول نشاط سياسي سلفي غير معهود، بل وأن يصل به الأمر للقيام بعمل مدوّي كوني ينقل السلفية الجهادية الى المسرح العالمي، ويضعها في مواجهة الولايات المتحدة، الحليف الإستراتيجي لحاضنها، أي السعودية.

أدبيات انتفاضة مكة في ١٩٧٩ كانت دون ريب مصادر إلهام لشبكة القاعدة، وكذا استعارة النموذج التنظيمي الذي اعتمدته حركة جهيمان سواء على مستوى نوع الأفراد، وتحدّراتهم الأيديولوجية والإجتماعية، وجنسياتهم، فهو تنظيم أمني الطابع، مع فارق أن عملية إجهاض انتفاضة الحرم أفقدته بعده الأمني، فكتابات قائد الانتفاضة جهيمان العتيبي تلفت الى أن مشروع حركته تخترق الحدود، تحقيقاً لمفهوم الجهاد الذي عطّله الملك عبد العزيز منذ قضائه على قادة الأخوان بعد احتلال الحجاز ١٩٢٦.

ويمكن القول بقدر كبير من الثقة، أن القاعدة تمثّل نموذجاً مطوّراً لحركة جهيمان العتيبي، إن لم تكن الولادة الثانية لها، ما يجعل قرار تصفية الحركة مستحيلاً، فقد مرّت الأفكار الراديكالية الى حيث يجب أن تكون، وأن تحرّض على إنجاب حركة جديدة قادها الخلف القاعدي بوحي من أفكار مازالت صالحة لإنجاب حركات راديكالية أخرى وستبقى كذلك.

قيادة بلا منجز وطني ولا قومي

الكاريزما المستوردة

حسن الدباغ

صنّفته صحيفة (واشنطن بوست) في أكتوبر الماضي بأنه من أبرز شخصيات العالم، دون أن تقدّم ما يصلح دليلاً، ووصفته مجلة (نيوزويك) الأميركية في أبريل الماضي بأنه (ثعلب الصحراء) يحمل في داخله أحلاماً كبيرة منذ الصبا، ووصفه متملّقون من عرب ومستعربين بـ (ملك الإنسانية) و(ملك القلوب) و(صقر الجزيرة)..الخ.

نعوت جمّة أسبغها كثر على الملك عبد الله، وقد ينبىء بعضها عن تمنيّات يودّون لو أنها طابقت مع واقع يأملون تلبيسه له، ويخبر بعضها الآخر عن مبالغة مقصودة وتقترب الى الذم في صيغة المدح، لاستحالة تطابق الوصف والموصوف، ويشير بعض ثالث الى أن ثمة جزءً من الحقيقة في شخصية الملك عبد الله دون باقي أخوته يؤهّله لنيل مثل تلك الأوصاف.

إستناداً الى مزاعم البعض الأخير، فإن ثمة إحساساً كبيراً لدى كثر، وهو إحساس غير مدعوم بأدلة صلبة، على أن الملك عبد الله يتميّز عن غيره من أخوته في الأسرة المالكة بأنه يميل الى تحقيق منجز يكسبه سمعة طيبة على المستوى الشعبي، وقد يتطلب منه أحياناً الإقدام على قرارات جزئية في قضايا متعلّقة بالناس، مثل تخفيف معاناة المواطنين على المستوى المعيشي بدرجة أساسية، بالرغم من أن انعكاسات التخفيف تأتي في الغالب على عكس ما يريده الملك والناس على السواء. فزيادة الرواتب، على سبيل المثال، بنسبة ١٥ بالمئة أعقبها إرتفاع قياسي في الأسعار بلغت نحو ٥٠ بالمئة في بعض السلع والمواد الإستهلاكية، وكذا الحال بالنسبة لتحسين الأوضاع الإجتماعية بالنسبة للفقراء، إلا أن زيارة الملك عبد الله لأحد الأحياء الفقيرة في العاصمة الرياض في العام ٢٠٠٥ كشفت الغطاء عن واقع مأساوي، وبات الحديث عن شريحة كبيرة من السكان تعيش (تحت خط الفقر) مألوفاً، وبات موضوع (مستوى دخل الفرد) يجلب مزيداً من الدراسات البحثية والميدانية، وكل ذلك يجري في زمن الطفرة النفطية الثانية التي يعانق فيها سعر البرميل المائة دولاراً. لم يغيّر نبأ تأسيس صندوق إستثماري للمواطنين الذي أعلن عنه الملك عبد الله قبل شهور في واقع يبدو شديد المأساوية، فقد أطاحت أوضاع السكان المعيشية أحلام الملك وكذا حملة الدعاية المصاحبة لها.

كان غالبية السكان تأمل في أن تنتهي سياسة (شد الأحزمة) بفعل الأزمة المالية التي أصابت البلاد بسبب السياسات الاقتصادية الخاطئة، وعاش الناس أوضاعاً كابوسية، نتيجة انهيار الخدمات العامة، والاختناقات المعيشية، وشهد قطاعا الصحة والتعليم إنهياراً مريعاً. كان الإعتقاد بأن الطفرة الإقتصادية التي شهدتها البلاد منذ سنتين أن تصحيحاً راديكالياً سيتم من أجل إعادة التوازن للوضع الداخلي، وتعويض المواطنين عمّا أصابهم في سنوات (شد الحزام)، وإذا بفجوة تتسع بدرجة قياسية بين الأثرياء والفقراء، فقد بتنا أمام صورة جديدة متناقضة بين حكومة متخمة بالثراء الفاحش ومجتمع

السعودية بنك ضخم ولكن بمدير سيء يضطلع بتقديم القروض وليس من شأن البنوك صناعة كاريزمات وإن رفعت حجم القروض

يكابد الفقر، فبين مليارات الدولارات التي تدخل يومياً الى بيت المال يعيش المواطنون ضغوطات معيشية بفعل الغلاء الفاحش، وانهيار سوق الأسهم التي أكلت الأخضر واليابس.

انتشار الجريمة، وثقافة الإنتحار، وأمراض نفسية معقّدة ناشئة عن أوضاع إقتصادية وإجتماعية ضاغطة، يصعب فصلها عن الموضوع السياسي الوطني. فقد كان مؤمّلاً من الملك عبد الله أن يحمل مبادرة تيار الاصلاح الوطني الممثل للأطياف السياسية والاجتماعية والأيديولوجية كافة، وأن يخوض معركة الشعب تأسيساً لدولة وطنية حقيقية، وقد منحه وعده المجهض لاحقاً بقيادة مشروع الإصلاح سمعة إستثنائية، وقدّمه المتفائلون على أنه لوثر الجزيرة، إلا أن إختباراً سهلاً خاضه الملك وخرج منه بسقوط مريع، وخصوصاً بعد اعتقال رموز التيار الإصلاحي في الخامس عشر من مارس ٢٠٠٤، حيث تخلى الملك عن معركته، ورفع الراية البيضاء أمام وزير داخليته الذي وعده بنهاية سريعة لنشاط الإصلاحيين بعد أن أقنع (سيده) بمنجز أمني كبير، بعد القضاء على الجماعات المسلّحة. كان اعتقال الإصلاحيين أول إختبار حقيقي لقيادة الملك عبد الله قبل وصوله العرش، ومالقيه الإصلاحيون في المعتقل، والإجراءات القمعية التي لحقت بهم، ومازالت، حتى بعد أن أصبح عبد الله ملكاً، أكلت من رصيد الأخير، وفي نهاية المطاف خرج من دائرة التنافس في حلبة المصلحين.

على المستوى الوطني أيضاً، تمنّى كثيرون أن يضطلع الملك عبد الله بسياسات وطنية ومستقلة عن المسار الأميركي والغربي عموماً، وحتى أولئك الذين يراقبون الماراثون السياسي بين إيران والغرب، يتطلعون الى أن يلعب الملك عبد الله دور أحمدي نجاد، الذي تمسّك بحق بلاده في تخصيب اليورانيوم لأغراض سلميّة. فخصوم إيران على قاعدة مذهبية حتى في الدوائرة السلفية المتطرّفة لا يخفون إعجابهم بإصرار القيادة الإيرانية على موقفها، ويتمنون لو أن الملك عبد الله التزم موقفاً مشابهاً، في ظل اصطفاف غربي شديد الشراسة يستعين بالانقسام العربي والإسلامي والهرولة السعودية على قضاء حوائجه.

هي، إذن، من المرات النادرة التي تُصنَّع فيها

كاريزما دون منجزات على المستوى الوطني أو حتى في الدائرتين العربية والإسلامية. قائمة نعوت محشوّة بتمنيات وأحلام يعجز الواقع عن تصديقها. نتذكر هنا برنامجاً دعائياً عن سيرة الملك عبد الله بثته قناة (العربية) السعودية تمويلاً وإدارة في نهاية أكتوبر الماضي. سبق البث بازار دعائي شاركت فيه وسائل الإعلام السعودية بما في ذلك مواقع على شبكة الانترنت بتمويل سعودي، وزعم موقع (إيلاف) في الثالث والعشرين من أكتوبر الماضي (أن حياة الملك ستكون مثار ترقّب من الأوساط الشعبية السعودية التي تنتظر معرفة المزيد عن حياة هذا الملك الذي يتمتع بشعبية جارفة لدى مواطني بلاده..). ثمة قصد وتوجيه من أجل صناعة كاريزما تعاندها الظروف، وتقصر الوقائع عن حجز مكان لها خاص بين القيادات التاريخية. تنبّه معدّو البرنامج أن ثمة نقصاً في المادة الدعائية، فأجّلوا بثه ريثما تكتمل النكهات الدعائية.

حاول معدّو البرنامج أن يقدّموا الملك عبد الله على خلاف الصورة التي يصنعها الواقع، وخصوصاً فيما يرتبط بالعلاقات الاستراتيجية الحميمية بين الرياض وواشنطن، فقد تعرّض البرنامج لجانب من الخلاف المفتعل بين الملك عبد الله والرئيس الأميركي جورج بوش، وطالما أن بندر بن سلطان هو (الشاهد الملك) على ذلك الخلاف، فلا بد للمرء أن يتصوّر طبيعة الخلاف!، فهذا الرجل الأميركي بامتياز تحدّث عن خلاف

من المرات النادرة التي تُصنَع فيها كاريزما دون منجزات على المستويين الوطني والعربي، سوى قائمة نعوت بتمنيات يدحضها الواقع

بين الرياض وواشنطن بسبب انحياز الأخيرة إلى إسرائيل، ما أثار غضب الملك عبد الله وأرسل رسالة قاسية الى بوش.

حسناً، الواقع يخبر بنقيض ذلك تماماً، فلم تتحدّث وسائل الإعلام عن لقاءات سعودية إسرائيلية إلا في عهد الملك عبد الله، ولم تصدر مبادرة سلام تنطوي على تنازلات مبدئية (مثل مبدأ حق العودة للشعب الفلسطيني) الا في عهده الملك عبد الله، وذلك كله بفضل جهود الأمير بندر بن بوش، ولم يحدث إنحياز علني وفاضح للدولة العبرية في عدوانها الوقح والساخر على لبنان في تموز ٢٠٠٦ إلا في عهد الملك عبد الله وذلك كله أيضاً بفعل الذكاء الأميركي لدى الأمير بندر، ولم يتبلور (معسكر الإعتدال) الأميركي الذي يضم اسرائيل والسعودية الا في عهد الملك عبد الله، بل ولم يقع إنقسام عربي وإسلامي على خلفية التعاون الاسرائيلي ـ الأميركي ـ السعودي في قضايا فلسطين، والعراق، ولبنان، والمنطقة بصورة عامة إلا في عهد الملك عبد الله، يمثّله العرّاب الأميركوسعودي بندر بن سلطان.

للأخير لهجته الخاصة الأميركية في تصوير (الانحياز)، و(الغضب) و(المبادرة)، فقد صمّم مفاهيم السلام على مقاسات أميركية وإسرائيلية، وليس مستغرباً أن تكون (قسوة) الرسالة التي بعث بها الملك عبد الله الى بوش في ظل سقوط المحرمات في العلاقة بين الرياض وتل أبيب، غير ذات صلة بموضوع الحقوق العربية والفلسطينية، هذا إن صح أصل خبر الرسالة. نكتة عابرة مرّرها بندر بن بوش على عادة الأمراء، أن ثمة مبادرة أميركية تاريخية ستنطلق على وقع ضغوط سعودية، إلا أن هجمات الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ أجهضت صدورها. تذكّرنا هذه النكتة بعادة متّبعة من الأمراء حين يلقون باللوم على الحظ أو الظروف القاهرة بل وعلى المجتمع أحياناً، الذي منع ولادة مبادرة إستثنائية وفريدة ستغيّر حال البلاد والعباد. أحد أرباب هذه النكتة هو ولي العهد الأمير سلطان، الذي لطالما أفرط في استعمالها مع المطالبين بالحقوق، حيث يواجههم دائماً بأن الدولة كانت على وشك إطلاق مبادرة لتحسين ظروف الناس ولكنهم أجهضوها حين قاموا بالاحتجاج أو البوح بمطالبهم لوسائل الإعلام، فأفسدوا ما عقد أولو الأمر العزم على القيام به.

تاريخ مليء بالصدف الفريدة يصوغها هؤلاء الناكصون على أعقابهم للهروب من الاستحقاقات التاريخية، والتنصّل من مسؤولياتهم الوطنية.. ومن الصدف الفريدة أيضاً أن يكتب الفقر سيرته في دولة تزداد مدّاخيلها بصورة فلكية وغير مسبوقة.

خلاصة الأمر، أن كاريزما الملك عبد الله ليست صناعة وطنية ولا عربية ولا حتى إسلامية، فالسعودية بنك ضخم ولكن بمدير سيء في أحسن الأحوال، وتتصرف على أنها زعيمة العالم العربي والإسلامي ولكن دونما رصيد شعبي أو حتى مصداقية سياسية، فهي كاريزما مصنّعة خارجياً ويراد تسويقها لتكون بديلاً عن كاريزمات شعبية أخرى في المنطقة، ولكنها كاريزما تخلو من منجزات لافتة، فالغمامة الإعلامية التي أحاطت بالملك عبد الله لم تهطل أكثر من مشاريع حالمة لا أثر لها على الأرض، فصدى الجعجعة يتصاعد في الأرجاء ولكن لا يرى الحالمون طحناً، وقد يسمعون عن طحن ولا يأكلون رغيفاً.



كاريزما بالمراسلة!

ثروة الملك.. كاريزما الفقراء!

قررت دائرة الرقابة في وزارة الإعلام حظر عدد مجلة (فوربس) في أكتوبر الماضي والذي تحدّث فيه عن ثروة الملك عبد الله إضافة الى زعماء عرب آخرين. ويقول مدير تحرير مجلة فوربس التي تتخذ من من دبي مقراً لها أن سبب الحظر هو تقرير يقع في صفحتين عن ١٥ أسرة حاكمة سبعة منها عرب. وقال مسؤول سعودي طلب عدم نشر إسمه لوكالة رويترز (بدلاً من تمزيق صفحات التقرير قررت السلطات حظر المجلة بالكامل). يشار الى أن السلطات السعودية أمرت بتمزيق أعمدة خالد الدخيل، وهو أكاديمي ومحاضر جامعي من مجلة (فوربس أرابيا) مرتين هذا العام. كما تمزّق السلطات السعودية صفحات من الصحف والمجلات قبل طرحها للبيع اذا كانت تحتوي على صور تعتبر غير لائقة.

أما بشأن الموضوع الذي أدّى الى حظر العدد المذكور من مجلة (فوربس) فكان حول ثروة الملك عبد الله الذي حاز على المرتبة الأولى بين قادة العالم، يأتي بعده حكام بروناي والإمارات العربية المتحدة. وقد نشرت مجلة فوربس الأميركية في موقعها على شبكة الإنترنت أسماء أغنى عشرة من قادة الدول في العالم. وقالت المجلة إن العاهل السعودي الملك عبد الله يأتي في المرتبة الأولى بثروة تبلغ ٢١ مليار دولار، يليه سلطان بروناي حسن بلقيه بثروة تبلغ ٢٠ مليار دولار، ثم رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان بثروة تبلغ ١٩ مليار دولار.

المتهم فيصل أكبر يدلي باعترافات خطيرة

من هو السعودي الذي قتل الحريري؟

محمد قستي

رغم الإغفال المقصود للتفاصيل الواردة في إضبارة التحقيقات الأمنية مع عدد من المشبوهين في قضية إغتيال رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري في الرابع عشر من فبراير ٢٠٠٥، ورغم تعمّد فريق رسمي لبناني وكذلك فرقاء آخرين بمن فيهم السعودية تقليل أهمية ما ورد في تقرير رئيس لجنة التحقيق الدولية القاضي سيرج براميرتز حول هوية الفاعل والمنطقة التي ينتمي إليها، حيث قام فريق من لجنة التحقيق برفع بعض العيّنات من تربة في منطقة ظلم التابعة لمحافظة الطائف وتبعد عنها نحو ٢٥٠ كيلو متراً، إلا أن ثمة في إفادات واعترافات الموقوفين لدى السلطات الأمنية اللبنانية ومن بينهم سعوديون موقوفين على ذمة التحقيق في قضايا الإرهاب ما يلفت الى قضية بالغة التعقيد.

في العدد السابق من (الحجاز) ذكرنا طرفاً من رواية السعودي فيصل أكبر الذي أورد اعترافات بالغة الخطورة عن مخطط إغتيال الحريري. حيث اعترف فيصل أكبر، وهو أسم وهمي آخر بعد أن كان يحمل إسم فهد اليماني، بتفاصيل دقيقة عن تنفيذ أحمد عدس عملية إغتيال الحريري. وفي السابع عشر من أكتوبر الماضي نشرت صحيفة (الأخبار) البيروتية جزءً من وثائق التحقيقات الأمنية التي يربو عددها عن خمسين وثيقة. وبحسب رئيس التحرير إبراهيم الأمين أن الصحيفة لم تتدخل بحال في نص الوثائق بل نشرتها كما هي دون تحرير أو تصحيح، حفاظاً على كينونة النص.

فيصل أكبر الذي وصف الأيام السابقة على عملية الاغتيال بصورة دقيقة، تقدّم بمعلومات عن حركة الإتّصالات بين المجموعات الراصدة وجميل، الشخص الذي يتولى تحضير المجموعة المنفذة وأحمد أبو عدس. كذلك يصف أكبر في إفادته كيفيّة تنفيذ الإستطلاع الأخير وقيادة الشاحنة بأحمد أبو عدس نحو النهاية المعروفة. إلا أنّ فيصل أكبر تراجع بصورة مفاجئة عن إفاداته رغم تطابق كثير منها مع المعلومات التي حصلت عليها السلطات الأمنية اللبنانية، وخلال جلسة التحقيق نفسها، فتحدّث عن تأليفه الكامل لكل المعلومات الواردة من قبل ويشير إلى نقطة قد تكون أشد أهمّية من تكرار سياق التحقيق الدولي للقاضي ديتليف ميليس. وبعد اعتراف الموقوف السعودي فيصل أكبر بتفاصيل عملية اغتيال رفيق الحريري، يعود ويتراجع عن كامل روايته في جلسة التحقيق نفسها، وهنا ننشر نص الإفادة الثانية للمدعو فيصل أكبر، والتي قدّم معطيات أخرى تكاد تكون أشد خطورة من السابقة، حين أكّد ضلوع شخص سعودي ينتمي الى قاعدة الجهاد في بلاد الحرمين في عملية اغتيال الحريري.

مجموعة الـ ٣ وجريمة اغتيال الحريري

س: من خلال متابعة الأحداث ما قبل الانفجار، ونعني كاميرات المراقبة المركّزة في محيط مكان الانفجار، وبناءً على معطيات متوافرة لدينا، وما ورد في إفادتك هذه، يتبيّن أنّ الشاحنة كانت تسير قبيل الانفجار. وهناك معلومات تفيد بأن أبو عدس لا يسوق، ولم تذكر لنا خلال الدورة التي أخضعته لها أي درس عن السّوق قد أعطي له، إضافة إلى أنّ الحديث عن السّوق، وفي هكذا ظروف، لن يتمكّن من السيطرة على سَوق شاحنة بمعدّل السرعة التي

السعودي فيصل أكبر: الشائع بيننا نحن الجماعة أن الحريري قد وقّع على إعدامات بعض المجاهدين السلفيين في لبنان

شوهدت بها على كاميرا المراقبة. ثم إن هناك خطورة نوعاً ما في استعراض أبو عدس في المدن السورية، دمشق وحلب وحمص، وتهريبه عبر الحدود البرية ووضعه في وسط العاصمة، التي هو منها، وإمكان تعرّف أي شخص إليه بالصدفة وإفساد مخططكم. كما أنه قد ثبت أنه لم يتبيّن وجود أي حمض نووي DNA يشير إلى وجود أحمد أبو عدس في مسرح الجريمة. المؤكد أنك خبير بالعمليات التفجيرية، وقد لاحظنا ذلك عند تفتيش شقة الروشة، حيث عثرنا على سدّادات للأذن وعلى قطرة للأذن خاصة بك، وتعاني أعراضاً في أذنيك، كما أفادنا طبيبكم المرافق شفهياً. والواضح أيضاً أنّ أبو عدس قد سجّل شريط الفيديو، لكن من غير المعلوم ما حدث بعد ذلك.

الآن أخبرنا كيف جرت عملية التفجير، وأين انتهى الأمر بأبو عدس، ومَن هم المشاركون الحقيقيّون والمنفذون والفاعلون والمراقبون والذين تدخلوا في إعداد السيارة والمتفجّرات وكلّ لوازم الجريمة؟. أخبرنا عن ذلك بكلّ صدق، وعن المكان الذي لبثتم فيه؟

ج (والكلام للسعودي فيصل أكبر ـ توضيح): الحقيقة أنّ أحمد أبو عدس قام بتسجيل شريط الفيديو، وقد أحضره خالد الطه من بيروت بتاريخ ٢٠٠٥/١/١٦ إلى الشيخ راشد، إلى مقره في حلب. وفي هذه الأثناء، كنت أنا في بيروت قبل شهرين مع فريق العمل، وكان معنا جميل وعدنان وفواز وثامر وبسام ومهند، وكنّا نقيم في شقّة في الضاحية. لحق بنا ـ بعدها ـ خالد الطه لإكمال عملية المراقبة، علماً بأنّ مَن قام بعملية التفجير هو شاب سعودي، حضر من قاعدة الجهاد في بلاد الحرمين، وقد أرسل من جانب أبو هاجر (المقصود عبد العزيز المقرن الذي قتل في ١٨ يونيو ٢٠٠٤)، وهو مَن قام بعملية اغتيال الحريري بالشاحنة نفسها التي ذكرتها لكم. بعدها أقدمنا على كسر الشرائح العائدة لهواتفنا الخليوية، وغادرنا الأمكنة التي كنّا فيها، ثمّ عبرنا إلى سوريا عن طريق التهريب.

وكان الاستشهادي يدعى أبو مقاتل الأسدي، علماً بأنّ الشاحنة قد جُهِّزت في مخيّم عين الحلوة من أبو عبيدة.

س: هل باستطاعتك تذكّر أيٍّ من الأرقام التي استعملتموها خلال فترة الشهرين التي ذكرتها لنا؟

ج: كلا، لا أستطيع تذكّر أي منها.

س: نعرض عليك لائحة بأحد عشر رقماً، هل

باستطاعتك تذكّر أيّ رقم من الأرقام التي استعملت في ما ذكرت؟
ج: إنّ الأرقام التي استعملت هي سبعة، وليست أحد عشر، وبعد الاطلاع عليها لم أستطع تذكر أي منها.
س: هل باستطاعتك إفادتنا عن عنوان أو كامل هوية أبو مقاتل الأسدي؟
ج: كلا لا أستطيع إفادتكم بذلك.
س: هل بالإمكان إذا ما اصطحبناك معنا أن تقوم بالدلالة إلى الشقة التي مكثتم فيها خلال مراحل الإعداد للعملية التي ادّعيت أنك شاركت في فصولها؟
ج: كلا لا أذكر كيف أصل إلى تلك الأماكن.
س: لماذا إذاً تنسج أحداثاً ربما من خيالك أو من مصدر قد سمعته عن تفاصيل لم تشارك فيها؟
ج: أفيدكم بأن الشيخ راشد، ومنذ حوالى أسبوعين وكنا في لبنان في شقة الشاطئ الذهبي، قد طلب مني إعلام الشباب بأن الأجهزة الأمنية في لبنان لا تعرف أي معلومة عن موضوع أحمد أبو عدس. وأضاف أن أعلمهم بأنه إذا أوقف أيّ منهم لدى هذه الأجهزة، ألا يعترف بموضوع أحمد أبو عدس. وعلى هذا الأساس، ولمعرفتي وعلاقتي الوطيدة بأميري الشيخ راشد، تخيلت أن تكون التفاصيل كما ذكرت لكم، وقد وضعت نفسي في هذه التفاصيل لكوني اعتقدت بأنكم لن تصدّقوا عدم مشاركتي إذا ما أخبرتكم بهذه التفاصيل من دون وجودي في مراحلها.
س: طلبنا منك تكراراً إفادتنا بكلّ صدق ورويّة، علماً بأنّك أنت مَن أوردت أنّ أبو تراب هو لقب أحمد أبو عدس، وأنّه حضر إليك في سوريا عن طريق خالد الطه. والثابت أن الأخير مرتبط فيك، وقد عمدت إلى تهريبه إلى مخيم عين الحلوة. ويسؤالنا لك عن أبو تراب هذا، أفدتنا بأنك علمت إسمه الحقيقي لاحقاً لدى مشاهدتك أبو عدس يظهر على التلفاز.
أنت مَن أردت الإدلاء بهذه المعلومات المفصّلة، التي تقاطعت مع نتائج تحرياتنا وتطابقت مع جوانب عدة من التحقيقات حتى الآن. فهل تعرف أحمد أبو عدس، وهل قمت بتهريب خالد الطه إلى المخيم، وهل مرّ في دوراتك الأمنية كل من: خالد الطه وهاني الشنطي وعامر حلاق وسليم حليمة وبلال زعرورة؟
ج: لقد كذبت عليكم في موضوع مقابلتي لأحمد أبو عدس. أما عن هاني الشنطي الملقب بمروان، وبلال زعرورة الملقب بجلال، وعامر حلاق الملقب بوسيم، وسليم حليمة الملقب بسامر، فقد خضعوا لديّ لدورات أمنية، ومن ثم قاموا بمبايعة الشيخ راشد.
س: لم هذا الاستثناء، كون المذكورين جميعاً على معرفة وعلاقة بأحمد أبو عدس، ولماذا هو المستثنى من لائحتك، علماً بأنه يتبع النهج نفسه. ما الغاية من حذفه خارج اللائحة؟
ج: أؤكد لكم أنني لم أرَ أحمد أبو عدس في دوراتي الأمنية.
س: أخبرنا عن معدل الدورات التي أقمتها لطالبيها خلال السنتين الأخيرتين؟
ج: أفيدكم أنني أخصص الدورات لحوالى أربعة أشخاص كل أسبوع، على امتداد السنتين المنصرمتين، على أنه يحضر شباب من كل جنسيات الدول الإسلامية، ومنها لبنان والمقيمون فيه من فلسطينيين.
س: هل شغلك أي شاغل خلال الفترة التي تحدثت عنها، ما ألهاك عن موضوع تدريب المجاهدين. في الحالة الإيجابية، أخبرنا متى ولكم (من الوقت) ولماذا؟
ج: كلا لم أترك عملي بإلقاء المحاضرات في الدورات الأمنية سوى مرّة واحدة ولمدّة أسبوع في شهر حزيران ٢٠٠٥، حيث قصدت العراق لمقابلة الشيخ أبو مصعب الزرقاوي لمناقشته في أمر الحدود السورية العراقية.
س: هل باستطاعتك تذكّر شبّان حضروا إليك خلال الشهر الأول والثاني من عام ٢٠٠٥، وخاصة أي لبناني أو فلسطيني مقيم في لبنان وتسميته؟
ج: لا أذكر أيّاً من هؤلاء الشبان في تلك الفترة.
س: بالتدقيق في لوائح الاتصالات العائدة لسبعة خطوط هاتفية استخدمت من ٢٠٠٥/٢/٤ لتاريخ ٢٠٠٥/٢/١٤ حتى الساعة الثالثة عشرة، أي توقيت اغتيال الشهيد الرئيس الحريري، لم تتصل هذه الأرقام إلاّ في ما بينها، وقد ظهرت حركتها الجغرافية الموازية بتواريخ مختلفة لتحرّكات الموكب الخاص بالشهيد ومحيط مجلس النواب وفندق السان جورج والأماكن المطلة عليه، وقد أقفلت في وقت الانفجار أو بعيده بثوان ولم تعد تنشط لتاريخه، بالإضافة إلى انقطاع نشاط هذه الخطوط بعد ظهر يوم ٢٠٠٥/١/١٤ لتنشط مجدداً صباح ٢٠٠٥/١/٢٠، علماً بأن أحمد أبو عدس اختفى صباح ٢٠٠٥/١/١٦ وتزامن ذلك مع حضور خالد الطه مساء ٢٠٠٥/١/١٥ ومغادرته لبنان عن طريق المصنع صباح ٢٠٠٥/١/١٦.
أضف إلى ذلك توزيعك لعناصر المراقبة والرصد، كما سمّيتهم في إفادتك، على الأمكنة التي ذكرتها والتي طابقت تحركات مستعملي الخطوط ومواعيد استيقاظهم مع الأوقات التي ذكرتها لنا عن حركتكم في الشقة في الضاحية. كما أننا، وللتأكيد، عرضنا عليك لائحة هذه الأرقام لتتذكّر الأرقام التي استعملت كما أفدتنا، وقد أضفنا عليها أرقاماً وهمية أربعة، فأفدتنا بأن الأرقام المستعملة هي سبعة، وليست أحد عشر، ممّا يطابق الألقاب التي ذكرت: خمسة مراقبين وأنت وجميل تصبحون سبعة، وهذه حقائق لم تظهر لا في نشرات الأخبار ولا في وسائل الإعلام. كيف تفسر معرفتك بهذه التفاصيل، وكيف باستطاعتك وصف شوارع بيروت وعلاماتها. أيكون ذلك كله عن طريق الصدفة؟
ج: لقد خطر في بالي تسمية خمسة أشخاص مراقبين، فذكرت لكم ألقاباً خيالية، وأنا وجميل نصبح سبعة. لذا خطر الرقم ٧ على بالي فذكرته لكم، ولا علم لي أبداً بأنّ الأرقام التي تقولون إنها استعملت في مراحل اغتيال الحريري هي سبعة.
كما أنني ابتكرت الأمكنة التي أفدتكم بها، وأن فريق الرصد تمركز فيها، وكان (ذلك) من نسج خيالي، وقد اعتمدت على معرفتي بتلك الشوارع وفندق السان جورج لكوني كنت أتردّد إلى لبنان في تواريخ سابقة وأعرفها منذ ذاك الحين، وهي تصلح لأن تكون مراكز مراقبة لمكان الاغتيال الذي شاهدته على شاشات التلفزيون. أما بالنسبة لاختفاء أحمد أبو عدس، فلا أعرف عن هذا الموضوع أي شيء، إلا ما ذكره راشد لي مؤخّراً كما ذكرته لكم، أي بتحذير الشبان مروان وخالد طه من البوح للأجهزة الأمنية بأي شيء يخصّ أبو عدس.
س: كونك مُلقن دورات أمنية للعديد من الشبان، وقد اطّلعنا على مضمون الدروس التي تعطيها في هذا الشأن من محفوظات الموقوفين المضبوطة، تبيّن لنا بأنّ هناك دروساً عن تشتيت المحقّقين وأساليب أخرى، ونصائح للدارسين في حالات التحقيق معهم بتحوير مسار التحقيق لتضييع الوقت وعدم إظهار الحقائق، وقد وضح هذا جلياً بإفادتك. فلمَ تعمد إلى هذا الأسلوب؟


ميليس: تسييس التحقيق

ج: لم يكن قصدي أن أضيع التحقيق أو إخفاء المعلومات، إنّما الآن أقول ما لديّ بصدق.
س: تتراجع إذاً عن إفادتك بمشاهدة ومقابلة أبو عدس؟
ج: نعم أتراجع عنها وإنني لم أرَه ولم أقابله في أي فترة سابقة. وقد شاهدته فقط على التلفاز لثلاث مرات، وبالتأكيد بعد الانفجار.
س: عمَّ تتراجع في إفادتك أيضاً؟
ج: أتراجع عن معرفتي ومشاركتي بمراحل اغتيال الحريري في ٢٠٠٥/٢/١٤.
س: لاحظنا أثناء ضبط إفادتك بمراحل التحقيق أنّك تحتفظ بألقاب لأشخاص وتحذف الألقاب

لأشخاص آخرين. لِمَ هذا الأمر؟

ج: لقد اعتدت مثلاً على قول الشيخ أسامة بن لادن أو الشيخ أبو عبد الله، لكون الاسم بلقبه يردد أمامي على الدوام، وخاصة أنه من صلب عملي كمجاهد في القاعدة. أما بالنسبة للحريري، فأقول ذلك من دون لقبه لكونه لا توجد أية نية أو قصد معيّن لذكر هذا اللفظ بهذه الصورة.

س: لماذا تعمّدت اتخاذ إجراءات أمنية، كما تذكر لنا، متدرّجة من ناحية الأهمية، وذلك بإخفاء خالد الطه في المخيم، بينما عزلت مروان، أي هاني الشنطي، في شقة البسطة وعامر حلاق وسليم حليمة في شقة طريق الجديدة، دون أن يهتدي بعضهم إلى سبيل البعض الآخر. ما الغاية من هذه الإجراءات، ولم يتمتّع خالد الطه بدرجة عالية من الأهمية الأمنية؟

ج: لقد كنت أتبع أوامر الشيخ راشد كما هي في الترتيب الأمني، لكون خالد على علاقة بزياد رمضان، والأخير قد ذكر إسمه في تقرير ميليس.

س: ذكرت لنا أنك تتبع وتنظم، بالإضافة إلى آخرين، حركة جهادية مقصدها القتال في العراق. أما في لبنان، فقد ضبطنا من الشقق التي تديرها أسلحة وصواريخ وقنابل وأجهزة اتّصال ومسدّسات وقناعاً وأحزمة يستدلّ منها أنها أحزمة ناسفة، وأدوات لصبغ الشعر وشرائح كهربائية للتفجير، وضبطنا أيضاً أجهزة لاسلكية. ومن الموقوفين الذين اتصلوا بك وأوقفناهم، ضبطنا برامج قتاليّة وتدريبيّة تفوق المستوى الأمني الذي نعرفه نحن. أفدنا عن سبب حيازة هذه المذكورات، وخاصة أنه قد تبين لنا أن الحركة لم تحدث من سوريا للعراق، بل من سوريا للبنان. فلماذا هذا الوجود بطريقة حذرة مع تزويد كل فرد منكم، أقلّه، مستند هوية مزوراً. كما تبيّن أنّ لكل واحد من رفاقك، وأنت ضمناً، عدة بطاقات (تلي كارت)، يستعمل كل بطاقة شخص واحد، وقد سُجّل لقبه على ظهر البطاقة. إضافة إلى طلبنا منك إفادتنا باسم شخص واحد من الذين تابعوا دورات وبايعوا، قد تمكّن من الوصول إلى العراق للقتال لتحقيق هدفه؟

ج: لقد قدمنا إلى لبنان هرباً من الحملات الأمنية السورية ومتابعة العمل الجهادي المسلح في لبنان وتوابعه من القنابل والصواريخ. أما بالنسبة إلى الأحزمة الناسفة، فهي تدخل في عملنا أيضاً. أما أدوات صباغ الشعر فهي للتنكر، ويستعملها الشيخ راشد لا أنا. أما الشرائح الكهربائية، فهي تخص قسم الإلكترونيات في الجماعة بإدارة جميل. أما الدراسات المحفوظة في كومبيوترات الإخوة، فهي دراسات قتالية حديثة، مثل دورة الشهيد إسماعيل الخطيب لتركيب دوائر إلكترونية لتركيبها على المتفجرات، ودورات صناعة المتفجرات، ودورات في أجهزة الاتصال المتقدم. أما عن الإخوة الذين قاتلوا في العراق وقد قدموا من لبنان، أذكر لكم الشهيد أبو عمر اللبناني، أي والد محمد رمضان الذي استشهد إبنه أيضاً في العراق، وذلك منذ سنتين. أما حالياً فقد أقفلت الحدود منذ حوالى شهر ونصف.

س: ماذا شاهدت في التلفاز لدى ظهور أحمد أبو عدس وما تتذكر منه؟

ج: أذكر أنني شاهدته على قناة (الجزيرة) بفيلم مقطّع إلى جزأين أو ثلاثة، يتلو فيه بياناً لجماعة النصرة والجهاد، متبنّياً عملية اغتيال الحريري. ولا أذكر كلّ الأسباب، إنّما أذكر منها انتقاماً لشهداء الحرمين وسرقة أموالهم. والشائع بيننا نحن الجماعة أن الحريري قد وقّع على إعدامات بعض المجاهدين السلفيين في لبنان.

س: هل يمكن أن تكون حياة خالد الطه في خطر الآن لكونه، وكما ذكرت، يعاني مشاكل؟

ج: إن خالد موجود في مخيم عين الحلوة لدى عصبة الأنصار، وهم إخوة لنا وبيننا وبينهم تنسيق، وهم يعتنون به، كما كان اتفاق الشيخ راشد مع الملقب بأبو بصير، وهو مسؤول الجماعة. وأفيدكم بأن خالد الطه قد ترك مسدّسه في شقة عين الرمانة لدى هاني الشنطي، لشعوره بالأمان، لكونه يعلم أنه سينتقل إلى مخيم عصبة الأنصار.

س: من الاطّلاع والتدقيق في حاسوبك المحمول، شاهدنا رسائل إلكترونية مرمّزة محفوظة في ملفّ سرّي. فسّر لنا هذه الرسائل، وما المقصود بها وبالرموز الموجودة فيها؟

ج: هذا الملف الذي يتضمّن رسائل إلكترونية مرمّزة هو خاص براشد، ولا أستطيع فك أو حل أو ترجمة الرسائل لكم. وراشد هو الوحيد القادر على قراءة الرسائل هذه، لكونه يملك الشيفرة ونحن لا نملكها.

السلطات الأمنية اللبنانية تواجه المتهم السعودي بتطابق إفاداته مع نتائج التحقيق التي حصلوا عليها ما يؤكّد ضلوعه في مخطط الاغتيال

س: كيف ذكرت لنا خلال إفادتك أن سعر شاحنة الميتسوبيشي هو سبعة آلاف دولار، وقد تطابق هذا الثمن مع سعر الشاحنة المذكورة في الأسواق اللبنانية؟

ج: لقد حدث ذلك صدفة.

س: اللائحة بأدوات التزوير والرسائل والكومبيوتر المحمول وتوابعه والأسلحة والمبالغ المالية وبطاقات الهواتف والأشياء الأخرى المضبوطة من شقة الشاطئ الذهبي لمَن تعود؟ أخبرنا عنها بالتفصيل؟

ج: إنّ الورقة المدوّن عليها أدوات الكترونية وقرطاسية وخريطة بيروت وطرابلس هي طلب من جلال، الملقب بسلطان أو مراد، وهو مَن يجيد التزوير في الجماعة. وقد طلبها مني على أن أشتريها له لكونه يريد العمل بها في مخيم عين الحلوة. أما الكومبيوتر المحمول فهو لراشد، وتعود توابع هذا الكومبيوتر أيضاً لراشد. أما الرسائل، وبعد أن عرضتموها عليّ، تعرّفت عليها وهي رسائل إلى أبو مصعب الزرقاوي من الإخوة في عصبة الأنصار في مخيم عين الحلوة، من خلال راشد. وإن الرسالة الموجهة إلى الحجي، وهو لقب أبو مصعب الزرقاوي، ورسالة أبو الليث النجدي الذي استشهد، فهاتان الرسالتان لراشد. علماً بأنني، ولدى تلقّي أي رسالة وبعد قراءتها، أقوم بإحراقها، ولا أعلم لماذا لا يزال راشد يحتفظ بهذه الرسائل.

أما عن المسدّسين والقنبلة، فقد أحضرهم معه الطبيب الملقّب بموفق، والموقوف لديكم. والمبالغ المالية هي للتنظيم، وهي بيد راشد. والبطاقات البلاستيكية نوع فيزا بأسماء أشخاص سعوديين هي لراشد، حيث يكون بإمكانه سحب المبالغ منها بعد أن يودع أصحاب البطاقات مبالغ تبرّعات للتنظيم. وبطاقات الهاتف هي للاتصال بيننا وبين الشباب في لبنان وسوريا. أما الأحزمة فلا أعرف استعمالها، باستثناء واحد هو لتقويم الظهر. والهويات والبطاقات المزوّرة هي باستلام راشد لتوزيعها على الشباب.

إنّ عدّة الصباغ المضبوطة من شقّة الشاطئ الذهبي هي خاصة راشد، لكونه أراد تغيير شكله، لأنه معروف ولأسباب أمنية. أما القناع فقد أحضره الطبيب معه.

س: لماذا تعمد إلى تغيير الألقاب؟

ج: للظروف الأمنية تغيّر الألقاب كل فترة.

س: متى أبدل خالد الطه لقبه من بدر إلى نور، وبأية ظروف؟

ج: لا أعلم.

س: هل قام مروان بتغيير لقبه منذ انتسابه إلى الجماعة، ونعني هاني الشنطي؟

ج: كلا لم يغيّر مروان لقبه، بل بقي كما هو.

س: هل أبدل عامر وسليم لقبيهما منذ ذاك الوقت؟

ج: كلا لم يبدّلا لقبيهما.

س: هل أبدل بلال زعرورة لقبه؟

ج: نعم لقد أبدله من جلال إلى رمضان.

س: لِمَ هذه الخصوصيّة والظروف الأمنية التي دفعت فقط خالد الطه وبلال زعرورة لتبديل ألقابهما، وخاصة أنّهما أرسلا إلى المخيم

جماعة النصرة والجهاد - بلاد الشام

ابوعدس كما ظهر في شريط الجزيرة

للاختفاء؟
ج: إنّها ضرورة أمنية.
س: هل باستطاعتك تفسير هذه الضرورة الأمنية فيما خلا موضوع ارتباطهما بأحمد أبو عدس؟
ج: ليس لديّ إجابة على هذا السؤال.
س: ما رأيك بتنكّر راشد لأي إمارة أو مبايعة أو نشاط أو علمه بالنشاطات التي أقرّ بها رفاقك بكل رحابة صدر؟
ج: إن راشد هو أمير، وأعتقد بأنه يفكر للمدى الطويل كي لا يبقى مدة طويلة في السجن، فيخرج ليتابع نشاطه الجهادي. ولكونه أميراً، يحقّ له ادّعاء وقول ما يراه مناسباً.
س: في مرحلة من مراحل هذا التحقيق، أدليت لنا بإفادة صريحة عن استقبالك للمدعو أحمد أبو عدس، ومن ثم مشاركتك في تصوير فيلم الفيديو، وشرح تفاصيل دقيقة خلال التصوير، لجهة تقسيم تصريح أبو عدس على الفيلم إلى أربعة أقسام، ومن ثم إفادتنا بالأسباب والدوافع التي ذكرها أبو عدس في الفيلم، ومن ثم أدليت بهذه الإفادة شفوياً أمام المقدم رئيس الفرع، ومن ثم تراجعك عنها. فسّر لنا هذا الأمر؟
ج: لقد ذكرت لكم أموراً ابتكرتها من نسج خيالي، ولا تمتّ إلى الواقع بصلة، وهي تقسيم الفيلم إلى أربعة مقاطع، وهي المقدمة الشرعية، وتتضمن آيات قرآنية، ثم حديث شريف، والثالثة وهي الأسباب السياسية التي تتضمن سرقة أموال لبنان، وإن الحريري وقّع على إعدامات للشباب المجاهدين في لبنان الذين أقدموا على اغتيال نزار الحلبي وانتقاماً لشهداء الحرمين مثل أبو هاجر عبد العزيز المقرن، والرابعة وهي الوصية لوالدته وللمسلمين عامة. وأؤكد لكم أن جميع هذه التفاصيل قد اعتمدتها من خيالي وليست حقيقية.
س: تتطابق التفاصيل التي تبتكرها مع حقائق لا تقبل الدحض، تبيّنت في تحقيقات كثيرة عن موضوع محضرنا هذا بجريمة اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري واختفاء أحمد أبو عدس، ما يستدل به على أنك على معرفة بأمور ودقائق أفدت بها أو حوّرتها، ومن ثم تراجعت عنها. ننصحك بقول الحقيقة كما هي، وإفادتنا عن الأشخاص الذين قد تراهم، ولأسبابك الخاصة، رؤساء شرعيين أو إخوة في الجهاد؟
ج: إن السبب الحقيقي الذي ذكرته وأنا متأكد منه هو أمر عام وشائع بين المجاهدين، وهو أمر توقيع الحريري لإعدامات المجاهدين في لبنان. وقد سمعت هذا الأمر من راشد بعد اغتيال الحريري، ومتابعتنا الأخبار على التلفزيون في المكتب الأمني في سوريا في النهار نفسه الذي اغتيل فيه الحريري.
س: هل كان ذلك في ٢٠٠٥/٢/١٤، وفي أي وقت إن كنت تذكر؟
ج: نعم لقد كان هذا الأمر بمشاهدة التلفزيون وسماع بيان أبو عدس في ٢٠٠٥/٢/١٤، وأذكر أنه كان بعد صلاة العصر.

س: ماذا قال حينها راشد، ومَن كان معكما؟
ج: لم يكن معنا أي أحد، وقد قال راشد حينها، بعد عرض الفيلم على قناة الجزيرة، (إن الحريري متورط ومسؤول عن توقيع الإعدامات للمجاهدين في قضية نزار الحلبي)، ولم أكن أعرف هذا الأمر قبل أن يخبرني به راشد.
س: هل أنت مستعد لمواجهة راشد بهذا القول، وماذا إذا طلب منك الانصياع لأمره لكونه الأمير كما تذكر؟
ج: نعم إنني مستعد لمواجهة راشد حسن النبعة في ما قاله بذلك التاريخ، ولن أنصاع لأمره إذا طلب مني أن أمتنع عن الإفادة أو موافقة أقواله، لأنني الآن أتكلم بكل صدق ولا مراوغة في كلامي.
س: ماذا عن تراجعك بعد قليل عما ذكرته الآن إذا سألناك سؤالاً آخر؟
ج: إنني أؤكد لكم أن ما ذكرته الآن هو صادق وحقيقي، وأن ما ذكره راشد بخصوص إعدام المجاهدين في قضية نزار الحلبي قد علمته منه. أما الشائع، فقصدت به أن الإعدامات عموماً، التي وقع عليها الحريري، هي بأمور اللبنانيين المجاهدين القدامى مثل بديع أو وديع. وهذا أمر يختص باللبنانيين، ومعروف من جانبهم مثل راشد، ولا علم لي فيها. وقد أدليت بإفادتي هذه بملء إرادتي وبكل صدق، وليس لديّ ما أقوله خلاف ذلك.
تُليت عليه إفادته فصدّقها ووقّعها معنا.

أبو هاجر أمير (القاعدة) في بلاد الحرمين

يقول السعودي فيصل أكبر في إفادته أمام المحقّق (علماً أن من قام بعملية التفجير هو شاب سعودي، حضر من قاعدة الجهاد في بلاد الحرمين، وقد أرسل من قبل أبو هاجر وهو من قام بعملية اغتيال الحريري بالشاحنة نفسها التي ذكرتها لكم، بعدها أقدمنا على كسر الشرائح العائدة لهواتفنا الخلوية، وغادرنا الأمكنة التي كنا فيها (...) وكان الاستشهادي يدعى أبو مقاتل الأسدي (...).
وأبو هاجر هو عبد العزيز بن عيسى بن عبد المحسن المقرن، الملقب بأبو هاجر، يبلغ من العمر ٣٣ سنة، ومتزوج. ولد عبد العزيز المقرن في جزيرة العرب عام ١٩٧١، وتوقفت دراسته عند المرحلة الثانوية بسبب التحاقه بالمجاهدين العرب في أفغانستان.
وتلقى عبد العزيز المقرن تدريبات مكثفة في معسكر (وال) القريب من مدينة خوست الأفغانية قبل أن ينتقل إلى الجزائر في منتصف التسعينيات للقتال إلى جانب المجموعات المسلحة التي أعلنت رفضها تدخّل الجيش الجزائري، وإعلانه إلغاء نتيجة الانتخابات، لكي لا تتمكن الجبهة الإسلامية للإنقاذ التي فازت بأغلبية الأصوات من تأليف الحكومة.
بقي في الجزائر إلى أن استطاعت قوات الأمن الجزائرية القبض عليه في عملية تهريب أسلحة. لكن أتباعه استطاعوا تهريبه خارج الجزائر. عاد المقرن للتنقل بين المملكة العربية السعودية وأفغانستان ومنها انتقل إلى البوسنة والهرسك للمشاركة في عمليات تدريب وقتال ضد القوات الصربية هناك.



برامبيتز: أين الحقيقة؟

شارك أبو هاجر في الحرب في البوسنة والهرسك خلال الفترة من عام ١٩٩٢ حتى ١٩٩٥، ثم عاد بعدها إلى بلاد الحرمين.
بعد فترة قصيرة استطاع التسلّل إلى الجمهورية اليمنية ومنها إلى الصومال حيث شارك في القتال ضد القوات الإثيوبية في إقليم أوغادين الذي تسكنه أغلبية مسلمة. لكنّه وقع أيضاً ـ كما حدث له من قبل في الجزائر ـ في يد القوات الإثيوبية، التي حبسته لمدة عامين ونصف عام قبل تسليمه إلى سلطات الأمن السعودي عام ١٩٩٨.
حكمت عليه محكمة سعودية شرعية بالسجن مدة ٤ سنوات، لكنه لم يمض في السجن غير نصف المدة فقط، بعدما أفرج عنه (لحسن أخلاقه وإتمامه حفظ القرآن الكريم).
بعد شهر واحد فقط من إطلاق سراحه، قرر المقرن مغادرة جزيرة العرب متوجهاً إلى أفغانستان، وقد نجح في الوصول إليها عبر عدة عواصم أجنبية عام ٢٠٠١، وهناك التحق مع مجموعة من الشباب السعودي للقتال جنباً إلى جنب مع قوات طالبان والقاعدة ضد الجيش الأميركي، الذي قرر غزو

أفغانستان وإسقاط نظام حكم طالبان بعد أحداث الحادي عشر من أيلول.
بعد سقوط نظام حكم طالبان، عاد المقرن إلى منزل أهله في حي السويدي بالرياض في بلاد الحرمين ثم اختفى عن أنظار الأمن السعودي قبل ١٣ شهراً. اتهمه الأمن السعودي بتدريب معارضين للنظام في مناطق وعرة بالمنطقة الوسطى والمنطقة الغربية في بلاد الحرمين وأعلن عزمه القبض عليه.
بدأ اسم عبد العزيز المقرن (قائد تنظيم القاعدة في جزيرة العرب) يلمع في وسائل الإعلام، وخاصة بعد العمليات المسلحة التي استهدفت حياة الأجانب الموجودين على أرض المملكة، ولا سيما الأميركيّين والبريطانيين.
ونشط الأمن السعودي في البحث عنه وأصبح محط الاهتمام بعد اختطاف الرهينة الأميركي بول مارشال جونسون، المهندس في فرع شركة لوكهيد مارتن، المتخصصة في صناعة طائرات الأباتشي بالرياض.
منح تنظيم القاعدة سلطات الأمن السعودي مهلة ٧٢ ساعة للإفراج عن معتقليه في سجون بلاد الحرمين مقابل الإفراج عن الرهينة الأميركي، لكن الحكومة السعودية رفضت هذه الصفقة. نفذ تنظيم القاعدة وعيده بقتل الأميركي وظهر رأسه المفصول عن جسده. وفي ١٩ يونيو من عام ٢٠٠٤ أعلن مقتل أبو هاجر، أو عبد العزيز المقرن.
وعلى رغم هذه الواقعة المسجّلة إعلامياً، إلا أن المحقق اللبناني لا يلحظ أن الماثل بين يديه يضلله بهذا الاعتراف، هذا إذا كان فيصل أكبر قد أدلى بالاعتراف هنا.

إرسال السيوف إلى العراق

س: ورد في إفادة أحدهم في هذا المحضر بأنه كلف مرة بشراء سيف من بيروت وتحديداً من الدورة، وأرسله إلى راشد في سوريا، ما صحة هذا الأمر؟
ج: إن راشد يقوم بإرسال السيوف إلى العراق لأبي مصعب الزرقاوي، ولا علم لي بمَن يحضرها من لبنان من الشباب.
س: مَن هو برأيك؟
ج: إن أميري المباشر هو راشد.
س: بماذا يُلزمك هذا الأمر، فصّل لنا ذلك؟
ج: أُلزم بالسمع والطاعة في ما يقول لي ويوكل إلي من قبله وعدم رفضها إلا بمسوّغ شرعي.
س: بحكم ما ذكرته هل يُلزمك هذا الأمر بإخفاء بعض الحقائق لعدم الإضرار بالمجموعة أو بأميرها أو بالنهج العام؟
ج: نعم ألتزم تنفيذ الأوامر، وخاصة إن كانت صادرة عن الأمير، بإخفاء حقائق أو تفاصيل.
س: أين تعرّفت براشد وكيف ومتى؟
ج: لقد تعرّفت براشد الموقوف لديكم وعلمت الآن أنه يدعى حسن نبعة، في أفغانستان خلال عام ٢٠٠٠ في أحد معسكرات التدريب وبقينا معاً لحوالى خمسة أشهر، ثم أرسله أبو مصعب الزرقاوي إلى لبنان لتنظيم مجموعات لتهيئة الأرضية للجهاد في لبنان، فحضر راشد وكان حينها يلقب بـ(أبو مسلم).

رحلة فيصل أكبر في شوارع بيروت

يتحدث فيصل أكبر عدة مرات عن شوارع بيروت، ويشرح للمحقق كيفية إجراء الاستطلاعات في شوارع عدة من بيروت من عين المريسة حيث استهدفت عملية التفجير موكب الرئيس رفيق الحريري، إلى فردان حيث (مكتب) رفيق الحريري كما يقول أكبر في اعترافاته، ويحاول المحقق الاستفهام عن مدى معرفة أكبر بالطرق، علماً أن المحامية مهى فتحة تتحدث عن عجزه عن التعرف بمناطق في محيط الأماكن التي يصفها في محاضر التحقيق.
س: ذكرت لنا أنك تعرف شوارع بيروت لكونك حضرت في فترات سابقة إلى لبنان، متى حضرت وأين مكثت وما الغاية من حضورك في تلك الأوقات؟
ج: لقد حضرت إلى لبنان في أواسط عام ٢٠٠١ مكلفاً من قبل أبو مصعب الزرقاوي للقاء جماعة جند الشام الموجودة في مخيم عين الحلوة. قدمت من تركيا إلى لبنان، ومكثت في فندق وايت هاوس - الحمرا باسمي الحقيقي لمدة ساعة فقط، بعدها انتقلت برفقة الملقب معين إلى مخيم عين الحلوة للتباحث مع جند الشام في موضوع المبايعة

سؤال كبير: لماذا بدّل السعودي فيصل أكبر أقواله بعد وصول فريقي المحققين السعودي والأميركي الى لبنان ولقائهما مع الموقوفين

والخروج للجهاد في أفغانستان، وبقيت في المخيم لحوالى أسبوعين. سافرت بعدها إلى تركيا ومن ثم إلى أفغانستان، ونزلت في العام نفسه من سوريا إلى لبنان عن طريق المصنع باسمي الحقيقي أيضاً وانتقلت مباشرة إلى مخيم عين الحلوة. التقيت مجدداً بالإخوة جند الشام لحوالى أربعة أيام لمراقبة موضوع الخروج للجهاد وتفحص إمكانية جماعتهم وجهوزيتهم.
في ذلك الحين، أصبحت مطلوباً في لبنان للقضاء اللبناني لكون معين قد أوقف في سوريا وسُلّم إلى لبنان بجرم تزوير، وكنت ألقّب في حينها بـ(قويظ) (قوس). تمكنت من الخروج إلى سوريا وعدت إلى لبنان بعدها في تواريخ لا أذكرها لحوالى ثلاث مرات أيضاً إلى مخيم عين الحلوة. بعد هذه الفترة أصبحت أدخل لبنان بجواز السفر السعودي المزور بإسم فهد اليماني، وكنت أحضر فقط ليوم أو يومين من أجل الأختام لدى الأمن العام السوري لأظهر أن الجواز عليه أختام وهو المزور، وكنت أستخدم لدى حضوري إلى لبنان شققاً مفروشة في الحمراء والروشة، ونزلت في محلة الشويفات في شقة برفقة نبيل الملقب بـ(أبو الغادية)، الذي استشهد في العراق. مكثت ليومين هناك، رجعت بعدها لسوريا بينما بقي نبيل هنا، وذلك في عام ٢٠٠٣، فأكون قد حضرت إلى لبنان حوالى ثماني مرات، ولذا أعرف شوارع بيروت.
وفي تحليل للرواية الثانية لفيصل أكبر، يبدو أن ثمة ما يثير فضولاً صحافياً وتحقيقياً لجهة المقارنة بين الافادتين المتعارضين، وصدقية كل منهما، وطبيعة الإفادات التي أدلى بها فيصل أكبر، وما تضمنته من حقائق أو نصف حقائق أو حتى أضاليل. صحيفة الأخبار التي نشرت نص التحقيقات أثارت في العشرين من أكتوبر سؤالاً: من أين يأتي التضليل وأية رواية نصدّق؟ وقد كتبت الصحافية فداء عيتاني مقالاً حاولت فيه الإجابة أو بالاحرى إنتاج المزيد من الأسئلة، إذ لا يمكن، بحسب قولها، محضر تحقيق مشابهاً لما نشرته (الأخبار) إلا أن يثير المزيد من التساؤلات، ولا يمكن أحداً أن يدّعي امتلاك وجهة نظرٍ متكاملة عن اغتيال الرئيس رفيق الحريري. بيد أن ما نُشِر يثير الاستغراب لأكثر من ناحية، أوّلها عدم تقديم هؤلاء الشبّان للمحاكمة بتهمة التورّط من ناحيةٍ ما على الأقلّ في مقتل الحريري، أو تقديم من حقّق معهم إلى المحاكمة بتهمة تزوير إفادات والاستحصال عليها تحت الضغط والتعذيب، وربما تضليل التحقيق الدولي.
تحصل الصحيفة على ملف التحقيقات مع مجموعة الـ١٣، بعد أشهر طويلة من العمل في هذا السياق، وبعدما حُوِّلت المجموعة إلى المحاكمة، وبعد التأكد من صحة الملفات، ومن حق النشر، تبدأ (الأخبار) بنشر المحضر. وعلى خط موازٍ، كانت مجموعة من القوى السياسيّة تضغط على المعتقلين وعلى غيرهم من الوسطاء لمنع النشر، أو وقفه، أو الطعن بصدقية المنشور والصحيفة. ودفع حسن نبعة ثمناً باهظاً لعناده، وصار، وبأمر من سجّانيه، ينام كل ليلة في زنزانة، وهو المضرب عن الطعام، ويعيش وضعاً صحياً صعباً، ويُداوى بمستوصف مرتجل في السجن.
غير أن نشر أقسام التحقيق يستكمل بحسب خطة الصحيفة، وإن كانت الردود على الصحيفة وصلت حد التلويح بتهديدات، فيما الردود الصادرة عن المسجونين لا تعدو كونها شرحاً لوجهة نظرهم في ما حلّ بهم.
بعد قراءة محاضر التحقيق، لا بد من الإشارة إلى ثلاثة أقسام رئيسية مندمجة في النص الطويل: القسم الأول هو المتعلّق باغتيال الحريري، وهو يحمل جانبين، الجانب الأول يتوافق مع تحقيقات

ديتليف ميليس، وهي صادرة بعد إعلانه بعض نتائج تحقيقاته، والجانب الآخر يتناقض معها ويتطابق مع تحقيقات سيرج براميرتس (المعلن منها على الأقل) وقد صدر قبل إعلان هذه النتائج عبر تقارير براميرتس. القسم الثاني هو المتعلق بأحمد أبو عدس، ويدور من دون أن يصل إلى نتيجة محددة، ويقدم أيضاً روايتين متناقضتين. أما القسم الثالث فيتعلق بالمجموعة بصفتها تدعم المقاومة العراقية، وحركتها وملاجئها السرية، وأساليبها وتقنياتها، والشخصيات العربية

الإنفجار الذي أودى بالحريري

والجهادية التي تطل عليها هذه الشبكة، وهو القسم الأكبر في التحقيقات.

ولعل أبرز ما في التحقيق كان إفادة فيصل أكبر، الذي يقدم رواية تنفيذ أحمد أبو عدس لعملية الاغتيال، ثم يتراجع عنها. وفي كلتا الحالتين، يقدم اسماً لمنفذ الاغتيال (أحمد أبو عدس، وأبو مقاتل السعودي). إلا أنّ المحقق يبتعد عن متابعة أي من جانبي الروايتين المتناقضتين. وتراجُع أكبر عن إحدى الروايتين لا يعفي من التساؤل عن الدقة التي وصف بها أكبر عملية تنفيذ أحمد أبو عدس لعملية التفجير، أو للمعلومات عن أبو مقاتل السعودي، علماً بأن أي إنسان عادي لا يمكنه رواية هذه ولا تلك. ولماذا يُفترَض أن نصدّق رواية المفجّر السعودي مثلاً، ولا نصدّق رواية أحمد أبو عدس (علماً بأنه لم يُعثر على دي.إن.أيه لأبو عدس في موقع التفجير)، ولماذا يجب ألا نصدّق أنّ هذه المجموعة هي مَن تعاون مع الانتحاري السعودي لتنفيذ عملية الاغتيال، علماً بأنّ براميرتس وصل إلى نتائج مشابهة، وزار المملكة السعودية، وتفحص التربة هناك وأورد في تقاريره تلميحاً إلى هذه الزاوية.

ويورد المحقق اكتشاف رموز كودية وفك تشفير لملفات إلكترونية، إلا أن المحقق نفسه (أو كاتب المحضر) يجهل الفرق بين usp وusb، ويجهل كتابة Toshiba، وغيرها من ألف باء عالم الإلكترونيات المعقد، بينما يكتشف أن المجموعة ترسل بريدها الإلكتروني بشكل مموّه، وهي تقنية معقدة جداً في عالم الإنترنت، تعتمد على تجاوز IP spoofing، ولا يمكن تحقيقها أو تجاوزها بسهولة، علماً بأن المحقق يقرّ في أحد أسئلته بأن هذه المجموعة أكثر تطوراً على المستوى التقني والأمني من أجهزة الدولة، فبمن استعانت جهة التحقيق لفك الكودات والترميز على الوثائق والملفات الإلكترونية، وهل تم ذلك بطريقة رسمية تمنع فك التشفير من زرع أو إخفاء معطيات غير تلك التي كانت ملكاً للمجموعة المتهمة؟ وما هو دور الأميركيين في التحقيقات وفك الشيفرات؟ ولماذا وصلت أسئلة مترجمة إلى اللغة العربية من عمان؟

أضف إلى ذلك أنّ الأسئلة أتت مطوّلة وحاملة وقائع أحياناً أكثر مما تحمل الإجابات، وهي كانت توحي للمستمع إليه بما يدلي به من إفادة، وهذه الوقائع لم تستخرج من أجوبة سابقة للموقوفين، وإن المحقق يتحدّث عن حزام ناسف كان بحوزة أحد الموقوفين، ويجيب الموقوف عن الأمر كمسلّمة، على رغم أن جدول المضبوطات لا يلحظ وجود حزام ناسف، وبالتالي يعترف الموقوف بحزام غير موجود.

ويشير التحقيق إلى أن فيصل أكبر تعرّف بحسن نبعة في أفغانستان عام ٢٠٠٠، علماً بأن القضاء اللبناني كان يطارد حسن نبعة في لبنان في العام نفسه بتهمة انتمائه إلى مجموعة الضنية، وهي المجموعة التي أُطلق عليها اسم مجموعة (الهجرة والجهاد) حينها، ولم تنسب إلى تنظيم القاعدة.

وبعد كل ما تقرّ به المجموعة، وبعد ثبوت كونها جزءاً من المقاومة العراقية، يُسطّر بلاغ بحث وتحر (بجرم الاشتباه بالتخطيط للقيام بأعمال إرهابية والانتماء إلى مجموعة إرهابية).

ويقع التحقيق في تناقض كبير بين تصوير هذه المجموعة عصابةً متطرفةً تكفيريةً عاطلةً عن العمل بمستوى فكري متدن، وبين وقائع تثبت تفوقها العلمي، واختلاط أفرادها ببيئات فكرية أخرى، وزواج أحد المتّهمين من امرأة شيعية، وغيرها من الوقائع العلمية، إضافة إلى سعيها إلى امتلاك مستشفى في سوريا بشكل سري لتطبيب الجرحى القادمين من العراق.

أمّا الأسئلة الرئيسيّة، فقد أجاب التحقيق نفسه عنها بالكامل، وبعدّة روايات، وخاصة على لسان فيصل أكبر. ولكن المجموعة لم تُحَل على القضاء المختصّ بجريمة اغتيال رفيق الحريري، بل أحيلت بجرم الإرهاب والتحريض الطائفي، وهما عمليّاً جريمتان لا إثبات لهما. فما الذي يفترض أن نصدّقه من اعترافات المعتقلين؟ قتل رفيق الحريري أم المشاركة في دعم المقاومة العراقية؟

يبقى أن المحقق لا يتبع جهةً مختصةً بالتحقيقات، وهو على رغم ذلك يصر على استكمال تحقيق طويل في قضية شائكة من هذا النوع، قبل أن تأتي الإشارة بختم المحضر وتحويله إلى المحكمة العسكرية.

إلا أن السؤال الذي لا بد من أن تجيب عنه الجهات القضائية، وكذلك الجهات السياسية التي تدخّلت وضغطت على فرع المعلومات، هو: إذا كان هؤلاء ينتمون إلى تنظيم القاعدة، فلماذا تأخير محاكمتهم لأكثر من عام؟ وإن كانوا ضالعين في تنفيذ عملية اغتيال رفيق الحريري، فلماذا لم يحالوا على المحكمة الدولية، وإذا لم يتورّطوا، فمن أين أتت اعترافاتهم؟

السؤال الأشد خطورة، لماذا بدّل فيصل أكبر إفاداته بعد وصول المحققين الأمنيين السعوديين والأميركيين الى لبنان ولقائهم مع الموقوفين بصورة منفردة، وهل لذلك علاقة بسير التحقيق أو بصورة أدق بتبدّل الإفادات؟

وزير الاعلام بين فكي التضليل والتوضيح

أوضح وزير الإعلام غازي العريضي أنه حصل أن وجّه أحد الوزراء سؤالاً في جلسة مجلس الوزراء في الثامن عشر من أكتوبر عمّا تنشره (الأخبار) من تحقيقات في شأن جريمة اغتيال الرئيس رفيق الحريري واعترافات مجموعة الـ ١٣. وكان أن سمع جواباً من أحد المعنيين، أن السؤال عن التحقيق بملف أحمد أبو عدس قديم جداً وقد بدأ منذ كان القاضي عدنان عضوم مدعياً عاماً.

وأوضح العريضي أنه لفت انتباه الحاضرين إلى أن البحث في الأمر يجب ألا يطال المؤسسات الإعلامية التي تقوم بواجبها أو بعملها في معرفة الأخبار والحصول على وثائق. وأن التدقيق في كيفية وصول هذه المحاضر إلى الإعلام يجب أن يكون في المؤسسات الإدارية المعنية ولا يجوز تحويل النقاش إلى وسائل الإعلام.

وكان ملفّ التحقيقات واعتراف الموقوفين قد استدعى تجاهلاً غير مسبوق من الطبقة السياسية، لهذا السبب أو ذاك. إلا أنّ التجاهل الإعلامي لا ينطبق على ما يجري في صالونات الطبقة السياسيّة الفخمة، حيث يتمّ ابتزاز بعض الموقوفين وأهاليهم مقابل تقديم تصريحات نافية أو مسيئة لصحيفة (الأخبار). وتصل الخفّة بالوزير أحمد فتفت إلى القول في حلقة تلفزيونيّة، مباشرة بعد بحث موضوع التحقيقات في مجلس الوزراء، إنّ هذه التحقيقات تؤلّف (واحداً في المئة من التحقيقات التي جرت، وقد انطوت صفحتها وأصبح هناك معطيات مختلفة، وهي لا تمثّل سبقاً صحافياً ولا تضيء على الجريمة، بل هي محاولة لتضليل التحقيق الدولي)!.

والوزير، بقوله هذا، إنما يتّهم الجهة التي قامت بالتحقيق (فرع المعلومات) بتضليل التحقيق الدولي، وهو أمر، في حال ثبوته، يتطلّب استدعاء رئيس الجهاز للتحقيق. إلا أنّ الوزير ربّما يعتمد على كون رئيس فرع المعلومات ينتمي إلى فريق السلطة.

كابوس (اليمامة)

حملة الانتقادات الواسعة التي تتعرض لها العائلة المالكة من قبل وسائل الاعلام البريطانية استقطبت إهتماماً خاصاً، فقد مُنِحَت صحيفة الجارديان اللندنية جائزة بول فوت للحملة الصحفية التي قامت بها لتغطية عمليات الفساد والرشوة في صفقات الأسلحة البريطانية للسعودية. وقالت الصحيفة في السادس عشر من أكتوبر الماضي أن تغطيتها والتي كشف بموجبها الصحافيان ديفيد ليغ وروب إيفانز عن قيام شركة الأسلحة البريطانية العملاقة (بي إيه إي) بدفع مبالغ سرية بلغت أكثر من مليار جنيه إسترليني للأمير السعودي بندر بن سلطان لتأمين حصولها على أضخم عقد تسلحي في تاريخ بريطانيا تقاسمت الجائزة مع الصحافية ديبورا وين من المؤسسة الإعلامية (فري بريس). وأضافت الصحيفة بأن القضاة قرروا منح الجائزة للصحافيين العاملين لديها لكشفهما عن سلسلة من فضائح الفساد ضد شركة بي إيه إي (أدّت إلى فتح أربعة نقاشات برلمانية بشأنها، وإزاحة النائب العام (اللورد غولدسميث) عن منصبه، وفتح تحقيقات جنائية حول القضية في ثلاث قارات، وفتح تحقيق من قبل وزارة العدل الأميركية، وكذلك تحقيق خاص من قبل منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية بموجب المعاهدة الدولية لمكافحة الفساد).

سلاح ورشاوى

من جهة ثانية، أدّت فضيحة الرشى الى إعلان رئيس شركة بي أيه إي عن استقالته العام القادم. وذكرت الجارديان بأن المدير التنفيذي مايك تيرنر قرر الإستقالة من منصبه في أغسطس العام القادم بعد ٤٢ عاماً قضاها مع شركة الدفاع والطيران البريطانية بي أيه إي. وقال تيرنر بأنه قرر التقاعد بعد بلوغه سن الستين، وكان تيرنر المدير التنفيذي للمجموعة الخاضعة تحت التحقيق في كل من بريطانيا والولايات المتحدة بخصوص عدد من صفقات التسلح، أبرمت خلال السنوات الخمس الماضية. وقد أخضع مكتب التحقيقات في الغش التجاري شركة بي أيه إي للتحقيق وفي يونيو الماضي بدأت وزارة العدل الأميركي بالتحقيق الرسمي في التزام المجموعة بقوانين مكافحة الفساد، بما يشمل عقد اليمامة مع السعودية، وقد رفضت بي أيه إي بصورة دائمة أي عمل مخالف للقانون.

خطباء يطالبون بوقف الدعاء على غير المسلمين

في موقف لافت وغير مسبوق، حذّر بعض من الخطباء ومسؤولي الشؤون الدينية في السعودية من خطورة الدعاء على غير المسلمين من أهل الكتاب، أو المعاهدين وبخاصة في مناطق جذب الإستثمار الأجنبي في الجبيل وينبع والمدن الإقتصادية الجديدة.

ودعوا هؤلاء الى وجوب مراعاة مبادىء السياسة الشرعية في خطب الجمعة والمحاضرات الدينية، وتخصيص الدعاء على المعتدين منهم الغاصبين لحقوق المسلمين فقط، من دون التعرض للمسالمين والذين يعيش بعض منهم بيننا. كما دعوا إلي مراعاة رسالة السلام للمملكة، ومنجزات مراكز الدعوة الإسلامية في الداخل والخارج.

ونقلت صحيفة الوطن في الثلاثين من أكتوبر الماضي عن رئيس محكمة الجبيل الشيخ الدكتور رياض المهيدب قوله إن الدعاء على المسالمين من غير المسلمين أمر غير مقبول في الإسلام، ويجب علي الخطباء التقيّد بتعليمات وزارة الشؤون الإسلامية في هذا المجال.



آل الشيخ: إخفاء مخالب الوهابية

كما أوضح رئيس قسم الشؤون الدينية بالخدمات الاجتماعية بالهيئة الملكية في الجبيل الشيخ محمد العريني أن هناك معاناة من حالات فردية لا تمثل ظاهرة في هذا التوجّه. في حين قال إمام وخطيب جامع السلام بالدمام الشيخ حسين الغامدي إن الدعاء علي المسالمين من غير المسلمين يعتبر أمراً مخالفاً للسياسة الشرعية في الإسلام، كما يعد أمراً من شأنه تنفير أهل الكتاب من ديننا، وقد يسهم في زعزعة أو تذبذب إيمان المسلمين الجدد الذين يعيشون مع أبناء جلدتهم من غير المسلمين.

وأكد انه يجب علي الدولة (السلطات السعودية) تجفيف منابع كراهية الآخر المسالم، وحماية منجزات الحوار والدعوة الإسلامية في الداخل والخارج، واجتثاث هذا الفكر وتوعية أنصاره ومؤيديه بخطورة توجههم، وفداحة آثاره علي الأمة والبلاد .

نشير الى أن المناهج التعليمية الدينية مازالت تشتمل على أحكام محرّضة على الكراهية الدينية سواء بين المسلمين وغير المسلمين أو بين المسلمين أنفسهم، وتحتفظ مواقع المؤسسة الدينية بفتاوى تكفير بعض الطوائف الإسلامية وأتباع الديانات التي يتم الرجوع إليها بصورة دائمة في الخطب والمحاضرات والكتابات الدينية السلفية.

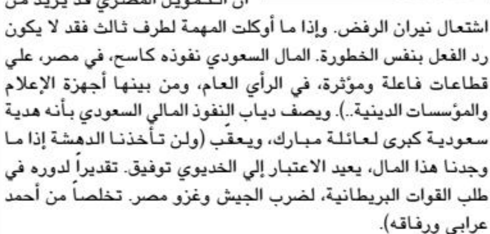
دور الوهابية والمال السعودي في مصر

نقل موقع ميدل إيست أون لاين في الثامن والعشرين من أكتوبر الماضي أن ثمة عوامل عدة خلف اتساع ظاهرة التحرش الجنسي، فالى جانب البطالة هناك تاخر سن الزواج وصعوبته بسبب ارتفاع تكاليفه في مجتمع غالبيته تدين بالاسلام الذي يحرم العلاقات الجنسية بدون زواج. وتبدو الظاهرة مثيرة للدهشة في مجتمع محافظ يسود فيه الخطاب الديني طوال الوقت. ولكن التناقض ليس سوى ظاهرياً حسب الباحثة المتخصصة في علم الإجتماع دلال البرزي.

وتقول البرزي أن الخطاب الوهابي الوافد من المملكة العربية السعودية أدى الى (وجود منظمة تدعو الى احتقار المرأة). وتتابع (في خطب الأئمة الوهابيين التي تذيعها القنوات الفضائية نسمع أسوأ الآراء عن المرأة وهم يؤكّدون طوال الوقت أن مكانها هو البيت وأن النساء وضعهن أدنى من الرجال).

من جهة ثانية، إنتقد الكاتب المصري محمد عبد الحكم دياب في السابع والعشرين من أكتوبر الماضي دور المال السعودي في تشويه الوعي الوطني والتاريخي. وقال دياب (فالمال السعودي أقله برئ وأكثره مجرّم، لعب دوراً مبكرا في تخريب العقل العربي والإسلامي،

حتى أضحى قابلاً بالتعصب، ومحرضاً على الفتنة، وراعياً للإنعزال، ومفلسفاً للتفتيت، ومناصراً للتبعية.. كان المال السعودي ظاهراً في كل جنبات مسرح الجريمة، عن طريق الشركة الخماسية. ومنذ ذلك الوقت، وهذا الدور متتابع ومستمر ومتنام. وحين يدخل هذا المال لينصف شخصية تاريخية مصرية بعينها، يحضر التوجس، لما في ذلك من انتقاء وتحيز، فمن ينصف فاروق لماذا يظلم غيره؟!).


دلال البزري

ويمضي قائلاً أن (التمويل السعودي، لمسلسل الملك فاروق، حدث بعد تراجع الدولة المصرية عن تمويله، ومن المرجح أن للتراجع علاقة بمأزق التوريث، المرفوض شعبياً، وهناك من رأى أن التمويل المصري قد يزيد من اشتعال نيران الرفض. وإذا ما أوكلت المهمة لطرف ثالث فقد لا يكون رد الفعل بنفس الخطورة. المال السعودي نفوذه كاسح، في مصر، على قطاعات فاعلة ومؤثرة، في الرأي العام، ومن بينها أجهزة الإعلام والمؤسسات الدينية..). ويصف دياب النفوذ المالي السعودي بأنه هدية سعودية كبرى لعائلة مبارك، ويعقب (ولن تأخذنا الدهشة إذا ما وجدنا هذا المال، يعيد الاعتبار إلى الخديوي توفيق. تقديراً لدوره في طلب القوات البريطانية، لضرب الجيش وغزو مصر. تخلصاً من أحمد عرابي ورفاقه).

مجلس (المبعوثان) السعودي

يواجه مجلس الشورى السعودي إنتقادات واسعة محلياً، بفعل المساحة الضيقة التي يناور عليها، والموضوعات ضئيلة الشأن التي أحيلت له، وهي مشكلة صاحبت المجلس منذ نشأته العام ١٩٩٢. وفيما كان الإصلاحيون يطالبون بفتح أفق المجلس وتحويله الى مؤسسة تشريعية منتخبة، تزاول عملية رقابة على أداء الحكومة، والارتقاء بمستوى المناقشات الدائرة تحت قبة المجلس بدلاً من إستعادة نهج مجلس الوزراء السعودي في عقديه الأوليين حيث كان الوزراء يناقشون تمديد خطوط الاتصالات الهاتفية، وتعبيد الطرق، وإيصال المياه الى تلك القرية، أو مناقشة إتفاقية التبادل البريدي مع دولة قابعة في أقصى قارة، أو المصادقة على قانون الجمارك، وباقي الموضوعات التي يقدر على القيام بها شخص في أدنى مؤسسة حكومية.

على أية حال، أفردت الصحافة المحلية مساحة خاصة لمناقشة تجربة مجلس الشورى السعودي وتقويم أدائه طيلة الدورات الماضية، بالرغم من أن المناقشة وسهام النقد تتجه غالباً الى أعضاء المجلس وليس الى من أنشأه في هيئته الحالية، والإعاقة الخلقية التي لحقت به منذ يومه الأول.

سعد البلوي، أحد كتّاب الوطن، نشر مقالاً في ١٩ أكتوبر حول تجربة مجلس الشورى السعودي، ولكن الصحيفة قامت بتعديل العنوان والمحتوى بما يتناسب والمساحة المقررة لحرية التعبير فيها، ولكن البلوي قام بإعادة نشر المقالة بعنوانها الأصلي وبمحتواها الكامل على شبكة الإنترنت.

المقالة جاءت بعنوان (مجلس المبعوثان السعودي) قياساً على مجلس المبعوثان العثماني الذي تشكل عقب قيام السلطان عبد الحميد الثاني بإجراء إصلاحات دستورية. وكلمة (المبعوثان) تشير الى النواب المبعوثين من ولاياتهم الى البرلمان العثماني في العاصمة الآستانة حينذاك، وقد تم اختيارهم من بين موظفين سابقين في المجالس الإدارية في الولايات والأقضية العثمانية وكثير منهم ينتمون الى أسر معروفة في المجتمع.

يجد البلوي أوجه شبه عدة بين تجربة مجلس المبعوثان العثماني ومجلس الشورى السعودي. ويقول (فما حدث في (المبعوثان) العثماني ربما يحدث في (مجلس الشورى السعودي)، فالتلفزة المحلية تنقل لنا تسجيلاً لبعض الجلسات كل جمعة تقريباً ولكن لا يستطيع المواطن رسم صورة متكاملة لما يحدث في الجلسة، فالكلمات الطويلة لبعض الأعضاء قد لا تحتوي فعلياً على ما يلبي حاجات المواطن الضرورية؛ مما يؤدي إلى عدم تبني قضايا ومصالح وهموم الشارع المتعلقة بالمواطن البسيط). ويقارن البلوي بين دور مجلس الشورى ودور البرلمانات المنتخبة ديمقراطياً في العالم (في بعض الدول هناك برلمانات للأطفال؛ تهدف لتدريب النشء على العمل النيابي والشعور بالمسؤولية الشعبية مبكراً. وفي برلمانات (الكبار) شاهدنا إسقاط بعض الحكومات - ديموقراطياً - على الهواء مباشرة كما حصل في لبنان عقب اغتيال الرئيس الحريري بينما نحن لا تزال جلسات المجلس الممثل لنا مغلقة عن التغطية المباشرة..). ويضيف (وفضلاً عن ذلك فإن طبيعة القضايا التي يتم طرحها في الجلسات تبتعد عن القضايا الحساسة التي لا تحتمل التأخير بالنسبة للمواطن، فما أكثر (الميزانيات) التي ناقشها المجلس! لكن هل المواطن يهتم لمناقشة ميزانيات صرفت وانتهت في أعوام سابقة؟).

كلام طويل وناقد لتجربة المجلس وأدائه، وهي تلمز من طرف غير مباشر في صلاحية المجلس ووظيفته التي عجزت عن الإرتقاء الى مستوى هموم المواطنين الكبرى، مثل إنهيار سوق الأسهم، وغلاء الأسعار:(حتى الآن لم يؤثر مجلس الشورى بتغيير قناعات الرأي العام - علمياً - فيما يتعلق بحقيقة (التضخم) الشبيه بالكابوس الذي يعيشه المجتمع اليوم. فـ (هوامير) سوق الاستهلاك المحلي تفضلوا - عبر الصحافة المحلية - بإعادة صياغة التبريرات (الخارجية). وقد نجد لهم العذر فقد سبقهم بذلك الوزير هاشم يماني حينما تفضل بالظهور في القناة السعودية الأولى، ونحن نأمل أن يظهر معاليه بمبررات جديدة ولكن تحت سقف مجلس الشورى هذه المرة؛ علّ (ممثلينا) في المجلس لديهم وجهات نظر معينة يريدون إطلاعه عليها، وإن لم يكن لديهم فإننا كمواطنين لن نملّ حديث معاليه خصوصاً إذا ما ارتبط الأمر بما نعانيه من تضخم يزداد حجمه في أذهاننا بسبب علامات استفهام تبحث عن إجابات، و(لن يعرف الشوق إلاّ من يكابدُهُ!).

يلفت البلوي الى حقيقة باتت معروفة لدى المواطنين ولكن الإفصاح عنها يسبغ عليها نكهة خاصة وهي (أن بعض أعضاء مجلس الشورى لم نسمع له صوتاً منذ لحظة تعيينه، وأتمنى ألا يعيد أحدهم إنتاج موقف صاحبنا النائم في (المبعوثان) بل يتذكر من يكابدون ويكدحون ويأملون فيه أن يكون كما قال المسيح عليه السلام: (إنما أنا صوت).

نكتة العام:

تجربة (الشورى) درس للديمقراطيات الغربية!!

آمال مسعد

في التاسع عشر من أكتوبر الماضي، طالعتنا صحف محلية رئيسية (عكاظ والجزيرة) بخبر تحت عنوان البرلمان الدولي يدعو البرلمانات التي تخلو من النساء لتبني تجربة الشورى في المملكة. وجاء في الخبر: دعا الاتحاد البرلماني الدولي في ختام إجتماعه ١١٧ في جنيف بمشاركة ١٤٠ برلماناً عالمياً البرلمانات التي لا يوجد بها نساء لتبني تجربة مجلس الشورى في المملكة كنموذج للمشاركة على الصعيد الاجتماعي. وكان مجلس الشورى قد أعلن العام الماضي تعيينه ست نساء سعوديات من الأكاديميات، بدأن عملهن في المجلس كمستشارات غير متفرغات، وهن: الدكتورة وفاء طيبة، والدكتورة أميمة الجلاهمة، والدكتورة نورة اليوسف، والدكتورة نورة العدوان، والدكتورة نهاد الجشي، والدكتورة بهيجة عزي.

وقالت مستشارة مجلس الشورى الدكتورة أميمة بنت أحمد الجلاهمة أن ما تعاني منه المرأة عالمياً من عدم حصولها على أجر يوازي أجر الرجل نظير جهد واحد يقومان به، مشكلة غير مطروحة في المملكة، فالمرأة السعودية لا تعاني مطلقا من هذه الوضعية المجحفة ففي المملكة تحصل المرأة على أجر يوازي أجر الرجل تماماً. وردّت الجلاهمة على ما أشارت إليه رئيسة ندوة إتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة التي عقدت في جنيف ضمن فعاليات الإتحاد البرلماني الدولي عضوة الجمعية الوطنية الفرنسية جوسبان غوستار الى أن قلة النساء الأكاديميات العاملات في الجامعات عالمياً يعد نوعاً من أنواع التمييز ضد المرأة، بالقول إن الأكاديميات السعوديات العاملات في مجال التدريس والبحث العلمي في المملكة، يكاد يوازي عدد الرجال في نفس المجال إن لم يكن أكثر من الرجال في بعض الكليات النسائية المتخصصة. وذكرت أنه لا يستبعد أن يعتقد بعض الحاضرات أن وقوف الأمين العام على رأس الهرم الإداري كرئيس للأمانة العامة للإتحاد البرلماني الدولي بحكم كونه رجلاً يعد شكلاً من أشكال التمييز ضد المرأة، إلا أننا في المملكة العربية السعودية لا نعتقد ذلك، فنحن نأخذ المؤهلات العقلية والنفسية بعين الإعتبار والتقدير، وبالتالي لا نجد في رئاسة السيد جونسن (الرجل) للأمانة العامة لهذا الاتحاد أي تمييز ضد المرأة، نظرا لم يتمتع به من مواصفات تؤهله لهذا المنصب، فما يحكمنا في المملكة عند اختيار الشخص المناسب لمنصب ما هو ما يملكه المرشح من المؤهلات تتناسب والعمل المناط به، لا نوعه أو جنسه رجلا كان أم امرأة .

تعليقات الجمهور تسخر من تصريحات كوكبة الدعائيات اللاتي جنّدتها الحكومة لتلميع صورتها في البازار السياسي الغربي

وأوضحت أن المملكة ترفض أي تمييز يقع على المرأة، وقد صدقت موقفها الرافض هذا، من خلال توقيعها على اتفاقية (القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة). كما بيّنت عضو الوفد الدكتورة نهاد الجشي في مداخلاتها أن مجلس الشورى منذ إنشائه لم يعتمد أي خطاب تمييزي بين الرجل والمرأة فيما يصدر عنه من قرارات، وأن خطابه دائماً يعتمد المواطنة ولا يفرق بين الجنسين، مشيرة إلى أن مجلس الشورى يولي المرأة نفس الإهتمام بالرجل حيث تشارك في الإجتماعات وفي مدخلات القرار وفي اللجان المتخصصة بالمجلس كما أن المجلس عيّن ست مستشارات نساء للمجلس يشاركن في المؤتمرات الدولية والإقليمية.وأبانت الدكتورة الجشي أن مكتسبات المرأة في جميع المجالات وليس على المستوى البرلماني وعلى المستوى الاقتصادي حيث إن المرأة موجودة بقوة في الاقتصاد السعودي بوجودها في الغرف التجارية ترشيحاً وانتخاباً، وكذلك في مجال التعليم والصحة على السواء بل إن المرأة تتفوق في أحيان كثيرة خاصة في التعليم تتفوق المرأة في مدخلات التعليم ومخرجاته إذ تبلغ حوالي (٥٥٪) من معظم المراحل التعليمية المختلفة.

لقد بدا من تصريحات المستشارات أن ثمة مبالغة مقصودة تكاد تتجاوز مستوى الدعاية لواقع يستحيل الدفاع عنه، وخصوصاً حين يتعلق الأمر بحقوق المرأة في السعودية التي تتفق المنظمات الحقوقية الدولية على اعتبارها الأسوأ في دول العالم، ويكفي أنها الوحيدة بين نساء العالم التي مازالت تمنع الحكومة منحها حق قيادة السيارة، فضلاً عن حرمانها من تولي أي منصب سياسي، فليس هناك سفيرة، أو وزيرة، بل ولا وكيلة وزير، أو قاضية، فمن أين جاءت المستشارات بالمساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة!!

تعليقات الجمهور بلسانهم:

ـ شخص قال بلهجة نجدية: من ذا المهبول إللي صاغ الخبر.. يعني هي أميمة تقول عادي ما في تمييز على المرأة لأن رئيس الأمانه العامة


المرأة السعودية: أي مستقبل؟

التضليل الإعلامي لا يزال مستمراً..رغم كل السنين التي مضت من عمر الإعلام الفضائي المكشوف لكل متابع بسيط على وجه المعمورة!

الذي أتمناه..أن تكون هناك نوايا جادة في تنصيب المرأة بمقاعد تستحقها في الوقت الحالي..لكي لا تنفجر ازمة إجتماعية..بسبب الظلم في الحياة العملية..وتؤثر على الحياة الخاصة! أما بشكل عام فالنتيجة..سيشاء كل فرد بالإحتفاظ بأفكاره وتخطيطاته المفيدة للبلد..بسبب الظلم الذي يلقاه دون مبرر منطقي..إما لعنصرية جنسية (ذكر وأنثى)..أو عنصرية قبلية..أو عنصرية عرقية..وماشابهها من انواع الإقصاء الوراثي لا بارك الله فيه..فما بالنا بأزمة مساواة المرأة بالرجل في المناصب الإدارية والفنية وغيرها الكثير!

وبناء عليه..سينهار النظام الإقتصادي والإجتماعي..وبالكاد السياسي.. لأننا بشكل أو بآخر..مرتبطون بالنظام العالمي في سير الحياة بكل مجالاتها!! وإن تخلفنا عنهم أكثر من ذلك.. فعلاً ستنتشر الأمراض النفسية التي نراها في ملامح الآخرين..بسب عدم الرضى عن الحال القائم!

وقال آخر: للحديث في صلب الموضوع.. المشوار طويل.. وأرجو أن يتم تقليصه لأقرب وقت..لأن هناك من الكفاءات النسائية..من هن جديرات بتنمية البلد وتطويره.. لو استثنينا (الغوغائيات)

آخر قال: كذب ومغالطات وتزوير للحقيقه.

ورابع قال: لي ساعة أضحك ماني مصدق أبداً أبداً هالكلام.. ياناس يتمسخرون فينا

وخامس قال: هذا دليل على تخريبنا للديمقراطيات اليوم سويسرا وأمس بريطانيا

وسادس قال: لاحول ولا قوة إلا بالله..إلى متى يستمر هذا الإستخفاف بالعقول..؟!

وسابع قال: حقيقي جرايدنا ما يستحوون..

وثامن قال: والله أول ما قريت قلت أكيد مبالغه الموضوع ولا استهبال..بس لما وصلت للرابط إنسطلت..جد غباء وقوة عين..أنا استحيت وأنا أقرأ هم ما استحوا وهم يكتبون؟!

وتاسع قال: سويسرا تقتدي بأهل المزايين والبعارين!!هاذى من علامات الساعه

وعاشر قال: والله واجا يوم يا جحا من يحوّل نكاتك الى عبر!

للاتحاد البرلماني رجل!

على كذا أنا بأقابل أنجيليا ميركل ويقول لها ترى عادي ما نعتبر ترأسك ألمانيا كمستشارة تمييز ضد الرجل.. وش ذا العبط..هذه صياغة طفولية للخبر.. ذكرتني بالقذافي يوم يقول بأكلم إثنار عشان يطلع تيسير علوني من السجن.. سواليف وغير كذا يقول عدد النساء الأكاديميات نفس عدد الرجال.. طيب ممكن أحد يقول لنا عدد النساء اللي يسوقون سيارة نفس عدد الرجال ولا الرجال أقل..وشو دلوخ حنا ما نعرف بمسألة الحقوق ولا شيء عشان ينقلون لنا السوالف هذه و ترى الخبر هذا كله لتمرير فكرة أن مجلس الشورى برلمان..طيب مو مشكلة الشورى برلمان..بس أسمه يفضحه..شورى مجلس إستشاري يعني قراره غير ملزم يعني ما عنده صلاحيات يعني كيف الحال؟

تصريحات المستشارات تتجاوز مستوى الدعاية لواقع إمرأة يستحيل الدفاع عنه، التي تتفق المنظمات الحقوقية الدولية على اعتباره الأسوأ في دول العالم

إمرأة سعودية قالت: أعتقد بأنها تقارير صحفية موجهة..وتسليط الضوء عليها كان من زاوية واحدة فقط!!!

ولكن ليس هنا المشكلة...المشكلة في تبجحهم بالتصريح..وأن المرأة ليس لديها مشاكل تمييز!!!

فعلاً قمة الوقاحة..والتزلف..والمصيبة بأنه نُشِر في صحفنا..وهذا يعطي انطباع بأن

إقتراح جائزة نوبل للحويدر والعويني لعام ٢٠٠٨

رشّحت صحيفة وول ستريت جورنال الأميركية الواسعة الانتشار في الثالث عشر من أكتوبر الماضي الناشطتين السعوديتين في مجال حقوق المرأة وجيهة الحويدر وفوزية العيوني لنيل جائزة نوبل في العام القادم وذلك لجهودهما في إنشاء لجنة المطالبة بحق المرأة في السعودية لقيادة السيارة.

وجيهة الحويدر

وأوردت الصحيفة في مقال تحت عنوان (غير الفائزين بجائزة نوبل) أسماء العديد ممن يستحقون الجائزة من الناشطين والناشطات في مجال حقوق الإنسان حول العالم الذين تتعرض حياتهم للخطر من أجل دفاعهم عن الحرية.

وقالت الصحيفة إن الجائزة لم تذهب للرهابان البورماويين اللذين تعرضا للقمع على أيدي النظام العسكري الحاكم بالرغم من تظاهرها بطريقة سلمية..ولم تذهب للشعب العراقي الذي يعمل بشجاعة من أجل توحيد بلاده رغم التهديدات.. ولم تذهب لآلاف المدوّنين الصينيين الذين عرضوا حياتهم للخطر من أجل إيصال كلمة الحق.

ومن الأسماء العربية الأخرى التي رشحتها الصحيفة الناشط المصري ورئيس مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية سعد الدين إبراهيم وزعيم حزب الغد القابع في السجن أيمن نور.

وتمنت الصحيفة أن يكون المدافعون والمدافعات عن حقوق الإنسان على قيد الحياة في العام القادم حتى يتم اختيارهم للجائزة وقالت (لقد وضع هؤلاء الرجال والنساء حياتهم في خطر من أجل العمل ضد أنظمة العنف والظلم..لنتمنى ان يكونوا أحياء في العام القادم حتى تعتمدهم لجنة اختيار المرشحين لجائزة نوبل).

وكانت الحودير والعويني قد بدأتا نشاطاً حقوقياً منذ عدة سنوات من أجل تطوير حركة حقوقية نسائية تضغط على الحكومة السعودية لجهة الاستجابة للمطالب المتصاعدة من أجل إقرار الحقوق المبدئية للمرأة الاجتماعية والسياسية. وقد تعرّضت العويني، زوجة الناشط الإصلاحي علي الدميني، لضغوطات مكثّفة من قبل الأجهزة الأمنية من أجل وقف نشاطها الحقوقي، فيما تم حرمان الحويدر من حقها في التعبير عن رأيها حيث منعت من الكتابة في الصحف المحلية، وكذلك المنع من السفر في فترات سابقة.

تقرير (مراسلون بلا حدود)

السعودية أشد الدول عداء لحرية الصحافة

سعد الشريف

في تقريرها السنوي حول إنتهاكات حقوق الصحافة في السعودية لعام ٢٠٠٧، ذكرت منظمة (مراسلون بلا حدود) أن السعودية ظلّت واحدة من اشد دول العالم عداءً لحرية الصحافة. فقد تم طرد إثنين من الصحفيين عام ٢٠٠٦ لأنهما تخطّيا الحدود التي رسمتها السلطات الدينية المحافظة والمتطرفة والمهيمنة. ويذكر التقرير بأن النظام السعودي يسيطر وبقوة على جميع الأخبار إضافة الى وجود المراقبة الذاتية، وأن الصحفيين المغامرين يدفعون الغالي جراء انتقادهم للسلطات أو سياسات البلدان (العربية الشقيقة). ويذكر التقرير بأنّ معظم السعوديين يحصلون على الأخبار والمعلومات من محطات التلفزيون الأجنبية وشبكة الأنترنت، ولم يسمح لمحطة التلفزيون القطرية الفضائية (الجزيرة) الممنوعة في السعودية من تغطية أحداث موسم الحج السنوي في مكة لعام ٢٠٠٦ وللعام الرابع على التوالي.

وفي أبريل/ نيسان تم طرد الصحفي(فواز تركي) من الصحيفة اليومية الحكومية (عرب نيوز) بسبب كتاباته حول الجرائم البشعة التي ارتكبت من قبل الحكومة الأندونوسية (بلد مسلم) خلال الأعوام ١٩٧٥ ـ ١٩٩٩ أبان احتلالها لتيمور الشرقية. ولقد تم تحذيره سابقاً بسبب انتقاده الرئيس المصري (حسني مبارك) في الصحيفة.

ويراقب النظام بصورة مباشرة بعض الصحفيين. وفي ٣٠ نوفمبر/تشرين الثاني (٢٠٠٦) أبلغت وزارة الثقافة والأعلام الصحفي (قينان عبد الله الغامدي) وبدون تبيان السبب بأنه لا يمكنه الإستمرار في الكتابة للصحيفة اليومية الحكومية (الوطن). وقد سبق وأن أجبر على الاستقالة من منصبه كرئيس للتحرير عام ٢٠٠٢ بعد أن نشر خبراً في الصحيفة بأن القوات الأمريكية تستخدم القواعد العسكرية للبلاد.

وفي ١٦ فبراير تم إغلاق الصحيفة اليومية (شمس) التي يملكها أفراد، لمدة شهر وتم طرد رئيس تحريرها بسبب اعادة نشر الرسوم الكاريكاتيرية التي تسيء إلى النبي محمد والتي نشرت لأول مرة في إحدى الصحف الدنماركية في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٥.

ولا تخفي المملكة العربية السعودية رقابتها لشبكة الإنترنت. فخلافاً للصين التي يبقى فيها حجب المواقع الإلكترونية مقنّعاً بمشاكل تقنية، يدرك متصفحو الإنترنت في السعودية الصفحات التي تمنعها السلطات بفضل نظام الترشيح. وتتركز الرقابة على المحتويات الإباحية والمنشورات الإسرائيلية والمواقع المخصصة للمعارضة السياسية وتلك التي تعالج المثلية الجنسية. كذلك، تفرض الرقابة على المدوّنات. ففي العام ٢٠٠٥، سعى فارضو الرقابة السعوديون إلى حجب ولوج أهم وسيلة تدوين في البلاد blogger.com ولكنهم عدلوا عن قرارهم بعد بضعة أيام ليحجبوا اليوم المدوّنات التي تزعجهم فقط. وعلى سبيل المثال، في حزيران/يونيو ٢٠٠٦، أضافوا إلى لائحتهم السوداء مدوّنة (حواء السعودية) (Saudi Eve) التابعة لشابة تجرؤ على التحدث عن حياتها العاطفية وانتقاد سياسة الرقابة التي تعتمدها الحكومة.

مراسلون بلا حدود: سيطرة لجنة الرقابة على وسائل الإعلام في وزارة الإعلام لا تزال تحول دون ارتقاء المملكة الوهابية مراتب أعلى

وبحسب التصنيف العالمي لحرية الصحافة للعام ٢٠٠٧ الذي تصدره منظمة (مراسلون بلا حدود) فقد احتلت السعودية المرتبة ١٤٨ فيما احتلت الكويت المرتبة ٦٣ والامارات المرتبة ٦٥ وقطر المرتبة ٧٩، حيث أبدت الدول الثلاث الأخيرة قدراً أكبر من الانفتاح واتخذت، في بعض الأحيان، مبادرات حميدة لتعديل الإطار القانوني في اتجاه الليبرالية. إلا أن الرقابة الذاتية لا تزال حاضرة في صحافة هذه الدول ويذكر التقرير أن سيطرة لجنة الرقابة على وسائل الإعلام في وزارة الإعلام لا تزال تحول دون ارتقاء المملكة الوهابية مراتب أعلى في التصنيف.

من جهة ثانية ذكرت اللجنة الأميركية للحريات الدينية في تقريرها الأخير في أكتوبر الماضي بأن الحكومة السعودية تواصل انتهاكها للحريات الدينية وتطالب إدارة بوش بالضغط على الرياض لاتخاذ خطوات حقيقية في مجال الحريات الدينية. وقالت اللجنة الأميركية للحريات الدينية بأن السعودية فشلت في اتخاذ خطوات ملموسة لتشجيع التسامح الديني رغم ما أكدته ادارة الرئيس الاميركي جورج بوش من ان المملكة حققت تقدما على طريق الاصلاح.

وطالبت اللجنة الكونغرس الاميركي باجراء فحص جديد للتقدم الذي أحرزته السعودية في تطبيق سياسات الحريات الدينية التي أعلن عنها في يوليو/تموز عام ٢٠٠٦ .

كما طلبت اللجنة التي شكلها الكونغرس عام ١٩٩٨ لمراقبة الحريات الدينية من ادارة بوش الضغط على السعودية وهي حليف وثيق للولايات المتحدة في الشرق الاوسط وأكبر منتج للنفط في العالم حتى تثبت عدم تورطها في توزيع مطبوعات تلقى عليها اللائمة في تشجيع التشدد الاسلامي السني في المعاهد الدينية والمساجد على مستوى العالم.

وجاء في التقرير الذي صدر بعد زيارة قامت بها اللجنة للسعودية في شهري مايو ويونيو من هذا العام (يبدو أن الحكومة السعودية حققت تقدماً قليلاً أو لم تحقق أي تقدم على الاطلاق في جهودها لوقف تصدير العقائد المتطرفة). وجاء في الوثيقة التي وقعت في ٢٦ صفحة أن ممارسات الحكومة السعودية في الداخل بها استمرار لانتهاك حقوق الاقلية الشيعية والطوائف غير المسلمة وحقوق المرأة. وقالت (إستمرت الحكومة السعودية بإصرار في التقييد الشديد لكل الممارسات الدينية العامة خلافاً لتفسير الحكومة لنسختها من الإسلام السني).

ولاحظت اللجنة أن الخطوات الوليدة لإقامة

مجتمع مدني لم تتحقق وأن تعهدات الحكومة السعودية بالإصلاح لم تأت بحماية ملموسة لحقوق الانسان.

ودعا التقرير الى ممارسة ضغوط على المملكة لحل الشرطة الدينية (المطوعون) التي يقول رجال الدين أنها ضرورية في الدولة الاسلامية رغم الإنتقادات العنيفة التي وجّهت لها في أسلوب تطبيقها للشريعة الإسلامية.

وانتقدت اللجنة الولايات المتحدة لفشلها في اخراج العلاقات الاميركية السعودية من دائرة المخاوف العملية بشأن سياسات الشرق الاوسط والنفط رغم تعاقب الادارات.

وجاء في التقرير (يرى عدد كبير من المراقبين أنه حتى الآن لا تريد الولايات المتحدة المخاطرة بالروابط الثنائية الأمنية والإقتصادية بالضغط لتطبيق الاصلاحات السياسية واصلاحات حقوق الانسان).

ووصفت الخارجية الاميركية السعودية (كدولة محل قلق خاص) بموجب القانون الأميركي الدولي للحريات الدينية الصادر في سبتمبر/أيلول عام ٢٠٠٤ بسبب إنتهاكها المتواصل والفاضح للحقوق الدينية.

لكن ادارة بوش عادت ومنحت السعودية بعض التنازل وأعلنت في يوليو/تموز عام ٢٠٠٦ أن المملكة تطبّق عدداً من السياسات لتشجيع المزيد من الحريات الدينية والتسامح.

وحث التقرير بشكل خاص كوندوليزا رايس وزيرة الخارجية الاميركية على أن تثير مع السعودية مسألة معهد ديني خارج واشنطن ربما يشكل إنتهاكا للقانون الأميركي بسبب أدلة على أن السفارة السعودية في الولايات المتحدة هي التي تديره.

وقد ذكرت صحيفة (الخليج) في العشرين من أكتوبر الماضي أن لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ تستعد للنظر في مشروق قرار يطلب من وزيرة الخارجية كوندليزا رايس بإغلاق الأكاديمية الإسلامية السعودية في واشنطن، إذا لم توفّر الأكاديمية نسخاً من مناهجها لمراجعتها بواسطة خبراء. وقال دوايت بشير كبير المحللين باللجنة للصحيفة أن (اللجنة طلبت من السفير السعودي في يونيو/حزيران الماضي نسخاً من المواد التي تدرس باللغة العربية (الحديث والتوحيد) لعرضها على خبراء وحتى الآن لم نتلق أي رد، ولذا فنحن نطالب بإغلاق الأكاديمية إذا لم تتم إزالة المناهج العدائية للأديان الأخرى).

وأوضح بشير أن القرار تم اتخاذه بعد حصولهم على تقارير مبدئية عن تلك المناهج، وأضاف أن الجهة التي اعتمدت اللجنة توصياتها جهات تضم خبراء في اللغة العربية وفي الإسلام ومراكز بحثية أخرى. وعن هوية الخبراء الذين ينوون تكليفهم بفحص المنهج في حالة استجابة السفير السعودي، الذي يشغل بحكم منصبه رئيس مجلس الإدارة، أجاب دوايت بشير بأنهم سيكلفون خبراء مستقلين بالأمر.

وقد نفت الاكاديمية السعودية الاتهامات الموجهة لها بتعليم التعصب الديني. ونقلت (الخليج) عن مدير الأكاديمية عبدالرحمن الجفيلي قوله (أعتقد أنهم ذهبوا إلى السعودية واطلعوا على بعض مواد المناهج هناك، وظنوا أننا نستعملها في منهاجنا الدراسي هنا، ولكننا نعلم المنهاج الأميركي).

وأوضحت (الخليج) أنها علمت أن اجتماعاً عُقد في مقر السفارة السعودية لبحث الأمر، والنظر في التقرير الذي أصدرته لجنة حرية الأديان الدولية المشكلة من الكونغرس منذ عام ١٩٩٨، وهو التقرير الذي عبّر عن قلقه العميق من قيام الأكاديمية بتدريس مناهج دينية عدائية قد تمثل خطراً على الولايات المتحدة.

جدير بالذكر أن الأكاديمية السعودية تتعرض، تحديداً منذ أحداث ١١ أيلول / سبتمبر، لهجمات ومطالبات بإغلاقها ووصل الأمر إلى تعرّضها لتهديدات بتفجيرها ببلاغات كاذبة جرى في أعقابها تأمين مقريها أمنياً.

من جهة ثانية، أكد الرئيس الأميركي جورج بوش أن المملكة العربية السعودية تتعاون مع الولايات المتحدة في الحرب على الإرهاب، بالرغم من التصريحات التي أدلى بها مؤخرا مسؤول أميركي وقال فيها العكس. ففي مذكرة موجهة إلى وزارة الخارجية ونشرها البيت الأبيض، قال بوش إن (المملكة العربية السعودية تتعاون مع الجهود التي تبذل لمحاربة الإرهاب الدولي، وتتيح تقديم مساعدة أميركية لبعض برامج المساعدة). وتهدف هذه البرامج مثلا إلى تشجيع الديموقراطية أو حقوق

لجنة الحريات الدينية تنتقد الإدارة الأميركية لفشلها في اخراج علاقاتها بالسعودية من دائرة المخاوف بشأن سياسات الشرق الأوسط والنفط

المرأة والتربية، حسب ما أعلنت المتحدثة باسم البيت الابيض دانا بيرينو.

وتتعارض أقوال بوش مع أقوال مسؤول كبير في وزارة الخزانة الأميركية. فقد إتهم مساعد وزير الخزانة ستيوارت ليفي السعودية بعدم ملاحقة الأشخاص الذين يمولون المجموعات الإرهابية. وقال ليفي قبل عدة أسابيع لمحطة التلفزيون الأميركية (أي بي سي) إن أياً من ممولي الإرهاب الذين حددتهم الولايات المتحدة أو الأمم المتحدة لم يلاحق في السعودية).

وبحسب ماثيو بركات، فإن مدرسة إسلامية خاصة تدعمها الحكومة السعودية يجب إغلاقها حتى تتأكد الحكومة الأميركية من أن المدرسة لا تشجّع الاسلام الراديكالي، بحسب توصية هيئة فيدرالية.



قينان الغامدي: المنع من الكتابة

وفي تقرير أصدرت هيئة أميركية للحريات الدينية الدولية تم توجيه انتقادات لما وصفوه بانعدام الحرية الدينية في المجتمع السعودي وتشجيع التطرّف الديني في المدارس السعودية. وكانت مجموعات دفاعية عدة قد نقلت في السنوات الأخيرة أمثلة على نصوص ملتهبة في الكتب الدينية الرسمية في السعودية بما يشمل كتب دينية مدرسية للصف الثالث المتوسط وتنص على أن لا تقوم الساعة حتى يحارب المسلمون اليهود ويقتلونهم. وقال مسؤولون سعوديون بأنهم عملوا في السنوات الأخيرة على إصلاح الكتب المدرسية والمناهج، ولكن النقّاد يقولون بأن التقدّم في هذا المجال كان ضئيلاً.

الجدير بالذكر أن ملاحظات اللجنة تستند على عمل وفد سافر الى السعودي هذا العام. وقد طلبت اللجنة من مسؤولي السفارة لمراجعة الكتب المدرسية المستعملة في المدارس السعودية بصورة عامة وفي الأكاديمية السعودية الإسلامية بصورة محددة ولكنها لم تتلق أي رد.

وانتقد التقرير أيضاً التركيبة الإدارية للمدرسة بالقول أنها ليست أكثر من فرع للسفارة السعودية، حيث يضطلع السفير السعودي في الولايات المتحدة بدور رئيس هيئة مدراء المدرسة. وتثير هذه التركيبة مخاوف حيال ما إذا كانت مخالفة للقانون الأميركي الذي يقيّد نشاطات السفارات الأجنبية.

منذ حوادث الحادي عشر من سبتمبر، تساءل النقّاد عن طبيعة التعليم الديني في الأكاديمية السعودية. وقد رأت الأكاديمية الضوء في ٢٠٠٥، وهو نفس العام الذي تم فيه توجيه الإتهام للطالب المتفوّق أحمد عمر أبو علي، بانضمامه لتنظيم القاعدة خلال حضوره الكلية في السعودية وتخطيطه لاغتيال الرئيس بوش. وقد تمت إدانة أبو علي والحكم عليه من قبل المحكمة الفيدرالية بالسجن ثلاثين عاماً.



مؤسسات دينية غير قادرة على تمثيل الأتباع

اللقاء السعودي ـ البابوي والقواسم المشتركة

مضاوي الرشيد

قد يتساءل البعض عن الخصائص المشتركة التي تجمع بابا الفاتيكان مع العاهل السعودي في لقاء قصير أخذ أبعادا إعلامية، صوّرته وكأنه مبادرة لحوار الثقافات، والتسامح الديني، وتجاوز الأزمة التي خلفتها محاضرة البابا في جامعة ألمانية، حيث ظهرت صورة الاسلام وكأنه دين عنف. وها قد وصل خادم الحرمين الشريفين الى الصرح البابوي كمثال للتسامح رغم الأزمة بين الفاتيكان والعالم الاسلامي، والاحتجاجات التي صدرت في مختلف انحاء هذا العالم. ولكن يبدو ان المؤسسة الكنسية في روما استطاعت ان تحتضن الأزمة وتتجاوز أبعادها عندما استجابت السعودية للدعوة الى لقاء بابوي ـ سعودي.

من أهم العوامل المشتركة بين بابا الكنيسة الكاثوليكية والعاهل السعودي ينبثق من كون الاثنين ينتخبان بطريقة سرية، يشارك في انتخاب الأول مجموعة من كاردينالات روما ويعلن عن الفائز الأول بعد استشارة المجموعة بالشأن الكنسي، وهكذا هو الحال في طريقة تعيين الملك السعودي القادم، حيث ثبّت نظام البيعة السعودية مبدأ السرية، وأناط مهمة تعيين الملك الجديد بمجموعة مغلقة سرية مهمتها الاعلان عن تنصيب ملك جديد في حالة المرض أو الوفاة.

وبينما ينتخب البابا من قبل الكاردينالات، نجد ان الملك السعودي القادم سينتخب من قبل مجموعة من الامراء بعد التأكد من حقيقة الوفاة من قبل طاقم طبي. وهكذا هي الحال في الفاتيكان، حيث ينادى الكاردينال الكبير البابا المتوفي باسمه ثلاث مرات، فإن لم يجب، تعلن الوفاة على بقية الحضور، ويتم استدعاء طاقم طبي للتأكد من الوفاة. بالاضافة الى طريقة الانتخاب السرية نجد ان هناك ايضا عوامل اخرى مشتركة بين الكنيسة البابوية ونظيرتها السعودية.

من اهم القواسم المشتركة: تشظي سلطة البابوية والسعودية، وظهور تيارات دينية جديدة تنبثق عن الكنيسة الرئيسية وتنافسها في عقر دارها أو في المناطق النائية البعيدة عن المركز الكنسي. من أخطر ما يهدد سلطة الكنيسة البابوية اليوم هو تيارات منشقة عنها خاصة في افريقيا وامريكا اللاتينية وآسيا، حيث لم تعد قبضة الكنيسة المركزية متماسكة ومحكمة، مما أدى الى تفكك خطابها الديني وسلطتها الروحية على شعوب تختلف في تركيبتها وتراثها عن ذلك المتواجد في المركز الرئيسي. ظهرت خلال الستينات والسبعينات من القرن المنصرم تيارات كاثوليكية انتفضت على الكنيسة الأم، وتحالفت مع قوى شعبية مناوئة للخط الكنسي، وتمثل هذا التحالف في تبلور اللاهوت التحرري وتبنيه من قبل ناشطين سياسيين يعارضون حكم الدكتاتوريات في امريكا اللاتينية والجنوبية، بالاضافة الى مناطق اخرى كالفيلبين، حيث تحالف بعض القساوسة الكاثوليك مع التيارات المناوئة للسلطة المركزية، وتبنى هؤلاء خطاب تحالف مع المضطهدين والمحرومين، وحرضهم على الثورة على التسلط الكنسي المركزي.

وتعرضت الكنيسة الكاثوليكية بعد ذلك الى منافسة كبيرة من قبل الكنائس البروتستانتية والتي امتد نفوذها الى مناطق واسعة كان النفوذ الكاثوليكي فيها مستتبا ومسيطرا بشكل واضح وصريح. جاء التبشير البروتستانتي في افريقيا وآسيا وامريكا الجنوبية المدعوم من مركزه القوي في الولايات المتحدة ليسحب البساط من تحت اقدام قساوسة روما في المناطق التي انفتحت حدودها امام التبشير الديني خاصة في الهند وكوريا، والآن يحتدم الصراع في الصين خاصة بعد ان فتحت هذه الأخيرة أبوابها للدين بشكل عام.

وتجري حاليا منافسة قوية بين شقي المسيحية، وتسابق واضح على قلوب الصينيين. ويقدر بعض المراقبين ان اكبر مجموعة مسيحية في العالم ستكون صينية في المستقبل، حيث قد يستجيب أربعمائة مليون صيني للتبشير المسيحي، وليس من الواضح ان يعتنق هؤلاء المسيحية الكاثوليكية، وستبقي المجموعة الأكبر مكوّنة من المسيحيين البروتستانت، وخاصة التيارات الكاريزمية ومعتنقي مبدأ الايفانجليكل والمسيحي المولود مرة ثانية. تشظي المسيحية في العالم وابتعاد الكثيرين عن الدين المؤسساتي المركزي والمقيد بقرارات الفاتيكان، يشكلان ظاهرة عالمية قد تسمى ديانة ما بعد الحداثة، وهي أشبه ما تكون بحالة استهلاكية وخصخصة للروحانيات تنأى بنفسها عن الديانة المنظمة والمحصورة في مرجعيات محددّة مسبقاً. ديانة ما بعد الحداثة تنطلق من مرجعية ذاتية وتنظر للدين كسلعة في سوبرماركت كبير، حيث يستطيع الفرد اختيار اتجاهات متناقضة يجمعها في سلته الروحية، ليكون حفنة روحية خاصة به غير مقيدة بتعليمات روما وتوصياتها. انطلقت هذه الاتجاهات اول ما انطلقت في الولايات المتحدة وخاصة كاليفورنيا، حيث تشكلت كيانات دينية مستقلة ومخضرمة بدأت تنتشر في العالم المسيحي بشكل سريع، اذ انها دعمت بأموال وجهد من قبل القائمين عليها والمشاركين في ترويج خطابها، واستفادت هذه التيارات التبشيرية الجديدة من الهيمنة الامريكية على مناطق شاسعة، وعلى توسع النفوذ الامريكي الاقتصادي والعسكري. تستعمل هذه التيارات زبائن محليين يقومون بالمهمة نيابة عن المركز الامريكي، وما حصل للتبشيريين الكوريين في افغانستان، حيث اختطفت مجموعة منهم من قبل الطالبان، خير دليل على هذا المد الذي بدأ ينتشر في العالم مهددا بذلك هيمنة الكنيسة الكاثوليكية ومقلصا لحدود خطابها القديم.

واذا عدنا للسعودية وتصويرها لنفسها انها الحاضنة للخطاب الديني الاسلامي، والتي تكرس اموالا طائلة لنشره عن طريق الدعوة

والعمل الخيري، سنجد أنها هي ايضا تواجه تحديا من قبل تيارات اسلامية ترفض مأسسة الدين وتأطيره في مجامع فقهية محدودة العضوية قد لا يمتثل لفتاويها أو توصياتها جميع المسلمين، خاصة اولئك الذين يتمردون على المركزية الدينية. ورغم عدم وجود كنيسة سعودية الا ان تاريخها الحديث يدل على انها تحاول فرض مركزية دينية هي ايضا لها منافسوها إما من قبل المنشقين عنها، أو من قبل من هو خارج اطارها منذ البداية.

يشهد العالم الاسلامي حالة مشابهة لنظيره المسيحي، حيث يبدو واضحا تشظي الخطاب الديني وتنافس المرجعيات واتباعها على الساحة الاسلامية. يغذي هذا التنافس الاموال الداعمة لهذا التيار أو ذاك، بالاضافة الى تململ الشعوب الاسلامية من هيمنة الخطاب الواحد والذي قد لا يكون مقبولا من قبل ثقافات محلية متفاوتة ومغايرة لثقافة المركز. ونجد ان التنافس يتمركز في محاور جغرافية معروفة من شمال افريقيا الى اندونيسيا، حيث تطورت ونمت ثقافات دينية تختلف اختلافا تاما عن المركز السعودي في تنظيرها الديني وطقوسها وعباداتها. ومؤخرا تبلورت ظاهرة الدعاة الاسلاميين الذين يخصخصون الدين والتقوى مستعينين في ذلك بالاعلام الحديث والتواصل مع جمهورهم عن طريق اللقاء المباشر والتواصل الشخصي المستمر.

هذا بالاضافة الى التيارات المنشقة عن المركز السعودي الرسمي والتي انبثقت من رحمه كالتيارات السلفية المتشعبة المناهضة للاسلام الرسمي السعودي، بل المعادية له خاصة فتاويه السياسية وحلفه المستمر مع السلطة السياسية، وعدم قدرته على افراز فكر لا يخضع للسياسة ونفعيتها وآنية قراراتها.

يتضح لنا من خلال هذا العرض المختصر، ان الاديان السماوية المتمثلة بالمسيحية والاسلام، والمبنية على مرجعية النصوص، قابلة لتجديد ذاتها من اجل استمراريتها. ومهما حاول البشر ان يربطوها بمرجعيات بشرية وسلطة مركزية، نجدها تفلت من ايدي هؤلاء وتحرر ذاتها من سيطرة المراكز البشرية وخاصة الروحية والسياسية والمالية. وهي بذلك تنتصر لمبدئها وركيزتها الالهية، متجاوزة بذلك احتكار الانسان لتفسير النص الديني المدعوم سياسيا والمحصور مؤسساتيا.

وان عدنا للقاء البابوي ـ السعودي سنجد انه لقاء آني، لن يغير مسيرة أو يقلب سننا كونية. فالبابا اليوم لا يمثل المسيحية عالميا، وكذلك خادم الحرمين الشريفين ومؤسسته الدينية. ولا بأس ان يتحاور الاثنان ويلتقيا في روما، ولكنهما سيجدان انهما اصحاب سلطة تتراجع امام تغييرات اجتماعية وعالمية ليست في مصلحتهما، بل هي تقلص هذه المصلحة وتؤدي الى تآكل شرعيتهما شيئا فشيئا. وسيجد الاثنان انهما في معركة ليست بين المسيحية والاسلام يحاولان تجاوزها، بل هما في معركة مع ابناء جلدتهما والمنشقين عليهما من كلا الطرفين. انها معركة الانسان مع من يحاول ان يحتكر تفسير الدين، وهي معركة أزلية لن يحلها لقاء بالفاتيكان أو غيره.

عن القدس العربي، ٢٠٠٧/١١/١٣

مزايين الإبل تهدد الوحدة الوطنية!

الوحدة السعودية تهددها القنوات الفضائية

تواجه الوحدة الوطنية في السعودية تحديين جديدين يمكن أن يؤديا في حال استمرارهما إلى تهديد حقيقي لوحدتها وسلمها الداخلي في بلدٍ هو عبارة عن خليط متعدد من القبائل والأعراق ونزرٍ يسير من الطوائف الفرعية. وهذان التهديدان هما القنوات التلفزيونية المناطقية، وما قد يرتبط بها من نشاط إقليمي، إضافة إلى مهرجانات ملكات جمال الإبل التي تنظمها قبائل المملكة.

هنالك تحرك كبير بين الرياض وعواصم الخليج الخمس بغية وضع حدٍ لهذه القنوات التي أصبحت تعيش بتركيز مبالغ فيه على الترويج لأقاليم بعينها في السعودية، على الرغم من أنها تبث في دولٍ من الجوار الخليجي وتحمل أسماء مدن داخلية. إن أوساطًا خليجية حاكمة تراقب بدقة وضع القنوات الفضائية المنفلتة ليس من الجهة السياسية فحسب، بل من ناحية خروجها لتمثيل فئات مناطقية وقبلية بعد أن أصبح الفضاء التلفزيوني مزروعا بأطياف القبائل والفئات والطوائف والمناطق. الموضوع الآن يعالج على أعلى المستويات لما يعتبر شكلاً من أشكال الخطر على الوضع الاجتماعي والسياسي في المنطقة، وهنالك لجان عليا من المقرر تشكيلها لمواجهة هذه المحطات الخارجة عن الأعراف.

إلا أن حفلات اختيار ملكات جمال الإبل القبلية فتعتبر مشكلة سعودية بامتياز تختص بها عما جاورها من دول الخليج بسبب أنها مفرخة للقبائل وقبلييها الذين انتشروا في سائر أرجاء الجزيرة العربية منذ مئات السنين وأصبحوا في مراكز عملية عالية جديا، ليس أقلها رأس الهرم في كراسي حكم أغلب الدول الخليجية.

وشهدت السعودية خلال العامين الأخيرين تزايدًا واضحًا في نشاط القبائل التي أصبحت تضع ملتقياتها في جوف الصحراء على الأراضي التي كانت تعتبر ملكًا تاريخيًا لها قبيل توحيد البلاد وانصهار قبائلها تحت علم واحد في إطار مهرجان تنفق عليها ملايين الدولارات بغية اختيار ملكة جمال أبل القبيلة. واللافت هنا أن مهرجانات قبائل الإبل هذه أصبحت عامل جذب لسياسيين آخرين في الخليج، لن يكون آخرهم رئيس مجلس الأمة الكويتي جاسم الخرافي الذي تبرّع بأكثر من مليون دولار لأحد مزاين قبيلة، يعتقد أن أصوله تعود إليها، فضلاً عن ملايين الدولارات التي سبق وأن تبرعت بها شخصيات اعتبارية أخرى في البلاد.

وهددت السعودية عددًا من القنوات التي تحمل أسماء مدنها بأنها ستمنع عنها الاتصالات الهاتفية من المملكة، التي تعتبر سوقاً استهلاكيا ضخماً في العالم العربي، إن لم تشرع فعليًا في تغيير أسمائها إلى أسماء أخرى لا تحمل أي دلالات إقليمية، أو ترويجية لقبائل معينة. وتستطيع دول المنطقة ضبط هذه المحطات عبر التأثير على مزوديها الرئيسيين بالبث مثل (عرب سات) و (نايل سات) وإيقاف مواردها، ومنع تحركاتها، والضغط عليها، وقطع كل سبل الإعلان عنها. كما أن الحكومة السعودية تنظر جديًا إلى ما تمثله (مزايين الإبل) من تهديدٍ حقيقي للوحدة الوطنية، وسوف تصدر تشريعًا جديدًا يمنع إقامة هذه المهرجانات القبلية مستقبلاً. وتقول مصادر رسمية حادثتها 'إيلاف'، إن كل قبيلة سيسمح لها بمهرجان واحد قبيل إلغاء هذه المهرجانات جميعها وجعلها منضوية تحت لواء مهرجان سنوي واحد ترعاه الدولة على غرار سباقات الخيل الرسمية.



عن إيلاف، ٢٠٠٧/١٠/١٨

أين اختفت آثارنا الإسلامية؟!

زينب حفني


زينب حفني

ونحن صغار تعوّد أبي أن يأخذنا أنا وإخوتي كل عام إلى المدينة المنورة لزيارة قبر الرسول صلى الله عليه وسلم في توقيت انحسار فصل الصيف الذي يكون في العادة ملتهباً. وكان يحرص على اصطحابنا لزيارة العديد من المعالم الإسلامية المتواجدة فيها. من أهمها كانت مقبرة البقيع المدفون فيها عدد من الصحابة والأئمة الذين كانوا سنداً وعضداً للرسول في نشر دعوته.

كنتُ في كل مرة يُحركني الفضول لسؤال أبي عن قصة كل قبر. فكان يترك مهمة إرواء نهم فضولي لقريبه الذي كان يُقيم في المدينة، حيثُ تعوّد أن يستضيفنا في بستانه المتواجد عند أطراف المدينة المشتهرة ببساتينها وآبارها الجوفية. وكنّا نمضي يوماً كاملاً في ربوع بستانه متحملاً بصدر رحب الإجابة على كافة أسئلتي بحديثه العذب الذي لا يُمل.

عادت هذه الذكريات إلى سطح تفكيري وأنا اقرأ مقال للكاتب السعودي "بشير البحراني" تحت عنوان "جنة البقيع في ذمة النسيان" يُبيّن فيه كيف تم طمس وتدمير أغلبية الآثار الإسلامية في مكة المكرمة والمدينة المنورة وغيرهما من الأماكن الأثرية في أرجاء متفرقة من السعودية بحجة الخوف من انتشار عادة عبادة الأحجار والأوثان من جديد، ولوضع حد لظاهرة زيارة الأضرحة كي لا تُصبح مزارات للناس في المستقبل!!

قارن الكاتب بين ما وقع من تدمير شامل لمقبرة البقيع ولعدد من الأضرحة المنسوبة لأمهات المؤمنين، وبين ما عُرض منذ فترة على شاشات التلفاز بالبث المباشر، لعملية نقل تمثال الفرعون "رمسيس الثاني" من ميدان رمسيس الشهير بوسط القاهرة الشهير، إلى منطقة الأهرامات بالجيزة لإجراء ترميمات عليه.

الكاتب غمز في مقاله عن وجود كم كبير من الآثار والتماثيل الفرعونية منذ القدم إلى يومنا هذا في مصر، مما يدل على أن المسلمين الأوائل الذي فتحو مصر لم يقوموا بهدم آثارها، ولم يدمروا حضارتها، علماً بأنهم كانوا يملكون العتاد والرجال لدحرها عن آخرها بالمعول والفأس!!

ما الهدف الحقيقي من وراء هدم آثارنا ومعالمنا الإسلامية؟! لقد انقسم الناس بين مؤيد ومعارض حول ما جرى من عملية إبادة لها. المؤيدون يرون أنها خطوة مباركة تمَّ اتخاذها لدرء عادات جاهلية كانت سائدة في الجزيرة العربية قبل ظهور الإسلام. والمعارضون يرون أنه خوف مبالغ فيه ولا مبرر له على الإطلاق، في عصر الانفتاح الفكري وثورة المعلومات وقوة العقل الجبّارة التي ترفض الانصياع لأسباب غير منطقية وخاصة أن العقل يتطوّر مع تطوّر حقب التاريخ.

لقد قرأت خبراً مُشابهاً على الإنترنت، أن عدداً من رجال الدين المتصفين بالغلو، قاموا بإصدار فتوى تحث على تدمير المراقد المقدسة الشيعية في العراق!! وهو ما يخلق علامة استفهام كبرى حول الجدوى من الدعوة إلى القضاء على الآثار والمقدسات الإسلامية في العالمين العربي والإسلامي!!

تدمير الآثار بالمعول الوهابي

جميعنا بالتأكيد يتذكّر ما حدث في أفغانستان إبان حكم "طالبان"، حيث قامت بهدم كافة الآثار عن بكرة أبيها رغم الصيحات والاحتجاجات التي تعالت من منظمة "اليونسكو" ومن كافة أرجاء العالم لوقف هذا الدمار. وكانت حجة "طالبان" وقتها أنه لا لعبادة الأصنام، وأن السماح ببقائها مُخالف للتعاليم الإسلامية!! هذا في الوقت الذي كانت تسمح فيه "طالبان" بزراعة "الأفيون" الذي ما زال إلى اليوم يُعتبر المصدر الأساسي لدخل الكثير من المزارعين داخل أفغانستان!!

أليس مستهجناً أن تهتم العقول المتحجرة بطمس آثارنا ومعالمنا الإسلامية، وتترك الأهم المتمثّل في السعي لتنوير عقول الشباب وحمايتهم من الأفكار المتطرفة وإبعادهم عن بؤر التطرف التي أوصلت مجتمعاتنا العربية إلى هذا النفق المظلم؟!

كل دول العالم المتحضّر تحترم آثارها، وتصرف الأموال الطائلة لحماية معالمها، لكننا لم نرَ مجتمعاتها قامت بعبادة تماثيلها، كونها تُدرك بأن من حق الأجيال أن تُدرك عمق تاريخها، وتتعلّم كيف وصلت بلدانها إلى أوج حضارتها. ولتُبيّن لهم كيف كان لها أجداد عظام صنعوا تقدمها، وأنها لم تولد لقيطة على قارعة الطريق بدون أصل ولا فصل!!

إن مصر على الرغم من أنها تحمل إرثاً كبيراً متمثلاً في حضارة الفراعنة، فهي دولة تعتز بدينها وعروبتها ولم تفكر أن تخلع ثوبها وتهرع خلف تاريخ اندثر، لكن واجبها يُحتّم عليها أن تتمسك بما خلفه أجدادها من حضارة يرفع العالم بأسره قبعته انبهاراً بإنجازاتها. وهذا ينطبق على الكثير من البلدان العربية التي تزخر بالكثير من الآثار القيمة. إننا لم نجد بين هذه المجتمعات من يُحرّض على العودة إلى حظيرة الكفر وتأليه الأصنام!! كفى استهانة بعقل الإنسان الذي اصطفاه الله بنعمة العقل وجعله السيد الآمر على الأرض.

عن: الإتحاد، ٢٠٠٧/١١/١١

وجوه حجازية

الحلبي المكي
(١٢٧٦-١٣٥٤هـ)

هو عبدالرحمن بن أحمد بن علي بن عبدالرحمن بن أحمد بن زهرة الحلبي المكي، ثم الأندونوسي. ولد بمكة المكرمة، وأخذ عن والده وبرع منذ صغره وأجازه والده وهو دون العشرين، وأخذ عن محمد بن خليل القاوقجي وغيرهما، ودخل مصر والتقى بعلماء الأزهر، واستانبول، والتقى أيضاً بعلماء معاهد الفاتح، ورحل الى أندونيسيا سنة ١٣٢١هـ، ودخل بورنيو، واستوطن مدينة سمارندا، وكانت داره فيها موضع إجتماع العلماء والطلبة، وافتتح دروساً في العلوم الشرعية. توفي رحمه الله بسمارندا(١).

أحمد حمام
(١٢٨٢-١٣٦٠هـ)

أحمد بن سالم بن عبدالله بن سالم حمام. مقرئ فاضل. ولد بمكة المكرمة ونشأ بها وحفظ القرآن الكريم وجوّده على الشيخ عبدالمعطي التوزاني وأتقنه حتى صار من المقرئين المشهورين. أخذ عنه في علم القراءات وحفظ القرآن الكريم أبو بكر بن أحمد الحبشي بديوان في الخندسية الذي مكث يدرس فيه مدة (من محلة الباب)، ثم انتقل الى مسجد خالد بن الوليد (في حارة الباب أيضاً) ومكث فيه مدة، وأخيراً ترك التعليم ولزم داره يستقبل فيه طلابه الى أن توفي رحمه الله بمكة المكرمة(٢).

سلطان الداغستاني
(١٢٥٦-١٣٢٦هـ)

هو سلطان بن هاشم بن سلطان بن محمد طاهر بن درويش داغستاني الشافعي المالكي. ولد بمكة المكرمة ونشأ بها، وطلب العلم وجد واجتهد، فقرأ على الشيخ عبد الحميد داغستاني عدة كتب في مختلف الفنون، وأجازه بسائر مروياته، ولازم سلطان داغستاني، السيد أحمد دحلان وقرأ عليه في التفسير والحديث والفقه والمعاني والبيان والمنطق والنحو وغير ذلك. وقرأ على الشيخ محمد بسيوني في النحو، وأجيز بالتدريس بالمسجد الحرام، فتصدر للتدريس به وتخرج على يده الكثير من طلاب العلم. وكان عالماً متواضعاً، ولاه الشريف عون رئاسة عين زبيدة حتى توفي رحمه الله بمكة المكرمة(٣).

ابن عبدالشكور
(٢٥٥-١٣٢٣هـ)

أحمد بن أمين بن محمد سعيد بن محمد بن عبدالشكور. الإمام الملازم بمقام الحنفي. ولد بمكة المكرمة ونشأ بها نشأة حسنة، وحفظ كثيراً من المتون، ثم اشتغل بطلب العلم فتفقه على الشيخ عبدالله بن محمد صالح مرداد وقرأ عليه في النحو والعروض ولازمه مدة، ثم لازم الشيخ عبدالرحمن جمال، وقرأ على محمد سعيد بشارة، وأخذ عن السيد أحمد دحلان وقرأ عليه الأصلين والنحو والمنطق والمعاني والبيان والحديث والتفسير والعروض وغيرها. وسمع الحديث من أحمد منّة الله الأزهري حين قدم حاجاً وأجازه بمروياته. وتصدر للتدريس بالمسجد الحرام وأفاد، ونظم النظم الحسن وألّف. توفي بمكة المكرمة رحمه الله.

له: الحوادث المكية (في حوادث مكة خاصة)؛ رسالة في نظم العربية؛ شرح بدء الأمالي؛ الفلك المشحون (نوادر وغرائب)(٤).

(١) أبو سليمان، محمود سعيد، تشنيف الأسماع، ص ٢٨٥. وانظر الفاداني، محمد ياسين، قرة العين في أسانيد مشايخي من أعلام الحرمين، جـ١، ص ٢٣٠.

(٢) الحبشي، أبو بكر، الدليل المشير، ص ٣٦.

(٣) مرداد ابو الخير، عبدالله، مختصر نشور النور والزهر، ص ٢٠٦. وانظر عبد الجبار، عمر، سير وتراجم، ص ١١٦.

(٤) الزركلي، خير الدين، الأعلام، جـ١، ص ٩٦. وانظر كحالة، عمر رضا. مستدرك معجم المؤلفين، ص٤١؛ وأيضاً انظر مرداد أبو الخير، عبدالله، مختصر نشر النور والزهر، ص ١٠٣؛ وكذلك الحضراوي، أحمد محمد، نزهة الفكر فيما مضى من الحوادث والعبر، ص ١٤٠.

ملك البطاطا والكاريزما!

على وزن (ملك البطاطا) و (ملك المانغا) وغيرهما! فإن ملك الكاريزما المستوردة، الملك العتيد، الذي لا يجيد قراءة إسمه، ولا يجيد قراءة البسملة، وصفته الصحافة والمسؤولون والحقوقيون البريطانيون بشتى الأسماء والنعوت، ليس بينها نعت واحد يشير الى ضحالة علمه وفهمه.. لم يقولوا أن الرجل يقترب من (الإعاقة!) بمعناها الحرفي، ولم يقولوا بأنه (جاهل) لا يجيد حتى القراءة، ولم يقولوا بأنه (غبي).

لكن للحق فإنهم وصموه بأشياء أخرى صحيحة! فحسب الصحافة هو (طاغية) و (ديكتاتور يرأس دولة أوتوقراطية تقمع الحريات والصحافة والمؤسسات الحرة) وقالت الصحف بأن دولته (راعية للإرهاب) الذي يهدد أوروبا، وأن الدولة السعودية منذ تأسيسها عام ١٩٣٢ تنتهك حقوق الإنسان بأبشع الصور.

صحيفة الديلي ميل التي استفزها تصريح الملك للبي بي سي بأن بلاده قدمت معلومات عن الإرهابيين لم تستخدمها بريطانيا فأدت الى كارثة ٧/٧، قالت مذكرة: ألم يكن من هاجم في ١١/٩ سعوديون؟ هل هذه هي الدولة التي تريد أن تعلمنا دروساً في مكافحة الإرهاب؟ وأضافت بأن الملك عبدالله (لا يستحق التشريف) وأنه (يجب القاء القبض عليه لانتهاكه حقوق الإنسان). واعتبر نائب بريطاني زيارة الملك: (إهانة) لبريطانيا، وأن من استقبلوه (منافقون وجهلة وفاشلون).

وحين كان ملك الكاريزما المستوردة، يستقل العربة الملكية من فندقه باتجاه قصر باكنغهام، كان المحتجون يصرخون في وجهه: (قتلة، جلادون، العار لكم، معذبون، مرتشون) واتهموا الحكومة البريطانية بالنفاق ورجالها بأنهم (عبدة النفط). بيد أن أعنف ما كتب كان من قبل روبرت فيسك، الذي شن هجوماً على الملك السعودي ومضيفيه البريطانيين، الذين اتهمهم بمد السعوديين بالطائرات النفاثة والويسكي والعاهرات، فيما كان السعوديون يتلذذون باستخدام صدام لأسلحته الكيمياوية وقتل الايرانيين. واستعرض فيسك تاريخ السعودية المليء بمخازي الرشاوي واضطهاد الأقليات وحفلات قطع الرؤوس واضطهاد النساء.

استفزّ احتفاء الملكة بملك الكاريزما السعودي، إذ من المعلوم أن بريطانيا وبحساباتها السياسية تمنح (شرف!) لقاء الملكة لشخصيتين سياسيتين سنوياً، وكان اختيار ملك السعودية بغرض امضاء صفقة اسلحة تزيد قيمتها على ثمانين مليار دولاراً، رغم الفضائح المتتالية في رشاوى اليمامة وأخواتها.

ولكي يكون الإحتفاء بأموال خادم الحرمين الشريفين على أصوله، الى حد جعل البعض يعتقد أن الملكة هي التي زارته، وأن الملك هو المضيف لا الضيف! انفق رئيس الوزراء ثلاثة آلاف جنيه استرليني من الخزينة العامة لشراء بدلة ذات ذيل طويل ليحضر الحفل الملكي على شرف ملك المانغا، عفواً ملك الكاريزما!

وتكتمل الإحتفالية السعودية في لندن بتأكيد الصورة النمطية الغبية للعربي أو للحاكم العربي النفطي حيث مظاهر البذخ الجنوني الذي يستفز كل عاقل. ما معنى أن يأتي الملك في خمس طائرات جامبو ضخمة؟! ولماذا يلحق به جيش من المستشارين (أكثر من ثلاثين مستشاراً) مع أن آل سعود بطبعهم الديكتاتوري لا يريدون مشيرين، ولكن هي الوجاهة، والمستشارون مجرد تسمية لموظفين جهلة يعملون كالبراغيث التي تمص خزينة الدولة. ورافق الملك نحو ٤٥٠ شخصاً من الحاشية والحراس إضافة الى عدد من نسائه ووزرائه وبناته وأمراء من العائلة المالكة. كانت سيارات الليموزين تملأ الشوارع المحيطة بمكان إقامة الملك، وكانت الفنادق ممتلئة بالضيوف وكذا البارات! والمطاعم ومخازن هارودز.. كان الكثيرون منتفعين من هذه الزيارة الملكية غير المباركة، حتى الشحاذين ومؤجري الهواتف النقالة، إضافة الى عملاء النظام في لندن من المطبلين مستلمي الشرهات والرواتب الشهرية، الذين انعكس نشاطهم على عدد من الصحف والقنوات يدافعون ويبررون للنظام.

الخلاصة أن ملك الكاريزما خسر المعركة المالية، وأنفق مال الشعب سدى، ولكنه ربح استمرارية لحكم آل سعود من جهة الحماية الخارجية له، لكن الحكم السعودي خسر الكثير من رصيده الشعبي المحلي والعربي والإسلامي، أي من شرعيته. وحين تسقط الشرعية في الداخل، فإن الحماية الخارجية والأموال كلها لا تعوض ذلك.

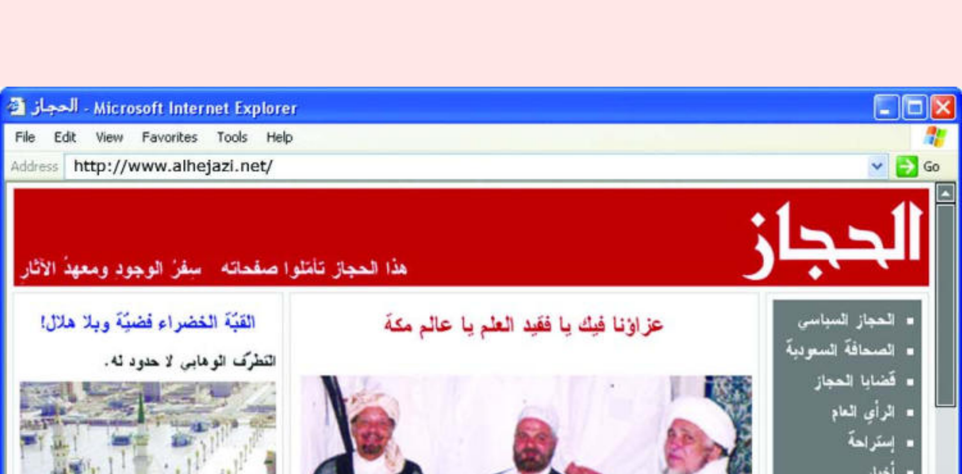
أما أولئك الذين لازالوا يتحدثون عن الملك (الحكيم، الإصلاحي، العروبي، الإنسان!، النابغة، الصارم، وجه الخير) فنقول لهم: استحوا قليلاً وخفضوا سقف الدعاية حتى يمكن هضمها!

عنتر زمانه!

كنا نعتقد أن هناك من يمرر للملك الأهبل بعض المعلومات المغلوطة فيفضحه أمام الرأي العام، وكنا نعتقد أن التحليل العقدي للسياسة بالنسبة للوهابيين والذي جعل منهم أضحوكة في مقارباتهم السياسية حكر عليهم. لكن تبين أن الحقد الطائفي يعمي حتى متخرجي سانت هيرست! الجيل الملكي الشاب! الذي تبين أنه جمع أمراض الوهابية والغطرسة الملكية معاً في خلطة قلّ نظيرها. وزير الخارجية في ١١/١٣ يحذر ايران بأنها تضحي بمستقبلها وأنها ستواجه العالم العربي كله (يقصد عسكرياً).. لأنها تتدخل في العراق. أميركا لا تتدخل طبعاً، ولا السعودية تفعل ذلك، ولا تركيا ولا الأردن ولا سوريا ولا الكويت ولا الإمارات ولا مصر، ولا بريطانيا ولا فرنسا ولا روسيا ولا إسرائيل!

شهر الفيصل سلاحاً صدئاً لا يخيف به هرّة. ولكن المثير أن التدخل الإيراني وهو حقيقة، مبالغ فيه الى حد أن من يصدق ذلك يعتبر في مصاف المجانين، فسعود الفيصل يقول في مقابلة له مع النيوزويك في التاريخ آنف الذكر أن الإيرانيين جندوا (أربعة ملايين فرد) لتحل محل قوات التحالف الغربية.. من أين هذه الملايين الأربعة؟ إن الإيرانيين عاجزون عن توفير أربعة ملايين شاة، وليس إنسان! يقول أن هؤلاء كانوا قوات عراقية هربت الى إيران أثناء الحرب بين البلدين وتم تجنيدها!

لا ندري ربما كان جيش صدام يصل الى ١٠ ملايين حينها! يا وزيرنا المبجل: اركد واعقل، وتحدث مضبوط حتى نصدقك!



الحجاز

هذا الحجاز تأمّلوا صفحاته   سِفرُ الوجود ومعهدُ الآثار

- الحجاز السياسي
- الصحافة السعودية
- قضايا الحجاز
- الرأي العام
- إستراحة
- أخبار

- تراث الحجاز
- أدب و شعر
- تاريخ الحجاز
- جغرافيا الحجاز
- أعلام الحجاز
- الحرمان الشريفان
- مساجد الحجاز
- آثار الحجاز
- صور الحجاز
- كتب و مخطوطات

عزاؤنا فيك يا فقيد العلم يا عالم مكة



ما أظن أن سكان أم القرى وما جاورها قد أصابهم فزع وذعر كما أصابهم نبأ فقدان عالم مكة ورمزها وسيد أهلها، السيد الجليل، والعالم الكبير، السيد محمد بن علوي مالكي الحسني، الذي رحل عنا ونحن في أشد الحاجة لوجوده بيننا.

الحجاز لن يتخلّى عن هويته وتراثه

نخبة الحجاز: هموم المرحلة وتحديات المستقبل



زعيم الحجاز الديني: تشكيل مؤسسة غير وهابية

من نافلة القول التأكيد على أن (الحجاز) وقد سبق له أن كان دولة تتمتع بكل أجهزة الدولة الحديثة هو الأكثر إخافة لحكم النجديين الوهابيين من أن يفلت من بين أيديهم، فيخسروا مكانتهم الدينية، وتبقى دعوتهم المتطرفة في حدود صحرائها، لا تتمتع بغطاء الحرمين الشريفين وإدارتهما، واللذان من خلالهما يتم فرض المذهب الوهابي وتضليل العالم الإسلامي، بل ومن تحت ذلك الغطاء تتم ممارسة أبشع وسائل التدمير لتراث الحجاز وتراث المسلمين.

وإذا كانت أموال النفط قد أمدّت الحكم السعودية ودعوته الدينية المتطرّفة بزخم غير عادي لم يتأتّى لأي دعوة أخرى في العهد الحديث، فإن النفط نفسه ليس مضموناً الى الأبد مادامت سياسات النجديين النقيضة لكل ما هو وطني ولكل ما هو عدالة ومساواة، قائمة ومستمرة.. فالنفط ومنطقته قد تذهبان أيضاً، بالرغم من الشعور المغالي فيه بالقوة الذي يبديه متطرفو الوهابية وآل سعود على حدّ سواء، والذي يظهر وكأن الدنيا والعالم قد توقف عندهم وغير قابل للزوال.

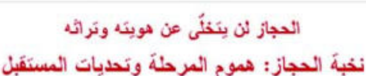
(الدين والملك توأمان)

التحالف المصيري بين الوهابية والعائلة المالكة

كان العامل الديني القوة التوحيدية الفريدة الذي نجح في تشكيل وحدة اجتماعية وسياسية منسجمة في منطقة نجد. فقبل ظهور الدعوة الوهابية

القبّة الخضراء فضيّة وبلا هلال!

التطرّف الوهابي لا حدود له.



إنه مرضٌ حقيقي مختزن في صاحبه، قد يوجهه الى الآخر المختلف في الوجهة الدينية او المناطقية، لكنه لا يلغي حقيقة أن المريض بالتطرّف لا يخرب بيت الآخر بل ينتهي بتخريب بيته. لقد بدأ التطرف في المملكة ضد المواطنين الآخرين غير الوهابيين، فساموهم العسف والظلم وهدر الحقوق والكرامة، وكانت الحكومة تؤيد ذلك وتشرعن الفعل الطائفي المتطرف،

معالم وآثار يهدمها الوهابيون

المساجد السبعة.. قيمة لها تاريخ



مسجد سلمان الفارسي

من المعالم التي يزورها القادمون إلى المدينة المساجد السبعة، وهي مجموعة مساجد صغيرة عددها الحقيقي ستة وليس سبعة، ولكنها اشتهرت بهذا الاسم، ويرى بعضهم أن مسجد القبلتين يضاف إليها؛ لأن من يزورها يزور ذلك المسجد أيضاً في نفس الرحلة فيصبح عددها سبعة.

وهناك روايات حديثية لابن شبة تحدث فيها عن مسجد الفتح وعن عدة مساجد حوله. وقد روى عبدالله بن عمر رضي الله عنهما (أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى في تلك المساجد كلها التي حول المسجد







http://www.alhejazi.net   الحجاز على الانترنت


أزياء حجازية